بروز القوة الصينية وأثرها على العلاقة الأمريكية-اليابانية

منذ عام (٢٠٠٠) وحتى عام (٢٠١٠)

إعداد

سهام نايف العدوان

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

نيسان ٢٠١١

الجامعة الأردنية

نمـــوذج تفـــويض

أنا سهام نايف معزّي العدوان أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ مـــن أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع: [signature]

التاريخ: ٢٦/٤/٢٠١١

الجامعة الأردنيـــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: / /

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بالمعايير الأخلاقية والأمانة العلمية وقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير

أنا الطالب: سهام نايف حمدي العموان الرقم الجامعي: (٨٠٨١٠٨٦)

تخصص: العلوم السياسية الكليـــة: الآداب

عنوان الرسالة: بروز القوة الصينية وأثرها على العلاقة الأمريكية اليابانية منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية وكافة المعايير الأخلاقية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ: ٢٦ / ٤ / ٢٠١١

قرار لجنة المناقشة

نموذج ب

نوقشت هذه الرسالة " بروز القوة الصينية وأثرها على العلاقة الأمريكية- اليابانية منذ عام (2000) وحتّى عام (2010) "

يوم الأحد 2011/4/10 الساعة (9) صباحا

أعضاء اللجنة

الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع (مشرفا)
أستاذ - علاقات دولية

الأستاذ الدكتور محمد حمدان المصالحة (عضوا)
أستاذ- دراسات برلمانية

الأستاذ الدكتور أمين عواد المشاقبة (عضوا)
أستاذ - علاقات دولية

الدكتور محمد حمد القطاطشة (عضو خارجي)
أستاذ مشارك - جامعة مؤتة

الإهداء

إلى الذين غرسوا بي حبَّ العلم والفكر

وعلَّموني كيف الارتقاء بالثقافة والعلم والمعرفة

وحرصوا على تشجيعي بالجدّ والإجتهاد والمثابرة

إليكم أبي وأمّـــي.. وإخواني وأخواتي، وكلّ من ساندني

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا

الشُّكر والتَّقْدير

الحَمْدُ للهِ الَّذي مَنَحَنيَ القُوَّةَ والصِّحَّةَ لإنْجازِ هذا العَمَلِ المُتواضِعِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتمِ النَّبيِّينَ والمُرْسَلينَ هادِي البَشَرِ، وبعد؛ أمَا وَقَدِ انْتَهَيْتُ مِنْ إعْدادِ هذِهِ الرِّسالَة، فَلا يَسَعني إلَّا أنْ أتَقَدَّمَ بوافِرِ الشُّكرِ إلى أُسْتاذيَ الفاضِلِ الأسْتاذ الدّكتور فَيْصَل عودَة الرّفوع الّذي أشْرَفَ عَلى هذِهِ الرِّسالة، فَجَزاهُ اللهُ خَيْرا.

وَأتَقَدَّم بالشُّكرِ الْجَزيل إلى أعْضاء لَجْنَة المُناقَشَةِ المُوَقَّرين على تَفَضُّلِهم بالْمُشارَكَةِ في مُناقَشَةِ هذِهِ الرِّسالَة، فَجَزاهُمُ اللهُ كُلّاً خَيْرا.

كَمَا أتَقَدَّم بالثَّنَاءِ الجَميل إلى كُلِّ مَنْ سانَدَني أثْناءَ إعْدادِ الرِّسالَة، فَجَزاهُ اللهُ خَيْرا.

واللهُ وَلِيُّ التَّوْفِيق

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	و
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	١
الفصل الثاني : التحولات العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة	١٦
الفصل الثالث : القوة في العلاقات الدولية	٢٤
الفصل الرابع : القوة الصينية الاقتصادية والعسكرية	٣٤
الفصل الخامس : السياسة الخارجية للصين كمصدر للقوة	٥٧
الفصل السادس : العلاقات الأمريكية اليابانية	٨١
الاستنتاجات	٩٥
المراجع	١٠٣
الملخص باللغة الإنجليزية	١١٨

بروز القوّة الصينية وأثرها على العلاقة الأمريكية-اليابانية منذ عام (٢٠٠٠) وحتى عام (٢٠١٠)

إعداد

سهام نايف العدوان

المشرف

الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرّفوع

الملخص

هدفت الدِّراسة إلى مناقشة تأثير بروز القوّة الصينية على العلاقة الأمريكية-اليابانية من العام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٠ ، لمحاولة معرفة شكل العلاقة المستقبليّة الأمريكية اليابانية أو احتمالاته، تحت ضغط التغيّرات المتسارعة في ميزان القوى الدّولي، في جوٍّ سياسيٍّ عالميٍّ يكتنفهُ الغموض.

وقد حاولت الدِّراسة الإجابة عن السؤال التالي: هل سيدفع بروز القوّة الصينية الولايات المتحدة الأمريكية واليابان باتجاه تدعيم التّحالف الأمريكي الياباني، أم قد لا يؤثّر على تلك العلاقة وسيبقي علاقة الولايات المتحدة متوازنة مع كلتا الدولتين ؟

وقد قامت الدراسة بتتبُّع وتحليل أثر التغيّر الجديد الأبرز في ميزان القوى الدولي، المتمثّل بـ "بروز القوّة الصينية"، على العلاقة الأمريكية- اليابانية، بالاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي.

وتوصّلت الدراسة إلى أنه وبالرّغم من التطوّر في العلاقات الأمريكية- اليابانية، وفي ضوء تنامي قوّة الصين، فإنّ الولايات المتحدة، تضع الصين على سلَّم اهتماماتها، حيث تشكّل العلاقات

الصينية- الأمريكية نمطاً فريداً من العلاقات الثنائية، فلا هي منافسة صريحة ولا هي عداء مستتر ولكنّها مع ذلك تظلّ تعمل في إطار توازن دقيق من المصالح المتبادلة والتهديدات المتوقّعة، حيث من المتوقّع أن تشهد العلاقات الصينية- الأمريكية دفعة جديدة في عهد الرئيس أوباما حيث أكّد على أهميّة العلاقات الثنائيّة بين البلدين وإنّ من شأن تقليل التّركيز على التنافس الاستراتيجي التقليل من احتمالات تحدّي الولايات المتحدة للمصالح الوطنيّة الرئيسيّة للصين. وتتوقّع الصين، بالنسبة للأمور الأشدّ حساسية، مثل قضيّة تايوان، أن تمارسَ الولايات المتحدة سياسة أكثر انضباطاً، وأقرب إلى الإيجابية، ومن المُحتمل أن تطلبَ الولايات المتحدة المزيد من التعاون الصيني فيما يتعلّق بقضايا التغيّر المناخي، وقضايا الطاقة، والمساعدات الإنسانية.

واستنتاجاً ممّا توّصلت إليه الدِّراسة؛ إجابةً على سؤالها مبنيّةً على المُعطيات الحاليّة القائمة؛: فإنَّ بروز القوّة الصينية سيبُقي العلاقة الأمريكية- اليابانية في إطار التّعاون والتّنسيق والتّشاور، وسيساعد في استقرار الوضع الإقليمي في آسيا استقراراً حاليّاً قد يكون أو يصبح آنيّاً، كما سيجعل علاقة الولايات المتحدّة مع كلٍّ من الصين واليابان أكثر توازناً، و كما لن تصل الدولتين إلى مرحلةِ عداءٍ مُطْلَق مع الصين في المستقبل القريب، لن تصل إلى ذلك في المستقبل القريب إحداهما.

الفَصْل الأوّل

الإِطار النّظريّ للدِّراسة

مقدّمة:

استطاعت الصين أن تنمو داخليّاً أثناء فترة الحرب الباردة بصورة إيجابية ، وأن تستفيد من تركيز معظم طاقات كل من القوّتين العظميين في الحدّ من نفوذ الأخرى في العالم، والدليل على هذا النموّ الإيجابي هو استمرار الصين كقوة عالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وخصوصاً بعد المضيّ في برنامج الإصلاحات الاقتصادية الصينية، ومن هنا برزت الصين كقـوّة اقتـصاديّة وعـسكريّة عالميّة مؤثّرة في النّظام الدولي، بعد أن توصّلت إلى ضرورة أن يكون لها دور متميّز في تفـاعلات البيئتين الإقليميّة والدوليّة، وذلك على ضوء رؤيتها للتحوّلات العالميّة في ظـلِّ مـستجدّات النّظـام الدّولي، الذي أخذت معالمه ترتكز على مُعطيات اقتصادية. فدفعت تلك التحوّلات الصين إلى التخلّي عن منهج تصعيد الثّورة والفكر الاشتراكي، وإلى تبنّي سياسات وأُطُر جديدة في علاقاتها تقوم علـى رسم وتنفيذ إستراتيجيّات تكتيكيّة عقلانيّة، تبلورت أُولى تلك الإستراتيجيّات فـي الـسَّوْس الـسِّلمي للتنافس والصِّراع بانتقاء أمثل الوسائل المؤديّة سلميّا إلى تحقيق غايـات مرجـوّة تحقّـق أخـرى مستقبليّة (١).

وتمثّلت تلك الوسائل في الاعتماد المتبادل وتوازن المصالح، حيث تبنَّـت الـصين سياسـة خارجيّة منفتحة تقوم على التّعاون الدّولي، فتحرَّكت باتجاه الانفتاح الاقتصادي، وانعكست المتغيّرات المرتبطة بتراجع الدَّور الأيديولوجي والطبيعة الإقليميّة لسياسات الصين الخارجيّة على علاقاتها مع دول العالم .

---

(١) عيسى، وجيدة، (٢٠٠٦)، الصين في القرن الحادي والعشرين، مجلة النهضة، جامعة القـاهرة، عـدد(٣)، ص ص ١٨٤-١٨٨.

وتمتلك الصين اليوم عناصر القوّة التي تمكّنها من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية، ولعب دور سياسي فاعل ومؤثر في النّظام الدّولي، إذ تمتلك إمكانيّات متطوّرة هائلة متزايـدة، اقتـصاديّة وعسكريّة، وقُوى بشريّة عظيمة عسكريّة ومدنيّة، هي مقوّمات هامّة تؤهّلها لأن تكونَ من المنافسين للولايات المتحدة الأمريكية، تلك القوّة المُهَيْمِنَة على النّظام العالمي، بعد تفكّك الإتّحاد السوفييتي فـي بداية التسعينيّات من القرن الماضي، الأمر الذي أدّى إلى هَيْمنة نظام القطب الواحـد علـى العـالم واختلال توازن القوى الدّولي، وبالتّالي فإنَّ تلك المقوّمات تؤهّل الصين لأن تكون قوّة مـؤثرة وراء حدودها، من أجل تغيير الأوضاع الجيوسياسية القائمة في ظل مستجدّات النّظام الدّولي، من الجوانب السياسيّة والأمنيّة والعسكريّة والاقتصاديّة، ولاعباً مؤثراً في العلاقات السياسيّة الدوليّـة فـي ظـلّ مستجدّات هذا النظام (١) .

فالصين عدد سكانها أكثر من مليار وثلاثمائة مليون نسمة سنة ٢٠٠٥ وهـو فـي ازديـاد مستمرّ، وهو عدد يوازي أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث تُعَدُّ أكبر دول العالم من حيث عدد السكان ، إذ تضم ٢١% من سكان العالم (٢)، ومن النّاحيـة العـسكريّة يُعَـدُّ الجيش الصيني أكبر جيش في العالم إذ يبلغ تعداده ثلاثة مليون جندي، كما تحتلُّ الـصين المرتبـة الثالثة في الإنفاق العسـكري بعد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وروسـيا، أمـا مـن النّاحيـة الاقتصـاديّة فقد حلَّت الصين محلَّ ألمانيا ،إذ أصبحت الأولى ثاني أكبـر دولـة تجاريّـة بعـد

---

(١) زرنوقة، صلاح سالم، (١٩٩٨)، الصين : التحولات الداخلية والسياسة الخارجية، مجلة الـسياسة الدوليـة، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية،عدد(١٣٢)، ص ٥٣-٥٧.

(٢) عبد الملك، أنور، (٢٠٠٥)، نهضة الصين : الصعود السلمي في عالم متعدد الأقطاب، مركز الأهرام، مجلة السياسة الدولية، جمهورية مصر العربية، عدد (١٦١)، ص ٢٣.

الولايات المتحدة الأمريكية، كما تستعدّ الصين لعام (٢٠١٠) لتجاوز اليابان، لتصبح ثاني أكبر قـوّة اقتصاديّة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ يعتبر الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد حقـق نموّاً في التاريخ المنظور خلال السنوات الأخيرة، حيث حقّق نموّاً بنسبة (١٠.٧%) في الرُّبع الأخير من العام ٢٠٠٩، أما في الرُّبع الأوّل من عام ٢٠١٠، فقد قفز النموّ الاقتصادي الصيني من نـسبة (١٠.٧%) التي حققها في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ إلى نسبة (١١.٩%) لتكون الصين صـاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة تسجلّ نموّاً في معدّل الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة ٨% في الرُّبع الأوّل من هذا العام.(١)

وبناءً على ما سبق فإنه لا بُدّ من وجود تأثير نامٍ صينيٍّ على العلاقة الأمريكيـة-اليابانيـة، تلك العلاقة التي اتسمت بالتبعيّة القسريّة المزمنة المفروضة على اليابان للولايات المتحدة الأمريكية منذ ٦٥ عاما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، في وقتٍ أصبحت تبحث فيه اليابان منذ انتهاء فتـرة الحرب الباردة عن دور أهمّ من الدَّور الذي لعبتـه سـابقا، يتناسـب مـع مقـدَّراتها الاقتـصاديّة والتكنولوجيّة كثاني أكبر قوّة اقتصاديّة في العالم، وتسعى سعياً جادّاً ودؤوباً إلى القيام بـذلك الـدَّور المنشود.

وتشير دلائل عديدة إلى تحوّل موقف اليابان في علاقاتها مع واشنطن عنها إلى بكّين. فعلـى سبيل المثال، الجدل الرّاهن حول قواعد "أوكيناوا" يعكـس محاولة رئيس الوزراء الـياباني "يوكيو هاتوياما" جعل العلاقة بين طوكيو وواشنطن أكثر توازناً دون أن يؤدّي ذلك إلى الإضرار بالتّحالف الأميركي-الياباني. كما يحاول "يوكيو هاتويوما" بناء الجماعة الاقتصادية لشرق آسيا مـع الـصين وبلدان آسيويّة أخرى، فعلى الرّغم من وجود ستّ قضايا حسّاسة عالقة -يجب معالجتها- بين الصين

---

(١) جـلال، محمـد نعمـان، الركـائز الإسـتراتيجية لـسياسة الـصين الخارجيـة، علـى موقـع www.aljazeera.net\nr\exeres تاريخ الدخول ٢٨-١٠-٢٠١٠، الساعة ٥ مساءً.

واليابان إلا أن العلاقات بين البلدين تشهد تنمية مستقرّة منذ تولّي رئيس الوزراء الياباني منصبه في أيلول (٢٠٠٩)، وعلى ما يبدو أن عام (٢٠١٠) يمكن أن يكون عام المصالحة بين البلدين وذلك لعدد من المؤشّرات، ففي أواخر عام (٢٠٠٩) قاد أمين عام الحزب الديمقراطي الياباني "أوساوا" وفداً يتألّف من ٧٠٠ عضو في زيارةٍ رسميّةٍ إلى العاصمة الصينية بكّين، وفي نيسان(٢٠١٠) التقى الرّئيس الصيني "هو جين تاو" في واشنطن مع رئيس الوزراء الياباني "يوكيو هاتوياما" لتبادل وجهات النّظر بشأن العلاقات الصينية-اليابانية، وأكدّا على رغبتهما في تبادل وجهات النّظر حول تنمية العلاقات الثنائيّة والقضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك، وقد ساهمت قَبْلا، زيارة رئيس الوزراء الياباني السّابق "جونيتشرو كويزمي" ضريح "ياسكوني" في تنمية العلاقات الصينية-اليابانية، وفي مجال الاقتصاد، فإنّ التوجّه الاقتصادي الياباني نحو الصين والترحاب الصيني بذلك التوجّه قد ازدادا بصورةٍ سريعةٍ ومتقدّمة في الرُّبع الأوَّل من عام (٢٠١٠)(١) ، وتَعتبر كلّ من الصين واليابان أحدَهما شريكاً تجاريّاً هامّاً للآخر، فالصين ثانية أكبر سوق للصّادرات اليابانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وتكاد تصبح الأولى، واليابان ما زالت ثاني أكبر قوّة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مجال التّعاون التكنولوجي والتعليمي والثقافي والصحّي، أقام الجانبان علاقات تعاونيّة عديدة منذ تطبيع العلاقات الدبلوماسيّة بينهما في (٢٩ أيلول ١٩٧٢).

وفي أوائِل شهر آذار (٢٠١٠)، صرّح وزير الخارجية الياباني "كاتسويا أوكادا" مؤكّداً: "إنَّ الحزب الليبرالي اتّبع السّياسة الخارجيّة الأمريكية بصورةٍ وثيقةٍ للغاية"، وأضاف: "اعتباراً من الآن، سيكون عصر آسيا".

---

(١) جلال، الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، مرجع سابق على الإنترنت .

مشكلة الدِّراسة:

ظلّت الصين في تعاملها مع الغرب – خلال العقود الماضية تنتهج الأسس التي أرساها دينج شياو بينج المتمثلة في الحرص على عدم ظهورها بمظهر القوّة الكبرى، و مراقبة تطوّر الأحداث على السّاحة الدوليّة بهدوء، وعدم لعب دَور قِيادي في مُجريات الأمور، وعدم الإفصاح عن قُدرتها الحقيقيّة، إلا أنَّ الصين نجحت في بناء قدرتها الاقتصاديّة إلى جانب قِيامِها بتطوير رؤيةٍ لوضعيّتها الإقليميّة و العالميّة، حيث كانت مدفوعة برغبتها في اكتساب مزيد من الثّقل السّياسي ومحاولة الإسهام في بناء المنظومة العالميّة بما يَتّسقُ مع مصالحها الخاصّة و عدم ترك ذلك للقُوى الغربيّة سيّما الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التّفكير في العديدِ من الأمور منها الإتّجاه نحو التّحالف مع بعض الدول ومنها اليابان، لذا فإنَّ مشكلة الدِّراسة تتمحْوُر حوْل البحث في بروز القوّة الصينية وأثرِها على العلاقةِ الأمريكيةِ - اليابانيةِ مُنْذُ عام (٢٠٠٠) وحتى عام (٢٠١٠).

أسئِلة الدِّراسة :

تحاولُ الدِّراسة الإجابة عن السؤالِ المحوريِّ التّالي :

هل سيدفع بروز القوّة الصينية الولايات المتحدة الأمريكية واليابان باتّجاه تدعيم التّحالف الأمريكي- الياباني، أم قد لا يؤثّر على تلك العلاقة وسيُبقي علاقة الولايات المتحدة متوازنة مع كِلْتا الدَّولتين ؟

فرضيّة الدِّراسة:

من خلال التّصوّرات الأوليّة للإجابة على تساؤلٍ هو: هل سيدفع بروز القوّة الصينية الولايات المتحدة الأمريكية واليابان باتّجاه تدعيم التحالف الأمريكي- الياباني أم أنّه سيساعد في استقرار الوضع الإقليمي في آسيا ؟ تفترض الدِّراسة استمراراً واستقراراً آنيّاً لعلاقة التّحالف الأمني الحاليّة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية- القائمة على أساس التّعاون الشّامل بين البلدين- على أنْ تصبح أكثر توازناً، وأنّ ذلك التّوازن قد يتحقّق كنتيجةٍ واقعيّةٍ لتحقيق تكتّلٍ إقتصاديٍّ آسيويٍّ يدعمُ وحدة الهويّة التاريخيّة الآسيويّة الواحدة، ومن جهةٍ ثانية تفترض أن الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظلّ حفاظها على علاقات متميّزة مع اليابان، وعلى الرّغم من ذلك، إلا أنّها ستتّجه نحو الصين وستدخل معها في علاقات تعاونيّة، وأنّه و كما أنّ الحالة لن تصل بين الدّولتين إلى عداءٍ مُطلَق في المستقبَل القريب؛ لن تصل إلى ذلك بين الصين واليابان حتّى في المستقبَل البعيد، وبالتّالي تبدأ اليابان تدريجيّاً- عقب بروز سلطة ذلك التّحالف الإقتصاديّ الآسيويّ على النّظام الدّولي- في التحوّل- اختياراً أوْ اضْطراراً- عن التّحالفِ الأمني الأمريكي الشّامل إلى تحالفٍ أمنيٍّ وسياسيٍّ واقتصاديٍّ آسيويٍّ صينيٍّ، تعودُ فيه إلى أصولها و تستأنف استعداء الغرب.

أهميّة الدِّراسة :

تنبعُ أهميّةُ الدراسةِ من البحثِ عن أثرِ بروزِ القوّة الصينية على العلاقة الأمريكية-اليابانية من خلال وصف الدّول الثلاثة المذكورة كقُوىً إقتصاديّةٍ كُبرى مُتَنافِسة، و وصف الصين و وصف الولايات المتحدة الأمريكية كقوّتيْن عسكريّتيْن كُبرَيَيْن، و وصف الصين و وصف اليابان كدوْلتين مُتنافستيْن على السِّيادةِ الإقليميّة.

وقد جاءَت هذه الدِّراسة كمُحاولةٍ لإضافة جهدٍ آخَر لِمَن سبقوني بتناوُلي هذا الموضوع حوْل القوّة الصينية، والتي تُعتبر مثار جدلٍ في كثيرٍ من الدّوائِرِ العالميّة، حيث أنّ النّظام الدّولي الحالي انتقل من نظام الأحاديّة القطبيّة إلى نظام دوليٍّ تعدّديٍّ توافقيّ، يقومُ على التَّوافق بين مصالح الدّول الكبرى، والميْل إلى التَّفاوض والمساومة والإجماع في مواجهةِ التفرّد الّذي سادَ في مرحلة القطبيّة الواحدة (١).

أهداف الدِّراسة:

تهدفُ الدِّراسة إلى مناقشةِ تأثيرِ بروزِ القوّةِ الصينيةِ على العلاقةِ الأمريكيةِ- اليابانيةِ، لمحاولةِ معرفةِ شكلِ العلاقةِ المستقبليّةِ الأمريكيةِ- اليابانيةِ أو احتمالاتِهِ، تحتَ ضغط التغيّراتِ المتسارعة في ميزانِ القُوى الدّولي، في جوٍّ سياسيٍّ عالميٍّ يكتنفهُ الغموض. ويتطلّبُ ذلك النَّظرَ في تاريخ العلاقاتِ الأمريكيةِ- اليابانيةِ، وتناولَ بروز القوّةِ الصينيةِ، ومحاولة معرفة القدراتِ الصينيةِ ودورها في سياسةِ الرَّدع.

---

(١) المشاط، عبد المنعم، (٢٠٠٩)، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٧٨)، ص ص ٤٠-٤٩.

الدِّراسات السّابقة:

ترتكزُ الدِّراسة الحاليّة على بعضٍ من الدِّراسات السّابقة هي:

أ. الدِّراسات العربيّة :

أجرى عبد القادر محمد فهمي (٢٠٠٠)، دراسة بعنوان : **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل دور الصين في جديد النظام الدولي، ويكشف التحليل المرتبط بجدليات الإستراتيجية الصينية عن أنماط تفكير القيادة الصينية إزاء أكثر الموضوعات أهمية، وهو الدور الذي يمكن أن تضطلع به الصين في المحيطين الإقليمي والدولي، وطبيعة قدراتها في أن تشكل مركزاً للإستقطاب الدولي، وخلصت الدراسة إلى أنه لا يبدو أن ما يشغل التفكير القيادي للصين هو أن تؤدي دور الدولة القائد على الصعيد الأيديولوجي، إذ لم تعد الأيديولوجية تتمتع بالجاذبية في عالم أخذت فيه الولاءات العقائدية للماركسية اللينينية بالتراجع على نحو واضح، في حين أن الصين بدأت تكيف فلسفتها الاجتماعية، وتجري عمليات إعادة تقييم ومراجعة لسياساتها الاقتصادية بما يتوافق والتحولات العالمية للأخذ بمفاهيم السوق الحرة والمنافسة الاقتصادية (١).

وأجرى أبو جرادة (٢٠٠٣)، دراسة بعنوان: **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى**، حيث تناولت السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما تناولت سياسات الإصلاح الاقتصادي داخل الصين وانعكاساتها على البنية الداخلية للصين، من اقتصادية وأيديولوجية وثقافية واجتماعية وعسكرية وسياسية، ومن ثم انعكاس التحولات في الأبنية الداخلية في الصين جراء الإصلاحات الاقتصادية على السياسة الخارجية الصينية وتوضيح أثر التحولات العالمية الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الصينية، وخلصت الدراسة إلى تأثر السياسة الخارجية الصينية بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها القيادة الصينية، بحيث أصبح المتغير الاقتصادي هو العامل المركزي والمحوري في سياسة

---

(١) فهمي، عبد القادر محمد، (٢٠٠٠)، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، عدد(٤٢).

الصين الخارجية، إذ أصبحت السياسة الخارجية الصينية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مدفوعة بضمان إصلاحاتها الاقتصادية الداخلية وما يقتضيه ذلك من تدعيم تبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي، وضمان بيئة أمنية إقليمية سلمية. وقد أدى ذلك إلى تبدل التكتيكات الصينية اتجاه محيطها الخارجي لتتوافق مع أولويات سياستها الخارجية الهادفة إلى السير ببرنامج التنمية الاقتصادية قدما نحو الأمام، دون التخلي عن أهداف إستراتيجيتها العليا، وخاصة إيجاد نفوذ سياسي لها في محيطها الإقليمي بتدعيم علاقاتها التجارية مع جيرانها، في محاولة منها لخلق شبكة اقتصادية تكون الصين محورها، ولاستعادة أقاليمها المفقودة (١).

وأجرى المجالي (٢٠٠٨)، دراسة بعنوان : **دور اليابان في النظام الدولي الراهن**، حيث تناولت دور اليابان في النظام الدولي الراهن من خلال البحث في دور السياسة الخارجية اليابانية في النظام الدولي، ومن خلال علاقات اليابان مع القوى الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وروسيا والصين، وحاولت تسليط الضوء على ذلك الدور من خلال الكشف عن طبيعة تلك العلاقات التي تربط اليابان مع تلك القوى، كما تناولت محاولات اليابان العديدة والمختلفة، من أجل لعب دور سياسي عالمي يناسب مكانتها الاقتصادية، بحيث تعددت تلك المحاولات من السعي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، إلى العمل بصورة منتظمة على الخروج عن التبعية الأمريكية المفروضة عليها، إضافة إلى طموحها إلى تشكيل قوة عسكرية تستطيع بواسطتها حماية نفسها بالاستغناء عن الدعم الأمريكي. وتضمنت الدراسة البحث عن طبيعة العلاقات التي تربط اليابان بمنطقة الشرق الأوسط وبخاصة موقفها من الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية العراقية باعتبار تلك المنطقة جزء أساسي من السياسة اليابانية الدولية (٢).

---

(١) أبو جرادة، بلال خميس، (٢٠٠٣)، السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى (١٩٤٩-٢٠٠٠) رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان .

(٢) المجالي، باسل عبد الوهاب، (٢٠٠٨)، دور اليابان في النظام الدولي الراهن (١٩٨٩-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان .

ب. الدِّراسات الأجنبيّة:

أجرى وليم هنري بونين (Bunin, 2001)، دراسة بعنوان : **إدارة المثلث الإستراتيجي الأمريكي- الصيني- الياباني وأمن شرق آسيا في القرن الواحد والعشرين** ، وناقشت إدارة المثلث الإستراتيجي الأمريكي- الصيني- الياباني والأمن في شرق آسيا في القرن الواحد والعشرين، وأظهرت أن تجارة الولايات المتحدة مع آسيا تفوق تجارة الولايات المتحدة مع أوروبا، وتناولت العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والتاريخية بين شرق آسيا والولايات المتحدة وبينت الدراسة أن تلك العلاقات شاملة، وأنه ولأسباب عديدة ومهمة فإنه من الضروري جدا للسياسة الخارجية الأمريكية الاقتصادية والدفاعية، أن تبقى شريكا وقائدا في منطقة المحيط الهادي، وأشارت إلى أهمية دور الولايات المتحدة في أمن شرق آسيا، وأن حماية الممرات الحيوية للتجارة الدولية في منطقة المحيط الهادي وتأثير التطورات السياسية والعسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادي هي الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة، وفحصت الدراسة إلى أي مدى يمكن للولايات المتحدة أن تحدد وتنفذ أهداف سياستها وترد على القوة الجبارة الصينية المتزايدة باضطراد، ورأت الدراسة غموض مستقبل التحالف الأمريكي الأمني مع اليابان، وتأثيرات المسائل السياسية والعسكرية المترتبة، والنزاعات الإقليمية وغيرها من المسائل التي قد تنشأ في شرق آسيا والعلاقات الدولية عبر المحيط الهادي(١) .

وأجرى هيون ووك كيم (Kim,2008)، دراسة بعنوان : **الأزمات الحرجة وتماسك التحالف: الأمريكي- الكوري والأمريكي- الياباني ما بعد الحرب الباردة** ، وفسرت التغيرات المختلفة في التحالفات العسكرية في شمال شرق آسيا بعد الحرب الباردة، وتناولت التحالفين العسكريين في تلك المنطقة، اللذان جعلا التحركات محيرة في ما بعد الحرب الباردة، وهذان التحالفان هما:

---

(1) Bunin, William Henry, (2001). Managing the United States-China-Japan strategic triangle and East Asian security in the twenty-first century, M.S., Southern Connecticut State University, AAT 1403280.

الأمريكي- الكوري والأمريكي- الياباني، وبينت أن هذين التحالفين كانا دفاعان أمنيان في شمال شرق آسيا خلال فترة الحرب الباردة، وأنه بعد زوال الإتحاد السوفييتي، توقع المحللون الواقعيون أن التحالف بين الولايات المتحدة واليابان لن يبقى قويا كما كان في فترة الحرب الباردة؛ بسبب تفكك الشيوعية، إلا أن ما حدث فعلا هو أن التحالف يتمتع الآن بتماسكه الذي ازداد أكثر من أي وقت مضى، وأن ما هو أكثر غرابة من ذلك، احتكاك التحالف الأمريكي الكوري، الذي كان من المتوقع أن يبقى قويا بسبب تهديدات كوريا الشمالية بالأسلحة النووية، على مدى العقد ونصف العقد الماضيين، وأوضحت أن تلك التقديرات الواقعية لم تحدث البتة، بل أنها جاءت عكسية تماما، وحاولت الدراسة فهم تلك التغيرات بتفسير هذه التطورات غير البديهية، وتتبع باحث هذه الرسالة نهج نقاط الاتصال الحرجة، وافترض أن الأحداث الحرجة التي حدثت في كوريا واليابان، أعادت تنظيم ثقافات الأمن الداخلي التي عملت بشكل تفاعلي مع التغيرات السياسية التي أثرت بالتالي على عملية تماسك تحالفهم مع الولايات المتحدة، وأشارت إلى مرحلتين حرجتين في تاريخ هذين التحالفين، وأن هاتين المرحلتين هما: المرحلة الأولى، وكانت مع نهاية الحرب الباردة، حيث أصبحت الحركة الديمقراطية الكورية الجنوبية مستقرة، فتسببت في إحداث تغييرات في ثقافة الأمن تأكيدا على المزيد من الاستقلالية، وعلى الهوية الرسمية لدولة كوريا الجنوبية، مما جعل الاحتكاك يزيد مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحيث غيرت نهاية الحرب الباردة طريقة التفكير اليابانية بشأن أمن اليابان وجعلت اليابانيين يؤكدون على مشاركة لهم عملية أكثر فعالية في المجتمع الدولي، الأمر الذي ساهم في تسريع تماسك التحالف الأمريكي- الياباني، أما المرحلة الثانية التي أشارت إليها فتمثلت في تهديد الصاروخ تايبودونغ عام ١٩٩٨ الذي أدى إلى تصاعد الشعور بانعدام الأمن، وجعل الحزب الديمقراطي الليبرالي يتبنى المزيد من السياسات الأمنية والعسكرية، الأمر الذي عزز التحالف الأمريكي الياباني، وبينت الدراسة أنه وفي كوريا لم ينظر إلى هذا الحدث كتهديد من قبل كيم داي جونغ بسياسة الشمس المشرقة، وأنه طوِّرت في كوريا ثقافة أمنية جديدة تؤكد وطنية واحدة(١).

(1) Kim, Hyun-Wook, (2008). Critical junctures and alliance cohesion: The post-Cold War US-Korea and US-Japan alliances, Ph.D., Brown Univesity,292 pages; AAT 3318340.

وأجرى كاوري يورياما (Urayama, 2008) دراســـة بعنــوان : **الــدفاع الــصاروخي، التحالف الأمريكي- الياباني والعلاقات الصينية اليابانية** ، وتناولت مسألة الموقــف اليابــاني مــن الدفاع الصاروخي الباليستي المطور (BMD) على مدار الأعــوام ١٩٨٣-٢٠٠٧، وأوضـــحت أن سياسة الدفاع الصاروخي الباليستي اليابانية مرت بتطور ملحوظ، وأنه وبالمقارنة مع تعادل الموقف الحكومي الياباني المتردد والإستياء المعتدل نظرت الحكومة اليابانية نحو جهود الولايــات المتحــدة لقيادة الدفاع الصاروخي الباليستي، خلال الثمانينات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، وأنه بــدا كما لو كان معظم التردد قد تبدد وأن اليابان الآن تحتضن بإخلاص هــذه المبــادرة التـــي تقودهــا الولايات المتحدة، وأشارت إلى أن المراقبين يميلون إلى تأكيد أهمية صــدمات الأمــن الخــارجي، كإطلاق كوريا الشمالية صاروخ تايبودونغ في عام ١٩٩٨، وكدبلوماسية الصاروخ الــصيني أثنــاء أزمة مضيق تايوان في ١٩٩٥- ١٩٩٦، عرضت نتائج هذه الأطروحة الآثار المهمة ليس فقط لفهم نقاش تطور الدفاع الصاروخي الباليستي الياباني بل أيضا لفهم وجهات نظرها المعقدة للتحالف بــين الولايات المتحدة واليابان، ولفهم تغير وجهات النظر بشأن صعود الصين ولفهم المنطق الإزديــادي المستمر في السياسة الأمنية ككل (١).

(1) Urayama, Koaori, (2008). Missile defense, U.S.-Japan alliance and Sino-Japanese relations, 1983—2007,Ph.D., Boston University, 2008 , 298 pages; AAT 3314085.

وأجرى جو فوناي (Funai, 2009) دراسة بعنوان : **جاري، عدوي: فهم النـــزاع المطـــول بين الصين واليابان،** وتناولت التوترات بين الصين واليابان ووصفتها بأنهـــا- علـــى الـــرغم مـــن المحاولات العديدة لتحقيق المصالحة السياسية وعلى الرغم من المستويات المتزايدة فـــي الاعتمـــاد الاقتصادي المتبادل- لا تزال عالية، وأشارت إلى أن جذور التنافس الظاهري المرير فـــي الحـــرب العالمية الثانية، قد لفت انتباه العالم في عام(٢٠٠٥)، عندما اندلعت احتجاجات ضد اليابان في أكثـــر من (٤٠) مدينة في كافة أنحاء الصين، وحاولت الدراسة معرفة الأسباب الحقيقية التي تكمـــن وراء استمرار العداء بين الصين واليابان كعدوين لدودتين مع أنهما تـــشتركان فـــي الأســـباب الواقعيـــة للمصالحة، وبينت أنه على الرغم من أن الأدب الحالي يقرّ بالعـــداوة التاريخيـــة بوصـــفها الـــسبب الأساسي للنزاع، إلا أنه لا يوضح بدقة دعامات وديناميات ذلك العداء، وهدفت لملء هـــذه الفجـــوة التحليلية باستخدام أفكار حل النزاع وعلم النفس الإجتماعي، وافترضت أن الصين واليابان غارقتـــان في نزاع أساسه الهوية طوال تاريخهما في الصراع الذي يعود إلى القرن السادس عشر، وأنه علاوة على ذلك، مثل هذا التحليل التاريخي يجب أن يأخذ في الإعتبار، أنه بينما تشترك الـــصين واليابـــان في العداوة المتبادلة، فإن عداواتهم تنبع من المصادر المتباينة، إذ أن الصين تعبر عن استيائها مـــن الذكريات المريرة على يد القوات اليابانية التي تقتحم ترابها، في حـــين أن اليابـــان يقـــاوم تـــسميته المحرجة بـــ "المعتدي" سيما من أجيال ما بعد الحرب الذين تركوا آثارا ملموسة من حرب بلدهم مع الصين(١) .

---

(1) Funai,Go , (2009). My neighbor, my enemy: Understanding the protracted conflict between China and Japan, M.A., Georgetown University, AAT 1464733.

وقد أفادت الباحثة من خلال إطّلاعها على الدِّراسات السّابقة من عِدَّة أمورٍ منها:

بيان أهميّة الدِّراسات والإستفادة منها في طرح الموضوع ومناقشته وطريقة التّحليل المتّبَعة فيه والمنهج المتّبَع وتدعيم أسئلة الدِّراسة وفرضيّاتها، وإنَّ ما يميّزُ هذه الدِّراسة عن الدِّراسات الأخرى هو تناولها لموضوع أثر بروز القوّة الصينية على العلاقة الأمريكية-اليابانية، و ما قد يترتّب على هذا الأثر من آثارٍ أخرى من المُمكن أن تغيّرَ شكلَ العلاقات الدوليّة القائمة في الوضْع الرّاهن، وبالتّالي فإنَّ تلك العلاقات قد تغيّر شكلَ النِّظام العالمي.

مَنهج الدِّراسة :

تقومُ هذه الدِّراسة بتتبّع وتحليل أثر التغيّر الجديد الأبرز في ميزان القُوى الدّولي، المتمثّل بـ "بروز القوّة الصينية"، على العلاقة الأمريكية - اليابانية للفترة من عام (٢٠٠٠) إلى عام (٢٠١٠)، بحيث يقتصر الوصف على محدّدات الدِّراسة، بالإعتماد على المنهج التّاريخي والمنهج التّحليلي .

الفصل الثّاني

التحوّلات العالميّة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

الفصل الثّاني

التحوّلات العالميّة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

لم يكن النظام السياسي الدولي الحالي الذي تتربع الولايات المتحدة الأميركية على عرشه وليد الصدفة، وإنما جاء بفعل تراكمات تاريخية على الأصعدة كافة (السياسية، الاقتصادية، العلمية..)، كلها ساهمت في زعزعة النظام الدولي السابق الذي كان يقوم على الثنائية القطبية ليخرج من صلبه نظام دولي جديد يحمل في طياته خصائص جديدة وملامح ما تزال ترتسم معالمها حتى اليوم (١)، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى إحداث تغييرات جوهرية في توزيع القوى في سلم العلاقات الدولية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي انتظمت العلاقات الدولية وفق أنماط وقواعد سلوكية عكست الدور القيادي المنفرد للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، وبدأت باتباع سياسة جديدة تتلاءم مع التحولات العالمية بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة (٢).

وكانت حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١/١٩٩٠ هي الحدث الأكثر وضوحاً في أبرز معالم النظام الدولي الجديد الذي أعلن عنه الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش جُزافًا في (١٩٩١/٤/١٣)، والذي أثار العديد من الإشكالات حول طبيعة هذا النظام؛ فالبعض يعتقد أن

---

(١) توفيق، سعد حقي، (١٩٩٩)، النظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٠٠.

(٢) حمد، صبري محمد، (٢٠٠٨)، الجغرافيا السياسية في عالم متغير : العولمة والنظام العالمي الجديد، الدار العالمية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية ، ص ٢٠٠.

النظـــام الدولي الحالي، هو نظام أحادي القطبية نظراً للقوة العسكرية الهائلة التي تملكهـــا الولايـــات المتحدة، فيما يعتقد آخرون أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب، بينما يرى اتجاه آخر أننا الآن بصدد مرحلة انتقالية لم تتحدد ملامحها بعد (١).

واستناداً إلى البعد العسكري للقوة فإن النظام الحالي يوصف بأنه نظام أحادي القطبية تتزعمـــه الولايات المتحدة، وإذا استندنا إلى البعد الاقتصادي يمكن الاستنتاج أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب (٢)، ومن أبرز التحولات التي شهدها انتهاء مرحلة الحرب الباردة ما يلي :

أوّلاً : التحوّل في مفهوم القوّة :

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى إعادة التفكير عالميا بمدى فعالية القوة العسكرية كمحـــرك وداعم أساسي لقياس قوة الدولة، وبرز الرأي القائل بأن ضعف القوة الاقتصادية للاتحـــاد الـــسوفيتي هي السبب وراء عجزه عن الاستمرار في سباق التسلح، وبالتالي أصبحت القوة الاقتـــصادية هـــي الدعامة الأساسية والحقيقة التي تقاس بها قوة الدولة، وهذا ما دفع بالعديد من الدول إلى إعادة النظر في علاقاتها التجارية والاقتصادية مع غيرها (٣) .

---

(١) توفيق، النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص ١١٠، وانظر أيضا المشاط، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، مرجع سابق ، ص ص ٤٠-٤٩ .

(٢) المصري، شفيق، (١٩٩٢)، النظام العالمي الجديد : ملامح مخاطر ، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين ، بيروت، ص ص ٨٩-٩٠.

(٣) بدوي وآخرون، محمد، (٢٠٠٣)، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، المكتبة المـــصرية : القـــاهرة، ص ص ٣٤٢-٣٤٥ .

ويرى "روبرت دال" أن مفهوم القوة ينصرف إلى القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء ما كانوا ليقوموا بها لولا تلك القدرة التي تتـضمن عناصـر كثيـرة مثـل (القـدرة الاقتـصادية، والعسكرية، والموارد الطبيعة...). وامتـلاك هذه القوة السياسية، أو الاقتـصادية، أو العـسكرية ليس هو المقياس الفعلي لنجاح سياسات التأثير في الآخرين، وإنما فن إدارة هذه القوة يمثل العنـصر الرئيسي الثاني لنجاح أية سياسة فعلية تأثيرية (١).

في السابق كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدولة. لكن تحولات العصر وتطوراته قد جعلت الأداة الاقتصادية في سلم أدوات السياسة الخارجية، فلم تعد الأداة العسكرية تحتفظ بميزتها السابقة ولم تعد نتائجها مضمونة، وإنما تبدلت وأصبحت غير مجدية ولا تحقق الأهداف السياسية للدولة نظراً لارتفاع تكاليف تلك الأداة (٢)، ووقوفهـا كحجـر عثرة في وجه تحقيق التنمية الشاملة في مجتمع الدولة، لأنها تشكل عبئًـا كبيـرًا علـى الاقتـصاد الوطني، هذا فضلاً عن إمكانية ردعها، فقد كانت الأداة العسكرية التقليدية والنووية تواجـه بـالردع من قبل الطرفين (السوفيتي، والأميركي)، فلا يجرؤ أي طرف منهمـا علـى اسـتخدامها، وبـذلك انعدمت جدواها السياسية، وكان الحسم للقوة الاقتصادية التي كانت تتميز بهـا الولايـات المتحـدة ومعسكرها الغربي، حيث ركزوا على القوة الكامنة (الاقتصادية، والتكنولوجية) وعملوا كذلك على

---

(١) بدوي وآخرون، محمد، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

(2) M.Hammas .M.S .Abu Ghazleh,(1997),Power Governs the World. First Edition ,Amman, p,61.

ترتيب عناصر هذه القوة، فكانت الغلبة لهم حيث انهار الاتحاد السوفيتي رغم امتلاكه لقوة عسكرية هائلة على الصعيدين التقليدي والنووي (١).

لكن هذا لا يعني أن القوة العسكرية كانت من دون فائدة، بل شكلت هذه القوة رادعاً مؤثراً للإستراتيجية الأميركية، لكن هذا الردع كان محصوراً في الناحية العسكرية فقط، ولم يمتد ليشمل النواحي الأخرى، حيث امتلك الغرب الحرية في أن يستعمل وسائل إجبار أخرى، إذ تمكن عن طريق القوة الاقتصادية لدول التحالف الغربي، من القيام بعزل الاتحاد السوفيتي، ومحاصرته اقتصاديا، مما أدى إلى إفلاسه اقتصادياً وتكنولوجياً؛ فكانت نهايته بفصل ختامي مفجع، ولو كانت قوة الاقتصاد السوفيتي معادلة لقوة الاقتصاد الغربي لما آلت الأمور إلى ما انتهت إليه (٢) .

ثانيا : الثورة الكبيرة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات :

وقد انعكس بشكل كبير على سرعة التواصل وفي معدل التغير. فإذا كانت البشرية قد احتاجت ما يقرب من ١٨٠٠ عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى واحتاجت كذلك إلى مائة عام تقريباً حتى تدخل الثورة الصناعية الثانية، فقد احتاجت إلى ما لا يزيد على ربع قرن لتدخل الثورة الصناعية الثالثة التي نعيشها الآن عبر التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات، والعقول الالكترونية، والهندسة الفضائية ، وهكذا فقد أصبحت صدمة المستقبل حقيقة راسخة في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وأصبح المحرك الاقتصادي للاقتصاد العالمي الجديد مكوناً من

---

(1) M.Hammas .M.S .Abu Ghazleh,Power Governs the World. First Edition ,Op.cit ,P61.

(٢) مصطفى، ممدوح محمود، (١٩٩٨)، مفهوم النظام الدولي بين العملية والنمطية، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص ٣٠.

صناعات الإعلام والمعلومات؛ وهي الحوسبة والاتصالات والالكترونيات وهي أكبر الصناعات العالمية حيث بلغ رأس مالها أكثر من(٣) تريليونات دولار (١) .

ثالثا : بروز ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل، أو ما يسمى زيادة درجة التشابك الاقتصادي، خاصة بعد التزايد الملحوظ في أعداد وأنواع الشركات المتعددة الجنسية (٢) .

رابعا : عولمة المشكلات والقضايا التي تواجهها الجموع البشرية: مثل الفقر والتخلف والتلوث البيئي والإنفجارات السكانية وغيرها الكثير، حيث لم تعد تقتصر نتائج هذه المشكلات على دولة محددة أو مجموعة دول، وإنما تعدى ذلك إلى دول أخرى بعيدة جغرافيا (٣) .

خامسا: خاصية اللاتجانس: فالنظام السياسي الدولي يشكل نظاماً غير متجانس، حيث تتجلى مظاهر عدم التجانس في (٤):

أ. حالة التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي من حيث الحجم والقوة رغم تمتعها نظرياً بالسيادة والمساواة أمام القانون.

---

(١) عمر، مجدي، (١٩٩٥)، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان ، ص ٣٢ .

(٢) السامرائي، نعمات عبد الرزاق، (٢٠٠٤)، قراءة في النظام العالمي الجديد، دار الحكمة، لندن، ص ٢٣.

(٣) عمر، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ص ٢٢-٢٤.

(٤) حمد، الجغرافيا السياسية في عالم متغير، مرجع سابق، ص ١١٤ . و انظر أيضا العايدي، زكي وآخرون، (١٩٩٤)، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة، ص ص ١٨-٢١.

ب. العلاقة غير المتوازنة بين دول الشمال ودول الجنوب، فعلى صعيد التجـارة الدوليـة تـستحوذ الدول الصناعية النصيب الأعظم من النشاط التجاري العالمي في حين لا يمثل نصيب الدول الناميـة إلا قدراً ضئيلاً، على سبيل المثال فإن دول الشمال تستحوذ علـى (٩٠ %) مـن إجمـالي النـاتج والاستهلاك العالميين في حين، تستحوذ دول الجنوب بكثافتها السكانية العالمية فقط علـى (١٠ %) من ذات الإنتاج والاستهلاك. وعلى ذلك فقد تركزت التجارة العالمية بين عدة أطراف ممثلة بـدول (الترياد) التي تشمل: الاتحاد الأوروبي، اليابان، والولايات المتحدة، ودول جنوب شرق آسيا حديثـة التصنيع، حيث تستأثر هذه الدول بما يعادل ٨٧ % من الواردات العالميـة وحـوالي ٩٤ % مـن الصادرات العالمية من السلع المصنعة. وتظهر حالة انعدام التجانس في ازدياد الهـوة التكنولوجيـة بين الشمال والجنوب، ما خلق حالة من التبعية التكنولوجية نتيجة سيطرة الشمال على أدوات الثورة العلمية والتكنولوجية (١) .

وهكذا أصبحنا أمام نظام عالمي جديد بكل معنى الكلمة يحمل في باطنه خصائص وسمات لـم تألفها البشرية من قبل. وبالتالي فـإن هذه الخصائـص والسمات ستشكل المحركات التي تتحكم في سلوك الدولة الحالي والمستقبلي، وبالتالي فإن أي سياسة فاعلة لأية دولة لا بد أن تنسجم مع هذه المعطيات الدولية الجديدة، لأنه من الصعوبة بمكان على أية جهة مهما كانت (دولة أو فردا) التمسك بالمبادئ الجامدة والثابتة في ضوء التحولات الكبرى التي تحصل في عـالم الـسياسة فـي وقتنـا الحاضر (٢) .

---

(١) بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ٣٦٩.

(٢) عبد العاطي، بدر، (٢٠٠٣)، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، دراسـة فـي أثـر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول، القاهرة ، ص ص ٥٩-٦٧.

سادسا : الثورة الصناعية الثالثة وتهميش دور العالم الثالث: حيث حصل تقدم كبير تمثل في التقدم التكنولوجي ونظم المعلومات ومجالات الهندسة الوراثية، وإنتاج أغذية معدلة وراثياً، وكان من أبرز آثار هذه الثورة الصناعية، الإحلال المتبادل الذي حصل بين الآلة والإنسان وكثافة استخدام المعدات والأجهزة الآلية المعقدة في العمليات الإنتاجية وتزايد عمليات المكننة ، وقد نتج عن هذه الثورة الصناعية إلغاء الكثير من الوظائف وتسريح عدد هائل من العمال، وتفشي البطالة خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، نظراً لعدم تواكب مؤهلات هؤلاء العمال مع ثورة المعلومات والاتصالات وأجهزة الكمبيوتر المتطور، وهذا أدى بدوره إلى احتكار أدوات الاتصال ونظم المعلومات وتسارع ظاهرة العولمة وتهميش العالم الثالث الذي يعاني من الفقر والبطالة.

سابعا : التكتلات الاقتصادية الدولية : حيث شهد العالم إعادة مأسسة النظام الاقتصادي العالمي على نحو جديد يعترف بالتكتلات الاقتصادية القارية كحلقة وسيطة بين الدول القومية والنسق العالمي، حيث ظهرت العديد من التكتلات التجارية والاقتصادية كمنظمة التجارة الحرة الأوروبية (الأفتا) والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا وغيرها (١).

---

(١) عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول، مرجع سابق، ص ٦٨.

الفصل الثّالث

القوّة في العلاقات الدوليّة

الفصل الثّالث

القوّة في العلاقات الدوليّة

المبحث الأول : مفهوم القوّة :

تعتبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور، الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة .وقد تجاوز هذا المفهوم في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتقنية ... الخ . ولكن أياً من مصادر القوة مهما تعددت لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالقدرة على التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، فالقوة (Strength) هي مجرد امتلاك مصادر القوة كالموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها، أما القدرة (Power) فتنصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين (١) .

وقد ورد في المعجم الوسيط أن القوة هي ضد الضعف وهي الطاقة، وهي تَمكُّن الإنسان من أداء الأعمال الشاقة، وهي المؤثر الذي يغيِّر حالة سكون الجسم، وهي مبعث النشاط والحركة والنمو وجمعها قوى، ورجل شديد القوى أي شديد وقوي في نفسه، وقوَّى دعَّم ووطَّد.

---

(١) مقلد، إبراهيم صبري، (١٩٨٧)، العلاقات السياسية الدولية، ط ٥ ، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ص ١٦٣.

ويعرّف علم الإجتماع القوة : "بالقدرة على إحداث أمر معين" و"تأثير فرد أو جماعة عن طريق ما على سلوك الآخرين"، يعتبر موضوع القوة من المواضيع التي يهتم بها علم الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية لذا جاء تعريف وتفسير مفهوم القوة للكثير من الكتاب والمفكرين في هذا الإطار.

حيث يرى كارل فريدريك أن أفضل تعريف للقوة هي القدرة على إنشاء علاقة تبعية فعند القول أن لإنسان ما قوة سياسية تفوق قوى الآخرين، فهذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضلياته، والقوة ليست مجرد التسلط ولكنها تتضمن أيضاً القدرة على الإستمالة والنفوذ لدى الآخرين، ويرى أنه بالاستخدام الماهر والذكي للقوة يمكن للطرف (أ) أن يجعل الطرف (ب) يفعل ما يريد دون قهر أو إرغام بمعنى يمكن تحويل القهر إلى إتفاق وتزامن كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة (١) .

ويرى سبيكمان أن القوة تعني القدرة على البقاء على قيد الحياة في مواجهة الأخطار ، والقدرة على فرض إرادة الشخص على الآخرين والمقدرة أيضاً على إملاء هذه الإرادة على أولئك الذين لا قوة لهم وإمكانية إجبار الآخرين ذوي القوة الأقل على تقديم تنازلات (٢) .

---

(1) Holsti.K .J.(1972),"The Concept of Power in the Study of International Relations" in Bruce L.Sanders and Alan Durbin in " Contemporary International Politics:Interoductory Reading .USA..pp 91-95.

(٢) بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ٧٤.

ومن الملاحظ هناك ثلاثة اتجاهات لتعريف القــوّة :

الإتجاه الأول: يعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير وهي القدرة على حمل الآخرين للتــصرف بطريقــة تــضيف إلـــى مــصالح مالــك القــوة .

الإتجاه الثاني: يعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صـــنع القــرارات المهمـــة فـــي المجتمـــع .
الإتجاه الثالث: يحاول أن يجمع بين الإتجاهين السابقين، ويعـــرِّف القوة بأنهـــا الـــتحكم والـــسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية أو عملية توزيع القيم وما يترتب عليه من مقدرة في تقرير أو تأثير في الموقف فـــي الإتجـــاه الـــذي يفـــضله صاحب القوة(١) .

المبحـــث الثـــاني : المفـــاهيم المرتبطـــة بمفهـــوم القـــوّة :

يتداخل مفهوم القوة مع عدة مفاهيم أخرى مثل السلطة والنفوذ والقهـــر والتـــأثير والإرغـــام والـــردع والإرهـــاب والإغـــراء، وهـــي تـــستخدم كمترادفـــات وكعناصـــر لتحليـــل القـــوة . فالسلطة هي الوجه الأول للقوة السياسية، والسلطة بصفة عامة هي قوة ذات طابع نظامي حيث تكون القوة مرتبطة بمنصب أو وظيفة معينة معترف بها داخل المجتمع ويعطي لـــشاغلها حـــق إصـــدار القرارات ذات صفة الإلزام الشرعي بالنسبة للآخرين، وتنقسم إلى ثلاثـــة أنـــواع: ســـلطة قانونيـــة وتقليدية وكاريزماتية(٢).

---

(١) ربيع ومقلد، محمد وإسماعيل، (١٩٩٣)، موسوعة العلوم السياسية، الكويـــت، جامعـــة الكويـــت، ص ١٧٤.

(٢) بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ص ٨٠-٨١.

أما النفوذ السياسي فهو الوجه الثاني للقوة السياسية وهي ممارسة عن طريق تفاعل إجتماعي تستخدم فيه وسائل الإغراء والترهيب والإقناع والسيطرة والهيمنة والإرغام والإكراه، وتوجد أشكال متعددة من النفوذ تتراوح ما بين الترغيب والإستمالة والإقناع إلى السيطرة والهيمنة والردع والإكراه، والقهر وهو أي قوة أو تهديد يقلل من حرية الحركة، بما يجعل التصرفات تتم بحرية أقل مما كان يمكن أن تكون عليه، وهناك بعض المفكرين يميزون بين التأثير والقوة والقهر، والقهر شكل من أشكال القوة التي تواجه المجبر بالقدرة على إلحاق الضرر به بغض النظر عن الموقف الذي يتخذه (١).

بينما يعد مفهوم التأثير مفهوماً محورياً في الدراسات السياسية حيث يميز بعض المحللين بينه وبين مفهوم القوة عن طريق تضييق المفهوم بحيث لا يشمل إلا الوسائل غير المباشرة أو غير الملموسة لتغيير السلوك، أما البعض الآخر فيعتبر أن القوة ما هي إلا شكل من أشكال التأثير، وقد يكون التأثير قسرياً أو غير قسري، وتدل السيطرة على ممارسة دولة لها نفوذ وقوة لنفوذ فعلي على دولة أخرى أو إقليم معين، وهذا النفوذ قد يأخذ شكل تحالف أو علاقة تبعية، وهو ينتج عن التفاوت في القوة بين الدول وبعضها البعض(٢) .

---

(١) العايدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، مرجع سابق، ص ص ١٢-١٨.

(٢) بدوي ومرسي، محمد طه وليلى أمين، (٢٠٠٢)، أصول علم العلاقات الدولية، المجلد الأول، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص ص٢٠-٣٢.

أما الإكراه فهو شكل من أشكال التأثير وللإكراه صور متعددة إقتصادية وإجتماعية، سياسـية وإن التهديد باستخدام القوة أو الإستخدام الفعلي للقوة العسكرية هو شكل من أشكال القـوة ويـرتبط بمفاهيم القوة والتأثير والسلطة(١).

وهناك تمييز بين القدرة والقوة، فالقدرة هي معنى موضوعي وهي موارد متاحة، أمـا القـوة فهي ممارسة عملية وهي التوظيف السياسي لتلك الموارد، وأن التوجه من امـتلاك المـوارد إلـى استخدامها أي من القدرة إلى القوة، يتطلب إرادة سياسية ودور للعقل البـشري، وفـي كثيـر مـن الحالات التاريخية نجد أن الحروب قد تحددت ليس بميزان القدرات والإمكان وحسب ولكـن أيـضاً بإرادة التصميم والعزم والمثابرة، وتلعب القيادة السياسية الحاكمة والثقافـة الـسياسية الـسائدة دوراً حاسماً وهاماً في هذا المجال (2).

المبحث الثالث : خصائص القوّة :

من خلال ما سبق نستطيع أن نوجز خصائص القوة بالاتي :

أولاً : أن القوة هي جوهر العلاقات الدولية، حيث يهدف منها تحقيق المصالح القوميـة لكـل دولـة وهي مصالح متعددة ومتعارضة بطبيعتها الأمر الذي يفسر طابع العداوة والحرب الذي يغلب علـى العلاقات الدولية، والناتج عن سعي كل الدول إلى فرض إرادتها وتحقيق مصالحها في غياب السلطة العليـا التـي تحتكـر أدوات القمـع .

---

(١) توفيق، سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(٢) بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ص ٧٣-٧٦.

ثانياً : أن القوة ليست هدف في نفسها ولكنها وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير الذي يتضمن تحقيق أهداف الدولة والتي لا تخرج عن تحقيق المصالح القومية أو الوظيفة الحضارية فضلاً على حماية الأمن القومي وصيانة الاستقلال السياسي أو الردع (١) .

ثالثاً : أن قوة الدولة دائماً نسبية ويتوقف تقديرها على أمرين أولهما القدرة على تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة إلى قوة فعالة وثانيهما محصلة قوة الطرف الأخر، قد تتساوى دولتان في امتلاك مصادر القوة نفسها إلا أن قدرة إحداهما وعدم قدرة الأخرى على توظيف أحد أو بعض مصادر قوتّها يجعل القادر على توظيف مصادر قوتّها أقوى نسبياً من الأخرى على الرغم عن تساوي مصادر القوة في الدولتين، ومن ناحية أخرى فإن وزن قوة الدولة في تغير مستمر نتيجة للتغيير في أهمية مصادر القوة المتاحة لديها، أو لدى الطرف الآخر أو لما قد يطرأ لى العلاقات بين الدول من تبادلات تؤثر في أوزان قوتّها كالحروب أو المعاهدات أو التحالفات أو الإنقسامات أو غير ذلك.

رابعاً : أن القوة صناعة وإرادة فرضتها طبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضى وغياب السلطة، الأمر الذي فرض على الدول السعي بشتى الوسائل والطرق إلى صنع مصادر القوة والعوامل المهنية لتفعيلها، بوصفها الضمان الحقيقي لأمنها واستقرارها وتحقيق مصالحها، ولعل ما يثبت أن القوة صناعة وإرادة هي قوة كل من اليابان وألمانيا الآن مقارنة بأوضاعها في نهاية الحرب العالمية

---

(١) الظاهر، نعيم إبراهيم، (٢٠٠٣)، سياسة بناء القوة في الأردن، ط ٢، الأردن، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص ٢٧.

الثانية، وقد تمتلك بعض الدول العديد من مصادر القوة كالسكان والموارد والإقليم والعامل المعنوي، إلا أنها تفتقد القدرة على إنتاج القوة وإدارتها على الرغم من عراقتهـــا التاريخيـــة وســـمو تقاليـــدها الحـــــضارية (١).

خامساً : تتصف القوة بندرتها مما يترتب على ذلك أن الدول مهما ملكت من قوة فأنها تحرص علـــى ما تمتلكه وتحاول عدم تشتيت جهودها وإن القوة بطبيعتها شيء نسبي لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى . كما تظهر القوة بشكل تدريجي وهذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع وغير متوقع والقوة مفهوم حركي دينـــاميكي غيـــر ثابت يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية التي ترتبط مع بعـــضها والبعض الآخر، لذلك فإن أي استنتاج يتعلق بقوة الدولة أو ترتيبها بين الدول الأخرى وأن كان مبنياً على معلومات حديثة هو في الواقع مرهون بوقت ظهوره، وهذا يتطلب إعادة تقييم الدولة بـــصورة مـــستمرة.

سادساً : تتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار والقـــسر من جهة ثانية، وأن اللجوء إلى القوة وهو في الحقيقة الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بـــالطرق السلمية، ويعتمد السعي وراء القوة على المـــوارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة معتمدين على دفع هذه القوة إلى حدها الأقصى من خلال نوعية الدبلوماسية التي تترجم الموارد القومية إلـــى قـــوة قومية (٢).

---

(1) Hans J. Morgenthau(1989) , politics Among Nations , 5 Edition , New York , Altred A. Kreptp , P 140.

وانظر أيضا حمد، الجغرافيا السياسية في عالم متغير، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ص ٧٨-٨١.

المبحث الرّابع : مَصادر القوّة :

القوة هي القدرة على التأثير على الآخرين، والمجتمع أو الدولة القوية هما القـادران علـى التأثير على الآخرين، ولابد أن تكون لهذه الدولة مقومات تدفع المجتمعات والدول الأخرى للخضوع لهـا أو الأخـذ بالاعتبـار قوتهـا، ومـن هـذه المقومـات أو العوامـل العوامل الطبيعية والعوامل الاقتصادية، والعوامل البشرية (١) .

ويرجع آخرون قوة الدولة إلى خمسة عوامل تشكل منهجاً يقوم بتحليل هذه العوامل باعتبارها معادلة القوة الشاملة للدولة وهي: العامل الجغرافي، والعامل الاقتصادي والعامل السياسي والعامـل النفـسي والعامـل العـسكري .

كما يرى بعض مفكري العلاقات الدولية وعلى رأسهم هانز مورجانثو أن القوة الـشاملة للدولـة يعبر عنها من خلال تسعة عناصر هي: العامل الجغرافي، والموارد الطبيعية، والطاقـة الـصناعية والاستعداد العسكري، والسكان والشخصية القومية و الروح المعنوية، ونوعية الدبلوماسية ، ونظـام الحكم، وقد جرت محاولات لقياس قوة الدولة كمياً، وكان من أهمها معادلة (كلاين) كالتالي :

القوة الشاملة = الكتلة الحيويـة (الأرض والـسكان)+ القـوة الاقتـصادية + القـوة العـسكرية X الإستراتيجية +الإرادة الوطنية (٢).

---

(١) الخزرجي، تامر كامل، (٢٠٠٥)، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط ١، عمان دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص ٢٧٦ .

(٢) حمد، الجغرافيا السياسية في عالم متغير، مرجع سابق، ص ص ٢٧-٢٨.

وعليه فإن دور و وزن أي دولة من الدول في المجال الدولي بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي الإستراتيجي، ومن واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها، ولقد تبدل دور القوة الآن، لأن أهداف الدولة تبدلت بدورها، على سبيل المثال فإن هدف الدولة كان في وقت مضى يتمثل في الحصول على موقع قوة يتفوق نسبياً على الدول المجاورة وعلى مكاسب اقتصادية بالمقارنة مع المكاسب السابقة، ولكن الدولة اليوم هي أكثر اهتماماً بموضوع المكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكن مواطنيها من التمتع بمستوى أعلى من الحياة، وهذا التقدم الاقتصادي يتطلب عالماً مستقراً يكون التعاون الاقتصادي الدولي فيه ممكناً والدول تعتمد على بعضها إلى حد كبير، والمشكلات الأكثر صعوبة في عالم اليوم لا يمكن حلها إلا عبر الجهود المشتركة، والطرق الحالية المستخدمة في حل النزاعات والخلافات على المصالح تعتمد أكثر فأكثر على الدبلوماسية الماهرة، والمساومات الهادئة الهادفة إلى تحقيق مستويات مقبولة من الجميع، كما يجب التفريق بين استخدام القوة والتهديد باستخدامها وهو الأكثر شيوعاً في العلاقات الدولية والذي يبدو جلياً في عمليات الردع ، حيث يلاحظ حالياً تغيير عالمي لمفهوم القوة إذ في ظل التعادل النووي لموازين القوى على المستوى العالمي يستحيل على القوى العظمى تغيير هذه الموازين المركزية، لأن مثل هذه المحاولات محاطة بالخطورة الكبرى، وهذه الحقيقة لا تترك إلا مجالاً واحداً للعب في هذه الموازين في الدول الهامشية وهي القوى الإقليمية(١) .

---

(١) الظاهر، سياسة بناء القوة في الأردن، مرجع سابق، ص ص ٢٧-٣٠.

الفصل الرّابع

القوّة الصينية الاقتصاديّة والعسكريّة

الفصل الرّابع

القوّة الصينية الاقتصاديّة والعسكريّة

المبحث الأول: القوّة الصينية

تعتبر قوة الدولة حجر الزاوية في تحديد أبعاد الدور الذي تؤديه على مسرح الحياة الـسياسية، وتعرَّف القوة بأنها المقدرة في التأثير على السلوك في الدول الأخرى، بالكيفية التي تخـدم أهـداف الدولة المالكة لها، ومن غير ذلك قد تكون الدولة غنية أو كبيرة أو عظيمة ولكنها ليست قوية ، وقـد عرقَّها آخرون بأنها فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجان مـن قـدرتها علـى توظيـف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية، والتأثير فـي إرادة الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها، وعرَّفها آخرون بأنهـا امـتلاك القـوة الماديـة والعـسكرية والقدرات(١).

ويمكن القول أن المعيار التاريخي للقوة هو المقياس العسكري، وهذا لا يـتم عبـر التعـداد الرقمي للقوى فحسب، إذ أن حيازة العدد الأكبر من الجنود والعتاد لا تعني القوة العسكرية الأهم، إذ يجب إدخال عناصر تقنية ونوعية ومعلوماتية واتصالية وبيولوجية وغيرها، حيث تعتبر هذه الأمور من المكونات الأساسية للقدرة العسكرية (٢) .

---

(١) توفيق، سعد حقي، (٢٠٠٤)، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٩٤.

(٢) فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مرجع سابق ، ص ٢١.

أما المعيار الاقتصادي فيفرض نفسه بقوة أكثر من غيره من أي وقت مضى، فالقوة الاقتصادية تسمح بالتحول نحو القوة العسكرية أو على الأقل تحمل كلفة حيازة مثل هذه القوة العسكرية، ثم يأتي المعيار الديمغرافي وهو سلاح ذو حدين، فالنمو الزائد كما يرى (مالتوس) يؤدي إلى إضعاف الدولة أو قد يؤدي إلى زيادة عدد الجنود، كما يمثل العنصر الجغرافي عنصرا هاما من عناصر قوة الدولة إذ أن هناك اعتبارات جغرافية تؤثر في محصلة القوة القومية للدولة، فحجم الإقليم له أثر في قوة الدولة، إذ أن الدولة ذات المساحة الكبيرة تكون في وضع أحسن من غيرها لأن كبر حجم الإقليم يوفر لها عمقاً استراتيجياً ويجعل احتلالها أو الهجوم عليها أمرا صعبا ومكلفاً. كذلك دخلت بعض العوامل في قياس قوة الدولة تكمن في مقدار ما يتمتع به أفرادها من حرية ومساواة (١).

ويرى أصحاب الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية أن القوة المادية هي المحرك الأول لسياسات الدول ولسلوكها الخارجي إزاء محيطها العالمي، حيث يركز هذا المنهج على دعامتين أساسيتين هما: المصلحة الوطنية والقوة القومية (٢).

ومن هنا يمكن القول أن الاقتصاد القوي الذي يتمتع بمعدلات نمو سريعة لا بد أن يغري الدول بالتفكير في بناء القوة العسكرية لحماية تلك القوة الاقتصادية وتأمين اتساعها إذا اقتضت الحاجة

---

(١) بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٨٤-٢٩٦.

(٢) أبو عامود، محمد سعد، (٢٠٠١)، العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٤٥)، ص ص ٩٧-٩٨.

ومتى شعرت الدولة بصلابة قاعدتها العسكرية والاقتصادية فان هذا سيؤدي إلى نتيجة حتمية وهي أن الدولة ستحاول تعديل الأوضاع الإقليمية أو العالمية أو الاثنتين معاً بما يتلاءم والمكانة الجديدة التي تهيأت لها بفضل عنصري القوة المادية .

وبنظرة عامة يمكن القول بأن المدرسة الواقعية ترى أنه وفي ظلِّ غيبة السلطة العليا عن عالم السياسة الدولي فإن العلاقات الدولية تتسم بالصراع، ومن ثم فإنه لا سبيل لأي دولة من الدول إلا من خلال الاعتماد على قوتِّها القومية (١) .

وهذا هو تصور المدرسة الواقعية حول ما يتعلق بالصين حيث تعتبر أول قوة في القرن الحادي و العشرين تمثِّل تحدِّي للولايات المتحدة وغيرها من الدول سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فخلال النصف الثاني من القرن العشرين واجهت الولايات المتحدة منافسة اقتصادية من قبل اليابان وألمانيا كما واجهت المنافسة السياسية و العسكرية من قبل الاتحاد السوفيتي، أما الصين، فلديها أهم تجربة تحديث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، كما تحولت خلال الثلاثين عاماً الأخيرة إلى عملاق صناعي وأسرع الاقتصاديات العالمية نمواً (٢).

وتحتل الصين حالياً المرتبة الثالثة اقتصادياً بعد الولايات المتحدة واليابان، حيث تجاوز الاقتصاد الصيني نظيره الألماني، و من المتوقع أن يتجاوز نظيره الياباني بحلول عام(٢٠١٠) كما

---

(١) بدوي وآخرون، المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٨٤-٢٩٦.

(٢) قنديل، حنان، (٢٠٠٦)، القوة الصينية الصاعدة ... المخاوف والآمال ... دراسة في نظريات الصعود الصيني، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، ص ص ٤٠-٤٣.

تدعمت الصورة العالمية للإقتصاد الصيني في ظل طوفان الصادرات الصناعية الصينية عالية التقنية متجاوزة كل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى. ولو استمرت معدلات النمو الحالية،(حوالي ٩% في المتوسط)، فإن الصين سوف تنتقل إلى دول الدخل المتوسط المرتفع بحلول عام(٢٠١٥). كما تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث عدد السكان، والثالثة من حيث المساحة (١).

وهي أيضا إحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، كما تحتل المرتبة الثالثة عالمياً في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة وفقاً لتقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام في (٢٠٠٨)، و كانت الصين قد أعلنت في أيار من العام نفسه عن نيتها في رفع ميزانيتها للدفاع لتصل إلى(٦٠.٢) مليار دولار (٢)، وقد برَّر رئيس الوزراء الصيني ، "وين جياباو "، هذه الزيادة قائلاً إذا ما أخذنا في الحسبان حقيقة أن عدد سكان الصين يبلغ (١.٣) مليار نسمة، يعيشون في(٩.٦) مليون كم ٢ من الأرض لها(٢٢) ألف كم٢ من الحدود البحرية ، فسوف يتضح أن إنفاق الصين ما زال يتلكأ خلف الكثير من دول العالم(٣).

---

(1) Khalid R .Al-Rodhan,(2007), A Critique of the China Threat Theory: A Systematic Analysis, Asian Perspectives .Vol .31.no 3, ,pp42-44.

(٢) أحمد، مسعد الششتاوي، (٢٠٠٨)، القدرات العسكرية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد ١٧٣، المجلد (٤٣)، ص ص ١٢٨-١٣١.

(٣) قنديل، القوة الصينية الصاعدة ... المخاوف والآمال ... دراسة في نظريات الصعود الصيني، مرجع سابق، ص ص ٤٠-٤٣.

المطلب الأوّل: القوّة الاقتصاديّة الصينية

يعتبر الاقتصاد القوي، أحد أهم مقومات نشوء قوة إقليمية أو عالمية في العالم، فمنذ قديم الزمان، شكّل المرتكز المادي بنية أساسية في سيطرة حضارات وشعوب على دول وشعوب أخرى، فالاقتصاد أهم عامل في نشوء قوة عسكرية قوية وواسعة، كما أنه يستطيع ربط الدول الأخرى باقتصاد الدولة الأغنى (كربط الدولار الأمريكي باقتصاد معظم دول العالم)، ويعد عاملاً حاسماً في تقويض أركان أي دولة (كما حدث عندما انهارت النمور الآسيوية قبل أقل من عقدين بسبب انهيار عملاتها)، ويعتبر عامل تهديد أيضاً بحال استخدمت أي دولة سنداتها المالية من العملات الأجنبية ضد أي دولة أخرى، فضلاً عن قوته في إنشاء معاهدات مع دول أخرى، ودعم حكومات دول لضمان ولائها للدولة الأغنى، وغيرها، حيث تلعب الموارد الاقتصادية والزراعية والطاقة دوراً كبيرا في تحديد قوة الدولة الاقتصادية والسياسية، ومن الملاحظ بأن القوة السياسية للدولة يعتمد على أساس اقتصادي قوي في كل وقت سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب(١) .

و من هنا فإنَّ النمو الاقتصادي المتسارع للصين ، والذي تترجمه العديد من المؤشرات المتعلقة بأداء اقتصادها الكلي، قد بات مصدر قلق للولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي(٢)، لاعتقاد هذه القوى أن الصعود الصيني سيكون خصماً وسيحد من دورها في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي، حيث تحقق الصين معدل نمو مرتفع ومتواصل منذ الثمانينيات لم يقل متوسطه

---

(١) حمد، الجغرافيا السياسية في عالم متغير، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٢) نافع، إبراهيم، (١٩٩٩)، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ص ١٨٤-١٨٧.

(٩.٨%) سنوياً خلال هذه الفترة، ووصل في بعض السنوات لما يقارب (١٢%)، كما حدث نوع من التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي و انتعاش التجارة الخارجية للصين ، خاصة علـــى جانـــب الصادرات، حيث ارتفعت تجارة الصين الخارجية بنحو (٣٠%) منذ انضمامها لمنظمـــة التجـــارة العالمية عام(٢٠٠١) فقد أحدثت ثلاثـــة عـــــقود من الإصلاح و الانفتاح، تغيرات تاريخيـــة فـــي علاقة الصين مع باقي دول العالم (١)، حيث تعد الصين حالياً جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العـــالمي و تؤثر فيه بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه في الماضـــــي، إذ قفز نصيب الصين مـــن التجـــارة العالمية ليصل إلى نحو(٨%) عام (٢٠٠٧) رغم أن نصيبها عام (١٩٧٨) لم يتعدى (١%) من إجمالي حجم هذه التجارة، وهناك توقعات بأن يتجاوز حجم الناتج المحلى الإجمالي للصين في عـــام (٢٠٣٠) ضعفين ونصف الناتج المحلي الأمريكي (٢).

فقد حققت الصين تنمية اقتصادية هائلة أهلتها لأن تتبوأ مكانـــة مرموقـــة فـــي ســـلم القـــوى الاقتصادية الدوليـــة بعد أن شـــرعت الصين في تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ أواخــــــر السبعينيات بإزالة كثير من عيوب سياســـة التخطيط المركزي، فأعادت هيكـــلة بعض المؤســـسات الصينية الكبرى والتي من أهمها بنك الشعب، وفتح المجال لقوى السوق لأن تلعب دورها في صنع

---

(١) علي، مغاوري شلبي، (٢٠٠٨)، الصين والتجارة الدولية ... من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، مركز الأهـــرام، مجلة السياسة الدولية، جمهورية مصر العربية. عدد (١٧٣). ص ص ٨٦-٩١.

(٢) شينكار، أوديد، (٢٠٠٥)، العصر الصيني، القوة الاقتصادية الفائقة فـــي القـــرن ٢١، ترجمـــة مركـــز التعريـــب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص ٢٤-٢٦، وأنظر أيضا جلال، مرجع سابق على الإنترنت .

القرار الاقتصادي، فقفز الناتج المحلي الإجمالي من (١٣٥) مليار دولار تقريباً عام (١٩٨١) إلى ما يقارب (٤.٩١) تريليون دولار عام (٢٠٠٨)، وبلغ الدخل القومي الإجمالي (٦٩٩١) مليــار دولار أمريكي، وما زال الاقتصاد الصيني يمضي بوتيرة متسارعة الخطى ويحقق معدل نمو مطرِّد ســجل رقما مزدوجا اعتباراً من العام (٢٠٠٠) لا يقل عن (١٠%) سنوياً(١).

ففي مجال المعاملات التجارية نجد أن التنمية الاقتصادية في الصين أدت إلى حدوث زيــادة كبيرة في حجم التجارة الخارجية لها، واتساع دائرة انفتاحــها على العالم الخارجــي وزيادة حجــم الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسن وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات وإعطاء المزيــد من المرونة للحساب الجاري والمالي وتحقيق قدر أكبر من الإستقرار للعملة الصينية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، وبالتالي زيادة احتياطات الصين الدولية من العملات الأجنبية إذ أنها بلغــت فــي عام (٢٠٠٩) (١٥.٣٤) مليار دولار أي ما يعادل (٣٠%) من الإجمالي العالمي (٢).

وفي مجال الإنتاج نجد أنه وخلال الفترة عام (١٩٥٣-٢٠٠٠) أنجزت الصين تسعة خطــط اقتصادية خمسية دفعت بالإقتصاد الصيني إلى تحقيق معدل نمو اقتــصادي معقــول ، وفــي عــام (٢٠٠١) وضعت الخطة الخمسية العاشرة و وضعت لها هدفا رئيساً بالمحافظة على ســرعة نمــو الاقتصاد الصيني بمعدل سنوي يبلغ (٧%)، ورفع نوعية ومضاعفة إجمالي الناتج المحلي ليصــل

---

(١) شينكار، العصر الصيني، القوة الاقتصادية الفائقة في القرن ٢١، مرجع سابق، ص٨٢ ، وأنظر أيضا الــصين ثــاني أكبر اقتصاد في ٢٠١٠ على موقع www.aljazeera.net\nr\exeres تاريخ الدخول ٢٥-٨-٢٠١٠، الساعة السابعة مساءً .

(٢) موقع www.china.org.cn\english\shuzi-en تاريخ الدخول ٢٥-٨- ٢٠١٠.الساعة السادسة مساءً.

إلى (١.٥) تريليون دولار، وزيادة معدل نصيب الفرد ليصل إلـــى (١١٣٥) دولار بنهايـــة فتـــرة الخطة، وتحسين هياكل الصناعات وتعزيز قدرتها التنافسية والسيطرة على سرعة زيـــادة الـــسكان الطبيعية لكي لا تزيد عن (٩ بالألف) وإكمال نظام السوق الاشتراكي بحلول عام ٢٠١٠(١)، كمـــا أجيز في عام (٢٠٠٦) منهاج الخطة الخمسية الحادية عشر، وطرح المنهاج هدفين هـــامين للتنميـــة الاقتصادية والإجتماعية الصينية خلال الفترة بين عامي (٢٠٠٦) و(٢٠١٠)، وكـــان الهـــدف الأول زيادة معدل الناتج القومي الإجمالي إلى (٧.٥%)، أما الهدف الثاني فكان انخفاض كميـــة اســـتهلاك الطاقة القياسية لمجمل الناتج القومي بنسبة (٢٠) بالمائة تقريبا(١).

ومن الجدير بالذكر أن الإستثمارات دخلت إلى الصين بعد موافقة المؤتمر الحـــادي عـــشر للحزب الشيوعي على برنامج التحديثات الأربعة في الزراعة والصناعة والبحث العلمـــي والـــدفاع الذي طرحه (دنغ كيساوبنغ)، فكان دخولها بداية مرحلة جديدة من التطبيق العملي لتلك الـــسياسات، حيث بدأت الإستثمارات في السواحل الجنوبية الشرقية من البلاد من خلال إقامة مناطق اقتـــصادية خاصة أو إقامة مشاريع مشتركة مع الشركاء الأجانب(٢) .

---

(١) على موقع الإنترنت index/http://arabic.china.org.cn/arabici تاريخ الدخول ٢٥-٨-٢٠١٠ الـــساعة السادسة مساءً.

(٢) شينكار، العصر الصيني، القوة الاقتصادية الفائقة في القرن ٢١، مرجع ســـابق، ص ١٢٥-١٢٨، وللاســـتزادة أنظر أيضا فرحات، محمد فايز، (١٩٩٨)، الاقتصاد الصيني : رؤية سياسية، مركز الأهرام، مجلة السياسة الدوليـــة، جمهورية مصر العربية.عدد (١٣٢) ، ص ص ٨٩-٩٢.

فقد ارتفعت تجارة الصين الخارجية بنحو(٣٠%) سنويا منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام (٢٠٠١) ، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة الصادرات للناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى ازدياد الطلب العالمي على السلع الصينية الرخيصة والمنخفضة التكاليف نسبياً، ونتيجة لمرونة سعر الصرف للعملة الصينية المنخفض مقارنة بسعر الصرف للدولار الأمريكي، كما أدى إلى ارتفاع نسبة الواردات قليلا بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي كان لها أهمية نسبية عالية من إجمالي حجم التجارة الخارجية الصينية، ونتج عن ذلك كله ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الصينية للناتج المحلي الإجمالي الصيني في التاريخ المنظور ارتفاعا كبيراً(١).

و قد جاء حجم التجارة الخارجية المطرِّد للصين نتيجة النشاطات التجارية لأقاليم المناطق الصناعية الخاصة الكبرى في (شنغهاي و جيانغ سو و وزي جيانغ و فوجيان و شاندونغ و جواندونغ) وهي المناطق التي تمتاز بانفتاح اقتصادي واسع على العالم الخارجي كمقاطعات من المقاطعات الصينية الكبرى التي تقيم علاقات تجارية مع معظم مناطق ودول العالم وخصوصا الدول الصناعية المتقدمة، و تحتل الصدارة في صادرات الصين، ويتركز بها النشاط الاقتصادي وتسمى في الصين بالحدائق الصناعية حيث تساهم مساهمة فعالة في الاقتصاد الصيني، ولذلك تحتل المقاطعات (بكين و شنغهاي و جيانغ سو و جواندونغ) المراتب الأربعة الأولى من بين جميع المقاطعات الصينية في الواردات، ويأتي ذلك لتلبية احتياجات التصنيع في تلك المقاطعات الصناعية(٢).

---

(١) فرحات، الاقتصاد الصيني : رؤية سياسية، مرجع سابق، ص ص ٨٩-٩٢.

(٢) عبد الحي، وليد، (٢٠٠٠)، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨-٢٠١٠)، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية . أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص ص ٥٧-٥٨.

و تتكون الصادرات الصينية من البضائع المصنعة كالكيماويات و النسيج والمطاط و المعادن و الآلات و المعدات و التجهيزات و التي ترتفع قيمتها بالمقارنة مع غيرها من الصادرات الـصينية من البضائع الرئيسية الأخرى كالمواد الغذائية و المشروبات و الحيوانات و الزيوت و غيرها، بينما تتكون الواردات من البضائع المصنعة كالكيماويـات و النـسيج و المطـاط و المعـادن والآلات و المعدات و التجهيزات و التي ترتفع قيمتها كذلك بالمقارنة مع غيرها من الـواردات الـصينية مـن البضائع الرئيسية الأخرى كالمواد الغذائية و المشروبات و الحيوانات و الزيوت و غيرهـا، وذلـك لتلبية حاجات الطلب المحلي المتزايد لغايات التصنيع. ويشار إلى أن نسبة كبيرة من إنتـاج المـواد المصنعة هو من إنتاج الشركات الأجنبية(١).

وتمثل مجموعة الدول الآسيوية السوق التجاري الأكبر للصادرات الصينية، وتحتـل هونـغ كونغ حصة كبيرة في حجم الصادرات الصينية من بين مجموع المناطق الآسيوية، تليها فـي ذلـك اليابان، ثم مجموعة دول الآسيان ثم كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان، وتأتي في المرتبـة الثانيـة في توزيع الصادرات الصينية مجموعة دول أمريكا الشمالية، ذهب معظم تلـك الـصادرات إلـى الولايات المتحدة الأمريكية، وتحتل المرتبة الثالثة الدول الأوروبية، وتمثل دول الإتحـاد الأوروبـي الشريك الأهم للصين من بين مجموعة الدول الأوروبية، حيث جاءت ألمانيا وهولندا وبريطانيا فـي الدرجات الثلاث الأولى(٢).

---

(١) عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) عقيل، وصفي محمد عيد، (٢٠٠٣)، أثر العولمة على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة بين عـامي (١٩٩٧-٢٠٠٧م)، رسالة جامعية غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن، ص ٢٠.

أما بالنسبة لمصادر الواردات الصينية فتمثل مجموعة الدول الآسيوية المورد الرئيسي لها خلال فترة الدراسة، ومن بين مجموع الدول الآسيوية تحتل اليابان المرتبة الأولى في حجم تلك الواردات تليها في ذلك تايوان ثم كوريا الجنوبية ومجموعة دول الآسيان، وتأتي مجموعة الدول الأوروبية في المرتبة الثانية في توزيع الواردات الصينية جاء معظمها من دول الإتحاد الأوروبي، حيث جاءت على الترتيب فرنسا وإيطاليا وبريطانيا، وتحتل دول أمريكا الشمالية المرتبة الثالثة تمثل الولايات المتحدة الأمريكية منها المورد الأكبر(١).

ومن حيث الشريك التجاري الأبرز للصين فتعتبر اليابان الشريك التجاري الأهم من بين مجموع الدول، وذلك بالرغم من الخلافات التجارية فيما بينهما، تليها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ذلك، فإن الصين تحقق فائضا تجارياً هائلاً من علاقاتها التجارية مع معظم دول العالم وخاصة الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا، إذ أنها تصدر إليها أكثر بثلاثة أضعاف مما تستورد(٢)، فعلى سبيل المثال تضاعفت صادرات الصين إلى أمريكا(١٦) مرة خلال(١٥)عاماً بينما تضاعفت وارداتها من أمريكا أربع مرات فقط، فقد استوردت شركة "Wal-Mart" الأمريكية (التي يمثل دخلها حوالي ٢ إلى ٣% من الدخل القومي الأمريكي) ٨٠%

---

(١) عقيل، أثر العولمة على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة بين عامي (١٩٩٧-٢٠٠٧م)، مرجع سابق، ص ٢٢ .

(٢) علي، الصين والتجارة الدولية ... من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، مرجع سابق، ص ص ٨٦-٩١ .

من منتجاتها من الصين، ففي عام ٢٠٠٦ استوردت أكثر من (١٨) مليار دولار من المنتجات الصينية، لكن الصين تعاني من عجز في علاقاتها التجارية مع بعضها الآخر كفرنسا وألمانيا وتايوان، وتعاني الصين من عجز مع مجموعة الدول الآسيوية على صعيد مجموعات الدول، أما على صعيد البلدان المنفردة، فتعتبر تايوان المنطقة الأولى التي تعاني الصين من عجز تجاري معها(١).

وتعتبر الصين من الدول الأكثر جذبا للإستثمارات الأجنبية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فهي الأوسع سوقا والأكبر عمالة والأكثر رخصا في الأجور، وقد سعت الصين لتوظيف قدراتها البشرية والمالية، فعملت على إنشاء عدد من قواعد البنية التحتية الأساسية كالطرق و المواصلات و الإتصالات و أقامت مؤسسات تدريب للعمالة الصينية لدفعها للعمل في سوق العمل ومع نهاية التسعينات شهدت الصين زيادة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة بعد أن عدلت من قوانين تشجيع الإستثمار الأجنبي، الأمر الذي شجع رجال الأعمال الأجانب على الإستثمار في مجال الزراعة و الطاقة و النقل و المواصلات و المواد المصنعة و التكنولوجيا العالية، و مع دخول الصين في منظمة التجارة العالمية عام (٢٠٠١)، ارتفعت قيم الإستثمار الأجنبي وبالتالي ارتفع معدل النمو في

---

(١) عقيل، أثر العولمة على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة بين عامي (١٩٩٧-٢٠٠٧م)، مرجع سابق، ص ٢٥.

الإستثمارت الأجنبية في الصين، حتى بلغت بعد عام واحد (٤٩) مليار دولار أمريكي، كما ازداد الحجم الكلي للإستثمارات الأجنبية، وبلغ عدد مؤسسات الإستثمار الأجنبي إلى أكثر من (٤٠٠) ألف مؤسسة كما بلغ عدد شركات الإستثمار الأجنبي ما يزيد عن (٤٠٠) شركة تقريبا في ذلك العام، و تعتبر شركة موتورولا وفولكس فاجن وجنرال موتورز المحدودة وديل الصين للكمبيوتر وكوداك وأريكسون وسيمنز و يونيكوم وهوندا وجانيس للأدوية وموبايل هاير، من أكبر الشركات الأجنبية نجاحاً ونشاطا في الصين،)، أما على صعيد الإستثمارات الأجنبية الأخرى و المتمثلة بالتأجير والإستثمار الدولي والتجارة التعويضية و إصدار الأسهم للخارج، بدأ الميزان بالتحسن منذ عام (٢٠٠١)، فبعد أن كانت في حالة عجز بلغت في عام (٢٠٠٠)، (٣١.٥٣٥) مليار دولار أمريكي، حقق الميزان في عام (٢٠٠١) فائضاً بلغ (١٦.٨٨٠) مليار دولار أمريكي، و كان ذلك نتيجة لحدوث زيادة في الأصول و الموجودات بشكل إيجابي مقابل تراجع الخصوم و الديون (١).

المطلب الثّاني : القوّة العسكريّة الصينية (٢)

تتابع الدوائر السياسية والإعلامية في العالم باهتمام بالغ النمو الكبير للقدرات العسكرية الصينية التي جعلت الصين على مقربة من إعلان نفسها قوة عظمى، حيث تمتلك الصين حاليا أكبر جيش في العالم ، يطلق عليه جيش التحرير الشعبي الصيني،وشهد الجيش البالغ قوامه حوالي(٣)

---

(١) عقيل، أثر العولمة على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة بين عامي (١٩٩٧-٢٠٠٧م) مرجع سابق، ص ص ٢٠-٢٧.

(٢) سلامة، معتز محمد، (١٩٩٨)، الجيش وصناعة القرار في الصين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٣٢)، ص ص ٦٥-٦٩.

ملايين جندي تطور من قوات برية منفردة إلى قوات مسلحة مركبة تضم القوات البحرية و الجوية و الفنية المزودة بأسلحة متقدمة، حيث يقوم التطوير والتحديث للقوة العسكرية الصينية حالياً على خفض عدد أفراد الجيش لتحسين الهياكل و رفع النوعية على حساب الكمية بالإضافة إلى تحسين نظم القيادة و السيطرة ، و تقليص حجم السلاح البري، و زيادة السلاح البحري و الجوي فضلاً عن تقوية بناء الأسلحة البحرية و الجوية في الوقت الذي يتم فيه أيضاً الاهتمام ببناء السلاح البري باستمرار و رفع قدرة الردع الاستراتيجي، و تعمل الصين أيضا على تسريع عملية تطبيق المعلوماتية باعتباره موضوعا استراتيجياً رئيسياً، و تقوم بتنفيذ البرنامج الاستراتيجي لتدريب الأفراد بهدف الحصول على كوادر من ضباط القيادة الذين يستوعبون قيادة الحرب المعلوماتية، و كوادر من أركان الحرب الماهرين في التخطيط خاصة فيما يتعلق بمسائل العمليات و بناء الجيش و صفّ من العلماء القادرين على تنظيم و رسم الخطط الخاصة بتحديث و تطوير الأسلحة و المعدات و التجهيزات و التغلب على المشاكل التكنولوجية الرئيسية، و كوادر من الخبراء المتخصصين المتقنين لخواص الأسلحة و المعدات الحديثة(١).

---

(١) فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مرجع سابق، ص ص ٤٧-٥٥ .

وأنظر أيضا متغيرات في معادلة القوة : الصين مرشحة لسلم القوة العظمى، موقع www.saqrcenter.net تاريخ الدخول ٢٩-٨-٢٠١٠ الساعة السادسة مساءً .وانظر أيضا عبد الحي، مرجع سابق، ص٨٥.

كما تعمل الصين بالإضافة إلى تطوير قدرتها الجوية و البحرية على زيادة قـدرتها الخاصـة بالمراقبة و الرصد و الصواريخ المتطورة، و أنظمة الأسلحة الحديثة و الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ، وإضافة تصميمات خاصة بها لغواصات و طائرات روسية الأصل ، و أنظمـة إطـلاق صواريـخ نووية من الغواصات في المحيط الهادي . وكان مبعث الصـين لتطويـر هذه القـدرات العسكرية هو الرغبة في مواكبة وضعها السياسي و الاقتصادي الذي يحتـاج حتمـاً إلـى التـدعيم العسكري. ومن هذا المنطلق، فإن القدرة العسكرية الصينية لا تهدف إلى السيطرة و بسط نفوذها في آسيا وإنما لحماية إمداداتها الحيوية الإستراتيجية من النفط (١) ، حيث تعتبر ثـاني أكبـر مـستهلك للمنتجات البترولية في العالم بعد الولايات المتحدة ، و تستورد حـوالي(٣٢ %) مـن احتياجاتهـا النفطية من الخارج ، ومن المتوقع أن يتضاعف استيرادها للنفط ليصل إلى (٦٥%) بحلـول عـام (٢٠١٠) ويظهر هذا التزايد السريع مدى الأهمية القصـوى والمُلحة لـضمان الممـرات البحريـة الخاصة به، و التي تسيطر عليها الولايات المتحدة من مضيق هرمز إلى الخليج إلى مـضيق ملقـا الذي يقع بين شبه الجزيرة الماليزية و سومطرة ، ومن شأن تطوير الصين لقدراتها العسكرية جعـل البحرية الصينية أول بحرية تتنافس مع البحرية الأمريكية للسيطرة على البحار منذ انتهاء الحـرب الباردة (٢).

---

(١) العزي، غسان، (١٩٩٨)، الصحوة الصينية، حدودها وآفاقها، شؤون الأوسط بيروت، العـدد ٦٩، ص ٣٩-٤١.

(٢) عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٩٨-٩٩.

وقد نجحت الصين في تطوير أول طائرة مقاتلة صينية ، وهو ما يجعل الصين واحدة من أربع دول على مستوى العالم قادرة على إنتاج طائرة مقاتلة كاملة العتاد اعتماداً على قدراتها الذاتية، وبذلك تكون الصين قد ضيقّت الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة وروسيا (١) .

و تعد الطائرة (جيان ١٠) خطوة كبرى في طريق تحول الصين إلى قوة عالمية في مجال الصناعات الجوية، كما أن الطائرة الجديدة تمثل رمزاً لسعي الصين إلى التحول لقوة عالمية في مجال صناعة السلاح، ويعتبر مسئولو البنتاجون أن الصينيين ينفقون في الدفاع ما بين (٨٠ و١١٥) مليار دولار سنوياً مما يضعها في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، و قد أعلنت الصين أنها سترفع من مستوى الإنفاق العسكري بمعدل (١٤.٩%)خلال العام الماضي(٢٠١٠) ليصل إلى نحو (٤٨٠.٦) مليار يوان (نحو٧٠.٢ مليار دولار) فيما بلغت ميزانية الدفاع الأمريكية لعام(٢٠٠٩) بلغت (٥١٥) مليار دولار بزيادة (٧.٥ %)عن عام(٢٠٠٨) (٢).

---

(١) حول القدرات العسكرية الصينية انظر أحمد، القدرات العسكرية الصينية، مرجع سابق، ص ص ١٢٨-١٣١، وكذلك الدسوقي، أبو بكر، الدور العالمي للصين، (٢٠٠٨)، رؤى مختلفة ، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام جمهورية مصر العربية، عدد (١٧٣) ، ص ص ١٤٦-١٤٩.

(٢) موقع سابق على الإنترنت بعنوان : متغيرات في معادلة القوة : الصين مرشحة لسلم القوة العظمى، موقع www.saqrcenter.net تاريخ الدخول ٢٩-٨-٢٠١٠ الساعة السادسة مساءً.

ومن الملاحظ أن الصين تجتهد في تطوير قوتها العسكرية اجتهاداً ترى أنه أصبح لازماً أكثر من أي وقتٍ مضى، فانطلاقاً من معطيات المحافظة على الأمن الإقليمي في جنــوب شــرق آســيا ومناطق الآسيان ونتيجة لمواجهة تلك الدول لمعضلات إقليمية نتيجة تداخلات اجتماعية و خلافــات حدودية و ســيادة نزعة الهيمنة من قبل بعض القــوى الإقليمية و تدخل قوى خارجية في شــؤون الأقاليم لتوظيف المشكلات الإقليمية والداخلية لصالح قوى دولية تسعى لفرض هيمنتها على العــالم، كان للصين أهداف سياسية خارجية طموحة، وقد أدت العديد منها إلى إدخال الصين في نــزاع مــع القوى الأخرى(١).

وتأتي التطورات العسكرية الصينية التي شملت أسلحة متطورة و حديثــة، والتــي أرادت الصين بها الحفاظ على هدوء حدودها الخارجية في مواجهة الإضطرابات و الصراعات فــي دول الجوار، واستكمال السيادة الوطنية بعودة تايوان، وحماية مصالحها الإقليمية والقارية في مواجهــة القوى العسكرية المنافسة (الهند - روسيا - اليابان) و مصالحها الكونية و مكانتهــا الدوليــة فــي مواجهة الهيمنة الأمريكية، فتفكك الإتحاد السوفييتي الذي جعل الولايــات المتحــدة الأمريكيــــة تتــفرّد كقطب وحيد في الســياسة العالمية أدى إلى تشكل تصور واضح و مؤكد في ذهن صانع

---

(١) أحمد، القدرات العسكرية الصينية، مرجع سابق، ص ص ١٢٨-١٣١ .

القرار الصيني بأن الإنتباه الأمريكي سيتحول باتجاه الصين، وهو ما يعني أن التجربة الإشتراكية للصين في خطر، وهو ما يوجب على الصين أن تضع مهمة مقاومة التدخل الغربي في شؤونها على سلم أولويات سياستها الخارجية (١).

وتعتمد الإستراتيجية العسكرية لدى القيادات الصينية على العنصر الدفاعي وحماية إمكانيات الدولة، ويرى العديد من الباحثين أن الصين سخرت قوتها العسكرية للوصول إلى المواد الخام التي يحتاجها اقتصادها الضخم وتأمين وحماية خطوط المواصلات لها لتبقى آمنة ومستقرة (٢)، و قد وجهت الصين قدراتها العسكرية نحو الإنتاج والتصديرإذ تساهم المؤسسة العسكرية مساهمة فعالة في تطوير الاقتصاد الصيني وتسيطر على (١٢%) من الصناعات المحلية في حين تَحتكر الصناعات العسكرية بالكامل، وتحرص الإستراتيجية العسكرية الصينية على مبدأ عدم الدخول في أي نزاع مسلح مع القوى الكبرى ، وعلى تحقيق أهدافها بالطرق السلمية، و أوضح ما تتمثل به الدبلوماسية الصينية مطالبتها الهادئة والمستمرة بعودة تايوان إلى الصين الأم، ملوّحة باستخدام القوة من حين لآخر كلما أحست بخطر يهدد وحدة أراضيها وسيادتها (٣).

---

(١) فياض، علي، (١٩٩٩)، الطريق الصيني إلى القطبية: المقومات، العوائق ، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد (٨٩) ، ص ٣٣.

(٢) ويلبورن، توماس، (١٩٩٧)، السياسة الدولية في شمال آسيا ، المثلث الاستراتيجي : الصين –اليابان-الولايات المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، ص ٥٠.

(٣) بن، وو، الصينيون المعاصرون، (١٩٩٦)، ترجمة د . عبد العزيز حمدي، الجزء الأول، العدد ١٢٠، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص ١٦٠-١٧١.

ومما يزيد القلق الدولي قيام الصين في كانون الثاني من عام ٢٠٠٨ بتجربة سلاح مضاد للأقمار الصناعية ، لتصبح بذلك ثالث دولة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا، حيث اعتبرت الولايات الأمريكية أن هذه التجربة ، إضافة إلى قيام الصين ببناء سريع لقواتها العسكرية يتناقضان مع الهدف المعلن لتنمية سلمية (١).

ويقول المحللون العسكريون أن الإنفاق العسكري الصيني تضاعف ١٩ مرة خلال العشرين عاما الأخيرة، و رغم ذلك يظل أقل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا على أساس النسبة من إجمالي الناتج القومي ، وعلى الصعيد الآخر، ترى الولايات المتحدة في العلاقات الصينية الروسية في المجال الأمني، والأسلحة التقليدية المتقدمة الروسية التي تتسرب إلى الصين وإستراتيجيات تحديث القوة التقليدية والنووية والمفاهيم الأمنية الصينية الجديدة ومقاومة الصين للهيمنة الأمريكية على منطقة المحيط الهادئ، وأسلحتها الموجهة إلى تايوان، ونشاطها في نشر الأسلحة لدول جنوب آسيا والشرق الأوسط مبررات لتوتر العلاقات مع بكين، ومبررات للقلق من تهديدها للرؤية الأمنية الأمريكية للمنطقة في المدى البعيد(٢).

---

(١) أحمد، القدرات العسكرية الصينية، مرجع سابق ص ١٢٩، وانظر كذلك مرجع سابق على الإنترنت متغيرات في معادلة القوة : الصين مرشحة لسلم القوة العظمى، موقع www.saqrcenter.net تاريخ الدخول ٢٩-٨-٢٠١٠، الساعة السادسة مساءً.

(٢) الجبالي، عبد الفتاح (محرر)، (٢٠٠٧)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ص ٧٠، وانظر أيضا أحمد، القدرات العسكرية الصينية، مرجع سابق، ص ص ١٢٨-١٣١. وكذلك قنديل، القوة الصينية الصاعدة ... المخاوف والآمال ... دراسة في نظريات الصعود الصيني، مرجع سابق، ص ص ٤٠-٤٣.

وتثير هذه الأولويات تخــوفاً كبيراً لدى الولايات المتحدة حيث ينعكس التخوف الأمريكي مــن هذه القــدرات الصينية المستقبلية في التقارير الإستراتيجية الأكثر أهمية في الولايات المتــــحدة و هي (١) :

- إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي ترى في زيادة عناصر القوة في الجيش الصيني و توسيع التجارة نقاط مثيرة للقلق تدعو الولايات المتحدة للتحوط لكافة الاحتمالات .

- المراجعة الدفاعية الأمريكية التي تصدر كل أربع سنوات ، ووصفت الصين بأنها أكبــر تهديــد عسكري مستقبلي للولايات المتحدة، ورصد التقرير التخوف الأمريكي من قدرة الــصين المــستقبلية على خوض حرب معلوماتية، إثر دراسة الأخيرة ومراقبة نظام المعلوماتية الأمريكيــة و التركيــز على نقاط ضعفه.

- وقد كان تقرير القوة العسكرية للصين وهو تقرير سنوي يرفعه البنتاجون إلى الكــونجرس مــن أكثر التقارير التي تحدثت عن الهاجس من القوة العسكرية الصينية، حيث ركّز على قدرات الــصين العسكرية في ظل بروزها كقوة سياسية واقتصادية ذات طموح إقليمي وعــالمي. و بينمــا يرحــب التقرير في بدايته بما يسميه الصعود السلمي للصين و بضرورة مشاركتها في النظام العالمي عبــر تحمل المزيد من المسئوليات، إلا أن التقرير شكك في النوايا الصينية مستقبلا فــي ظــل جهودهــا الحثيثة و الرامية إلى تطوير ترسانتها العسكرية و قوتها الهجومية، و يعكس التقرير قلق البنتاجون

---

(١) أحمد، القدرات العسكرية الصينية، مرجع سابق ص ١٢٩، وانظر كذلك مرجع سابق على الإنترنت متغيــرات فــي معادلة القوة : الصين مرشحة لسلم القوة العظمى، موقع www.saqrcenter.net تاريخ الدخول ٢٩-٨-٢٠١٠ ، الساعة السادسة مساءً.

من القوة العسكرية للصين لاسيما في مجال الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، و سياسة الغمــوض و عدم الشفافية التي تلف موضوع الإنفاق العسكري لديها، ورأى أن الجيش الصيني في طور التحــول من جيش دفاعي إلى جيش هجومي، وفي هذا الإطار، يذكر أن بكين مشغولة بالتطورات العــسكرية في مضيق تايوان ومن ثم تعمل على تطوير و تحسين قدرتها على مواجهة أي أحداث إقليمية (١).

و قد خلص التقرير أنه إذا كانت تايوان تبدو الهدف الرئيسي للإنفاق العسكري الصيني، فإن هذا الإنفاق يمثل تهديد محتمل للولايات المتحدة على المدى البعيد .

وقد انتقدت الصين بشدة التقارير الأمريكية الصادرة عن البنتــاجون حــول مــا وصــفه بالتهديدات الناجمة عن تنامي القدرات العسكرية الصينية، حيث رأت بكين في التقريــر الأمريكــي استمراراً لما سمته بسياسة الترويج للتهديد العسكري الصيني عبر تشويه واشنطن للحقائق وإنكــار حق الصين المشروع في امتلاك قوة دفاعية، مؤكدة أنها ليست في سباق تسلح مع أحــد وقوتّهــا لا تشكل تهديدا لأي دولة أخرى، ولا تألو جهدا في الدعوة إلى حل جميع المشكلات بالطرق الــسلمية (٢) .

---

(١) أحمد، القدرات العسكرية الصينية، مرجع سابق ، ص ص ١٢٨-١٣١، وكذلك انظر علي، مغاوري شلبي ، (٢٠١٠)، الولايات المتحدة والصين... قطبية ثنائية جديدة ، السياسة الدولية، مركز الأهــرام، جمهوريــة مــصر العربية، عدد(١٧٩)، ص ص ٨٢-٨٧.

(2) John Ikenberry.(2008) ,The Rise of China and the Future of the West : Can the Liberal System Survive? .Foreign Affairs Vol 187.No.1.P 213 .

و كانت إدارة أوباما عبرت عن القلق الأمريكي من تنامي القدرات العسكرية الصينية بعد فترة قصيرة من وقوع احتكاك بحري بين سفن البلدين العسكرية في بحر الصين الجنوبي لما يمكن أن تشكله القدرات العسكرية الصينية من تهديد مستقبلي لتواجدها البحري في المنطقة (١).

و المتابع لهذه التقارير و الهواجس الأمريكية، يمكن له أن يدخل هذا التخوف في إطار التضخيم المقصود للقوة العسكرية الصينية من أجل العمل على صنع العدو الذي تحتاج الولايات المتحدة دائماً إليه لاستنفار واستغلال طاقتها العسكرية و المالية لتبرير مخططاتها من جهة، أو ما يمكن أن يعد تخوف حقيقي من تدهور سيطرة الولايات المتحدة وصعود القوة الصينية الاقتصادية و العسكرية التي تعد المنافس الأقرب والأكبر للولايات المتحدة من بين جميع القوى العالمية الأخرى (٢).

---

(١) جلال، الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية، على موقع www.aljazeera.net\nr\exeres مرجع سابق، وكذلك علي، الولايات المتحدة والصين ... قطبية ثنائية جديدة، مرجع سابق، ص ص ٨٢-٨٧ .

(٢) عطوان ، خضر عباس ، (٢٠٠٤)، مستقبل العلاقة الأمريكية – الصينية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ص ص ١٤٢ – ١١٤٤. وانظر أيضا أحمد ، القدرات العسكرية الصينية ،مرجع سابق ، ص ص ١٢٨-١٣١.

الفصْل الخامس

السِّياسة الخارجيَّة للصين كمصدر للقوّة

الفصل الخامس

السِّياسة الخارجيَّة للصين كمصدر للقوّة

عند النظر في تعريفات السياسة الخارجية، يجد القارئ عدم اتفاق الباحثين على مفهوم واضح ومحدد لهذا المفهوم، فهناك من يعرف السياسة الخارجية من ناحية الهدف المتوخى منها، وهناك من يعرفه بالاعتماد على البعد السيكولوجي لصانع القرار (١) .

وتعرَّف السياسة الخارجية بأنها: ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود (٢)، ومن هنا نستطيع أن نستنتج أن السياسة الخارجية هي قرارات وأفعال، فهي قرارات لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه إلى الخارج، وأفعال لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود، فالسياسة الخارجية ما هي إلا مبادئ وأفعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة (٣) .

---

(١) بوعشة، محمد، (١٩٩٩)، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة : دراسة المفاهيم والنظريات، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ص ١٢٩.

(2) Reynolds .P.A(1970). An Introduction to International Relations . Longman Paper Back. London.P.35

(٣) نعمة، كاظم هاشم، العلاقات الدولية، الجزء الأول، جامعة بغداد، العراق، ١٩٧٩. ص ١٨.

فالسياسة الخارجية عبارة عن مجموعة من القرارات والإجراءات المتعلقة بها، والتي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها القومية، كما أنها محاولات الدولة لتحقق على المستوى العالمي قيماً وأفكاراً تؤمن بأنها فاضلة، وهـي أيـضا رد فعل للمؤثرات الخارجية (١).

وتبدأ عملية صنع السياسة الخارجية عندما يواجه صناع القرار في مختلـف الأنظمـة موقفـاً يدخل ضمن نطاق السياسة الخارجية، كأزمة دولية مفاجئة أو سلوك لخصم تتطلب موقفـاً تجاهـه، وفي كل الأحوال فإن صانعي السياسة الخارجية يبحثون العديد من الموضوعات منها : هـل هـذا الأمر الطارئ يدخل في سياق أهداف الإستراتيجية العليا أم الدنيا لها، حيـث يبـدأ صـانع القـرار باستعراض البدائل المختلفة لهذا التحرك على ضوء إمكانيات الدولة المتاحة ومـن كافـة الأوجـه، وتشمل العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دول ما يلي: العامل الجغرافي، العامل الـسكاني العامل العسكري، العامل الاقتصادي ، النظام السياسي، الموارد الطبيعية والأولية، والنظام الـدولي (٢).

---

(١) فضة، محمد، (١٩٨٠)، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث، مطابع وزارة الأوقاف ولـشؤون والمقدسـات الإسلامية، نشر بدعم من الجامعة الأردنية، عمان ، ص ١٨.

(٢) غالي وعيسى، بطرس بطرس و محمود خيري، (١٩٨٩)، المدخل في علم السياسة، الطبعة الـسابعة، مكتبـة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ص ص ٣١٢-٣١٣.

وفيما يتعلق بالسياسة الصينية فقد حدَّد (دنغ سيا دنغ) الركائز الإستراتيجية للسياسة الصينية في مجموعتين : الأولى: البناء الداخلي والاستقرار السياسي، والذي اعتمد على عدة عناصر هي : استمرارية الحزب الشيوعي كقوة رئيسة ومسيطرة على الدولة، وانتهاج سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي، واعتماد سياسة التصدير كركيزة أساسية لعملية التنمية، والسعي لبناء قوة تكنولوجية تعتمد على الخبرة الأجنبية والتعاون الأجنبي والاستثمار الأجنبي، وانتهاج سياسة النمو غير المتوازن بالتركيز على الصناعات الحديثة والخفيفة كالملابس والمنسوجات والإلكترونيات من ناحية التوجه الصناعي، وعلى مناطق الشرق والجنوب الشرقي من الناحية الجغرافية، وعلى "المناطق الاقتصادية الخاصة" كنموذج ينافس مناطق (هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة وغيرها)(١).

والثانية العلاقات الخارجية ، فالسياسة الخارجية لأية دولة هي امتداد طبيعي للسياسة الداخلية، ومن ثم فإن متطلبات تحقيق النمو المستدام والاستقرار السياسي استلزمت سياسة خارجية تسعى لتجنب النزاعات وتحقيق السلام لضمان العمل من أجل تحقيق ذلك. ومن ثم فقد قامت السياسة الخارجية الصينية على عدة ركائز أساسية أهمها:

١. التركيز على العلاقات الخارجية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصاد والتحديث الداخلي وذلك بتوسيع الروابط الاقتصادية مع جميع الدول الآسيوية (٢)، وهذا واضح حيث بدأت الصين باتباع

---

(١) عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٢) سوين، مايكل دي، (١٩٩٧)، الصين، في كتاب التقييم الاستراتيجي، تحرير زلمي خليل زاد، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص ٢١٨.

سياسة مشتركة تقوم على تعزيز الثقة السياسية والتجارية المتبادلة التي من شِأنها أن تنحي الخلافات جانبا وتحقق العيش في تناغم على أساس الاحترام والمساواة المتبادلين، وتعميق التعاون الاقتصادي ومكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي، وزيادة التبادلات في مختلف المجالات والالتزام بسياسة الانفتاح، فالصين تنشد سياسة الجوار الأمن من خلال مشاركتها الايجابية في حل المشكلات الأمنية وتحقيق الاستقرار، وتصفية خلافاتها مع دول الجوار (١) .

٢. الاهتمام بالعلاقات مع الدول المتقدمة للحصول على التكنولوجيا والاستشارات، حيث تسعى الصين إلى توسيع جبهة الأصدقاء وبصفة خاصة الدول الكبرى وفي مقدمتها روسيا والاتحاد الأوروبي، خاصة في مجال التجارة والاستثمار (2).

٣. تحويل الجاليات الصينية في الخارج إلى مصدر قوة اقتصادية لجذبها للاستثمار وللسياحة في الصين، وللاستيراد من الصين، مع الابتعاد عن الجوانب السياسية والإيديولوجية التي سادت في مرحلة (ماوتسي تونغ)، الأمر الذي سيدفع الصين لدور وموقع اقتصادي ريادي في العالم (٣).

---

(1) Full text of Hu Jintaos Speech at the opening ceremony of the annual conference in of the Boao Forum for Asia www.arabic.xinhuanet.com17-12-2010 at 10 pm .

(٢) ويلبورن، السياسة الدولية في شمال آسيا، المثلث الاستراتيجي : الصين –اليابان-الولايات المتحدة، مرجع سابق ، ص ١٨.

(٣) الأخرس، إبراهيم، (٢٠٠٥)، التجربة الصينية في النمو هل يمكن الاقتداء بها، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ص ١٥٦.

٤. صيانة استقلالية وتمايز خصوصية مواقف الصين على ساحة العلاقات الدولية، فالصين حريصة على عدم الدخول في تحالفات مع قوى كبرى (١).

٥. إرساء نظام عالمي قائم على أساس العدالة والمبادئ الخمس للتعايش السلمي ورفض الهيمنة بكافة أشكالها، والصين في سياستها الخارجية تسعى لخلق موقف دولي موحد ضد المحاولات الأمريكية للهيمنة على العالم، والشراكة الإستراتيجية بين كل من روسيا والصين يوضح لنا ذلك المسعى الهادف إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب(٢).

٦. الشراكة الايجابية مع الدول النامية ، حيث تعمد الصين إلى إقامة شراكات اقتصادية مع كافة الدول النامية في آسيا وأفريقيا أمريكا اللاتينية، حيث تهدف الصين من وراء ذلك إلى فتح أسواق هذه الدول أمام التجارة والاستثمارات الصينية، والاعتماد عليها في تزويدها بالنفط والموارد الطبيعية، هذا إلى جانب الاستفادة من دعم هذه الدول في المحافل الدولية، خاصة في التصويت في الأمم المتحدة، وتأييد سياستها الرامية إلى خلق نظام دولي يقوم على المساواة، وترسيخ مبدأ

---

(١) عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص ٨٧.

(٢) الدسوقي، أبو بكر، (٢٠٠٧)، العلاقات الروسية – الصينية ...محددات الخلاف وآفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٧٠)، ص ص ٧٦-٨٠.

ديمقراطية العلاقات الدولية، وتعتمد الصين في هذه السياسة على إقامة المنتديات، مثل منتدى التعاون الصيني الأفريقي، ومنتدى التعاون الصيني – العربي، ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة أسيا والباسفيك وغيرها (١).

٧. الوفاء بالتزاماتها الدولية : حيث تسعى الصين إلى الوفاء بالتزاماتها المالية، باعتبارها إحدى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وأعضاء النادي النووي، إضافة إلى عضويتها في أكثر من مائة منظمة حكومية دولية وطرف فيما يزيد عن ثلاثمائة معاهدة دولية، وتشارك الصين بنشاط في مختلف المحافل الدولية، حيث بعثت خلال السنوات السابقة ما يزيد عن مائة ألف جندي لحفظ السلام في إطار اثنان وعشرون عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما تساهم الصين بإيجابية في إيجاد حلول سلمية للعديد من القضايا الدولية المتوترة مثل أزمات البرامج النووية في كوريا الجنوبية وإيران (٢) .

من خلال ما سبق يتبين لنا أن الصين تسعى منذ استقلالها إلى تدعيم التوجهات السلمية لدورها في العالم الخارجي، مؤكدة في ذلك على المبادئ الخمس للتعايش السلمي والتي التزمت بها منذ العام ١٩٥٤، والمتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة، وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والمساواة والتعايش السلمي، وهي المبادئ التي تعكس الالتزام القوي بميثاق الأمم المتحدة (٣).

---

(١) الجبالي، عبد الفتاح (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ص ٧٧.

(٢) الدسوقي، الدور العالمي للصين ... رؤى مختلفة، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٣) الجبالي، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ٧٠.

ولا تتوانى تصريحات القادة الصينيون حول التأكيد على هذه المبادئ ، حيث أكد الرئيس الصيني في كلمته التي ألقاها في الافتتاح السنوي لمنتدى (بواو) الأسيوي في(١٢-٤-٢٠٠٨) ، بأن الصين تعد حاليا مشاركاً أساسياً في النظام الدولي، وأنها ملتزمة التزاماً تاماً بنهج التنمية السلمية واحترامها لحق الشعوب الأخرى في الاختيار المستقل لنهج تنميتها، وأن الصين لن تسعى للهيمنة والتوسع، بل ستسعى إلى تعزيز النمو المطرد للاقتصاد العالمي، وتعزيز تحرير التجارة وتسهيلات الاستثمار، والسعي لحل جماعي للمخاطر المالية وأمن الطاقة، وأكد الرئيس الصيني في خطابه على أن الصين ستلتزم بمبادئ الأمم المتحدة، وستحترم تنوع الحضارات وستعمل على تعزيز الديمقراطية والتناغم والتعاون والتقدم، وستعمل من أجل نظام عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً، وأن الصين قوة مهمة في العالم لصيانة السلام وحفظه في مختلف بقاع العالم وعلى المستويين الإقليمي والدولي (١) .

أما على مستوى الممارسة الفعلية ، فقد دأبت الصين على إعطاء سياستها الخارجية قدراً كبيراً من المرونة و الفاعلية و البرجماتية و الواقعية التي تكفل لها تحقيق مصالحها الوطنية وفقاً لمبادئها لتحقيق السلام و التنمية و تظهر هذه السياسة جلية في سياسة الصين تجاه القوى العظمى و في مقدمتها الولايات المتحدة حيث ترفض القطبية الأحادية التي تمثلها الولايات المتحدة إلا أنها في الوقت نفسه، تبدو غير راغبة في سياسة المواجهة و التحدي و تفضل سياسة الاحتواء و تعمد إلى الحلول السلمية و منها التقارب مع روسيا العدو التقليدي للولايات المتحدة و التي تشترك مع الصين في رفض الهيمنة الأمريكية و في رغبتها في إيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب (٢).

---

(1) Full text of Hu Jintaos Speech at the opening ceremony of the annual conference of the Boao Forum for Asia www.arabic.xinhuanet.com in 17-12-2010 at 10 pm.

(٢) عبدالله، ثناء فؤاد، (١٩٩٩)، العلاقات الصينية – الروسية وتحديات النظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، العدد (١٣٧)، ص ٤٩.

المبحث الأوّل : السِّياسة الصينية تجاه الشَّرق الأوسط :

بدأت العلاقات بين الصين والشرق الأوسط تاريخيا عندما فتح طريق الحرير في القرن الخامس قبل الميلاد ، وأصبح مستخدماً في التبادل بين الصين ودول الشرق الأوسط، وتبدي الصين اهتماماً كبيراً بقضايا الشرق الأوسط وذلك استناداً إلى عدة اعتبارات:

أولا : ارتباط العلاقات بين الصين والشرق الأوسط بهيكل القطبين في مرحلة الحرب الباردة، فتطابقت سياستها مع الشرق الأوسط تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا (١).

ثانيا: العلاقات التاريخية والحاجة للمساندة المتبادلة في المحافل الدولية بالنسبة لقضية تايوان من ناحية وقضية فلسطين من ناحية أخرى.

ثانيا: اعتماد الصين على استيراد الطاقة من الشرق الأوسط حيث تستورد حوالي(٦٠%) من احتياجاتها من الخارج، ونسبة كبيرة من ذلك من دول الخليج بوجه خاص وفي مقدمتها السعودية وإيران(٢).

---

(١) جيان، لي وي، (٢٠٠١)، العلاقات بين الصين والشرق الأوسط، ترجمة وو قن فو(عثمان)، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، العدد (١٤٥)، ص ٦٧.

(٢) أبو طالب، حسن، (٢٠٠٨)، الصين والشرق الأوسط، بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، العدد (١٧٣) ، ص ١٤٢.

ثالثا: العلاقات العسكرية الوثيقة مع إسرائيل بوجه خاص حيث نشأت تلك العلاقات قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية عام ١٩٩٢، وحصلت من خلالها الصين على تكنولوجيا وأسلحة متنوعة ومتقدمة من إسرائيل، فضلاً عن علاقات الصين الاقتصادية والتجارية والثقافية مع إسرائيل (١).

ومن هنا يمكن القول أن شبكة المصالح الشرق أوسطية الصينية بدأت تتشكل على خلفية تأثير عدد من العوامل الحيوية التي يتمثل أبرزها في الآتي (٢):

أ) تأثير العامل النفطي: خلال الحقب الماضية كان الاقتصاد الصيني قادراً على الاكتفاء ذاتياً لتغطية احتياجاته النفطية، ولكن بسبب اتساع حجم الاقتصاد الصيني المضطرد فقد بدأت الندرة النفطية تطل برأسها بما دفع الصين إلى محاولة تغطية احتياجاتها النفطية من مناطق الشرق الأوسط.

ب) تأثير العامل التجاري: يتميز الإنتاج الصيني بالوفرة وانخفاض التكاليف وعلى خلفية حاجة الصين المتزايدة للنقد الأجنبي فقد بدأت أسواق الشرق الأوسط أكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصيني.

---

(١) عبد العزيز، عبد العزيز حمدي، (١٩٩٨)، العلاقات الصينية - الإسرائيلية ، السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد (١٣٢) ، ص ١٣٧.

(٢) أبو طالب، الصين والشرق الأوسط ... بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد، مرجع سابق، ص ص ١٤٢- ١٤٥.

ج) تأثير عامل الجغرافيا السياسية : حيث تتميز منطقة الشرق الأوسط بوجود الممرات التي تـؤثر على حركة النقل البحري الدولي وعلى وجه الخصوص ممر قناة السويس وممر باب المندب إضافة إلى مضيق هرمز، ومن هذا المنطلق أدركت الصين أن تأمين الملاحة في هذه الممرات يضمن لهـا استمرارية النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية وعلى وجه الخصوص أسواق الاتحـاد الأوروبـي وشمال إفريقيا وبلدان شرق المتوسط ومنطقة الخليج العربي.

د) تأثير العامل الأميركي: فخلال فترة الحرب الباردة كانت الصين قادرة على المناورة بما جعلهـا في مأمن من تداعيات الصراع الأمريكي السوفياتي، ولكن بعد انهيار الاتحـاد السـوفيتي وصـعود الولايات المتحدة كقوة عظمى، وبروز التعريف الاستراتيجي الأمريكي الجديد الذي يعتبـر الـصين مصدراً للخطر المحتمل، إضافة إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولات استهداف الصين عن طريق إذكاء تأثيرات الاضطرابات وإقامة الأحلاف العسكرية - الأمنية من أجل تطويقها، فقد لجأت الصين إلى خيار الخروج والسعي لمقابلة العدو في الخارج (١).

وقد دفعت هذه العوامل مجتمعة دوائر صنع قرار السياسة الخارجية الصينية إلى القيام بتصميم أنموذج جديد يجمع بين أهداف السياسة الخارجية الصينية وأهداف الأمن القومي الصيني الخارجية.

---

(١) هلال، رضا محمد، (٢٠٠٨)، العلاقات الصينية بالدول النامية .... المنطلقات والأبعاد، السياسة الدولية، مركـز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد (١٧٣)، ص ص ١٣٢ - ١٣٩.

ومن المتوقَّع أن يشهد ملف العلاقات الشرق أوسطية - الصينية المزيد من التحركات الدبلوماسية التي ستركز على: زيادة حجم الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة الصينية، وبناء خطاب سياسي شرق أوسطي صيني في ظل تراجع الخطاب السياسي الشرق أوسطي الأميركي بسبب تزايد العداء للولايات المتحدة في الشرق الأوسط،وبناء المصالح المشتركة بين الشركات الصينية ودوائر الأعمال الشرق أوسطية (١).

وبما أن تعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية بما فيها الدول العربية يعتبر ركيزة أساسية للسياسة الخارجية الصينية، أولت الصين اهتماما بالغا لدور وتأثير الدول العربية على الصعيد الدولي، ففي نهاية عام ١٩٩٨، أصدرت جامعة الدول العربية قراراً بشان تنمية العلاقات مع الصين علي نحو شامل، مما دفع العلاقات الصينية العربية إلى مرحلة نمو جديدة. وفي مطلع عام ١٩٩٩، طرح السيد(تانغ جياشيوان) وزير الخارجية الصيني أثناء مباحثاته مع الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية مقترحاً بثلاث نقاط حول تطوير العلاقات الصينية العربية الموجهة نحو القرن الحادي والعشرين، ألا وهي: تعزيز التنسيق سياسياً، وتوسيع التعاون اقتصاديا، والقيام بالتنسيق الوثيق والتأييد المتبادل دوليا (٢).

---

(١) الساكت، محمد عبد الوهاب، (٢٠٠١)، الموقف العربي من القضايا الصينية ، السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٤٥)، ص ص ٨٤-٩٥.

(٢) أبو طالب، الصين والشرق الأوسط ... بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد، مرجع سابق، ص ص ١٤٢-١٤٥

وتتبنى الصين مواقف محددة تجاه قضايا الشرق الأوسط بما يعكس رؤيتها لدورها كقوى دولية عظمى قادمة في العالم، ففيما يتعلق بالأمن في العراق ، ترى الصين ضرورة إشراك المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والاستقرار هناك.

ورغم تأييد الصين لتسوية تاريخية للصراع العربي الإسرائيلي ، إلا أنها تتعمَّد الابتعاد عن الدخول في تفاصيل هذه العملية التي تعتبرها تحت الوصاية المباشرة للولايات المتحدة، كما تنتقد الصين الرؤية العربية التي تشوبها الخلافات رغم استنادها لمبادرة السلام العربية، ولذلك كان موقف الصين هو التأييد عن بعد لكل ما هو متصل بالمفاوضات العربية الإسرائيلية دون التدخل المباشر في تفاصيلها مع الاستمرار في نسج علاقات قوية مع أطراف الصراع دون الانحياز لأحد في مواجهة الآخر. كذلك لم يكن لبكين دور فيما يُعرف باللجنة الرباعية الدولية المشكلة من الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي رغم مشاركتها في مؤتمر أنابوليس بناء على دعوة الولايات المتحدة الذي طرح فيه وزير خارجية الصين رؤية شاملة لأسس السلام في الشرق الأوسط والمتمثلة في نبذ العنف وإزالة العقبات ومواصلة الالتزام الصارم بدفع محادثات السلام بطريقة كلية و متوازنة وتوفير البيئة المؤدية لهذه المحادثات (١).

---

(١) عكاشة، سعيد، (٢٠٠١)، مستقبل العلاقات الإسرائيلية- الصينية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٤٣)، ص ص ١٠٢-١٠٥، وانظر أيضا عبد العزيز، العلاقات الصينية – الإسرائيلية ، مرجع سابق، ص ص ١٢٧-١٤٣.

المبحث الثّاني : العلاقات الصينية الإيرانية

ترى الصين في الدول النامية ميداناً ومجالاً رحباً لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها في طرح مفهوم جديد للأمن، الذي يؤمن الصعود السلمي لها كقوة عالمية، ويمنحها الشرعية من المجتمع الدولي، حيث تحرص الصين على تقديم المساعدات والمعونات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية لعدد كبير من الدول دون أية مطالب سياسية أو غيرها (١)، ومن هذه الدول الجمهورية الإيرانية، فالمتتبع للعلاقات الصينية الإيرانية يجد أن هذه العلاقات تعتمد على ركائز قوية وفي مقدمتها:

- استيراد النفط من إيران إذ تحصل الصين على(١٤%) من وارداتها من إيران ،وكذلك تطور الصين حقول نفطية في إيران في مقدمتها حقل أزاديجان(Azadegan) حقل بارس الجنوبي. وتعمل الصين في إيران إما من خلال شركات نفطية صينية، وإما من خلال شركات نفطية صينية مشتركة مع دول أخرى مثل شركة سوناغول(Sonagol) المشتركة بين الصين وأنغولا والتي وقعت عقداً مع إيران بـ(٧.٥) مليار دولار لتطوير حقلي أزاديجان وبارس الجنوبي(٢).

---

(١) هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية .... المنطلقات والأبعاد، مرجع سابق، ص ١٣٢ .

(٢) باكير، علي حسين، (٢٠٠٦)، العلاقات الصينية – الإيرانية والملف النووي، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، عدد (٢٢)، ص ص ١٥-٢٧.

- كما أن الصين وإيران وقعتا عقدين ضخمين لتصدير النفط والغاز من إيران للصين. ففي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٤ وقع الطرفان عقدين الأول بـ(٧٠)مليار دولار، والثاني بـ(١٠٠) مليار دولار لشراء نفط وغاز وتطوير حقل النفط في ياداوران(Yadavaran)،والذي يحتوي على(١١٨) برميل نفط و(٨٦)مليار مكعب من الغاز قرب الحدود مع العراق، وفي بداية عام (٢٠٠٤)وقعت الصين عقداً بـ (٢٠) مليار دولار لشراء غاز مسال من إيران لمدة (٢٥) عاماً، إضافة إلى أن الصين تعد مصدراً رئيساً للسلع المصنعة والآلات الإلكترونية والسيارات والمعدات المنزلية لإيران (١).

- لم يقتصر التعاون بين الطرفين على هذه الصفقات بل امتد ليشمل (١٠٠)مشروع آخر في مجالات البنية التحتية وقطاع الطاقة، وهو الأمر الذي أثار حفيظة العديد من الدول الكبرى ولا سيَّما الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى إحكام العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبلها على إيران .

- كما أن الصين مصدر رئيس للأسلحة لإيران حيث تحتل إيران المرتبة الثالثة لمستوردي السلاح الصيني، وهو ما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات عام(٢٠٠٤) على عدد من الشركات الصينية العامة في مجال السلاح(٢).

---

(١) باكير، العلاقات الصينية – الإيرانية والملف النووي، مرجع سابق، ص ص ١٥-٢٧. وانظر أيضا صالح، عبدالله،(١٩٩٨)، التقارب الصيني الأمريكي وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٣٢)، ص ٢٤٧ .

(٢) الشيخ، نورهان ،(٢٠٠٧)، الصين وروسيا وأزمة البرنامج النووي الإيراني، دراسات شرق أوسطية، القاهرة ،عدد(٣٨)، ص ص١٢٩-١٣٧.

المبحث الثّالث : العلاقات الصينية الأفريقيّة :

يعود الوجود الصيني في أفريقيا بجذوره إلى خمسينيات القرن الماضي عندما طرحت الـصين شعاراتها اليسارية الخاصة بالعدالة الاجتماعية ومحاربـة الرأسـمالية الغربيـة، ودعـم الـشعوب المستضعفة في جهادها للتحرر من الإمبريالية. و قد ارتبطت هذه الـشعارات بقـدر كبيـر مـن المساعدات الصينية التي كانت تخرج آنذاك على شكل بعثات فنية وهندسـية وطبيـة إلـى الـدول الأفريقية باسم الوحدة الثورية للعالم الثالث (١) .

وبعد أن حققت الصين طفرتها الإقتصادية وما صاحبه ذلك من زيادة الطلب علـى مـوارد الطاقة والمادة الخام، بدأت في البحث عن موطئ قدم لها في القارة الأفريقية مستفيدة من إرثها القديم وعدم وجود ماضي استعماري لها في القارة بما يمهد السبيل أمام توسعها وزيادة نفوذها (٢).

و تبلور هذا النجاح الصيني في أفريقيا من خلال الكم الكبير من الـشراكات الإسـتراتيجية والإقتصادية التي وقعتها مع دول القارة، ففي (١٩٩٥) حصلت مؤسسة النفط الوطنية الصينية علـى حق الاستكشاف النفطي في عدة مناطق هامة بالسودان، وفي عام (٢٠٠٠) تم إنشاء منتدى التعاون الصيني– الإفريقي " والذي ألغت الصين بمقتضاه التعرفة الجمركية على(١٩٠) سـلعة مـستوردة من (٢٨) دولة أفريقية من الدول الأقل تطوراً في القارة وألغت ديوناً لها علـى دول فـي القـارة الأفريقية بقيمة(١.٢) مليار دولار(٣).

---

(1) Gill and Reilly,Bates and james,(2007),The Tenuous Hold of China in Africa. The Washington Quarterly,.pp 37-52.

(2) Bijian.Zheng. (2005), Chinas Peaceful Rise to Great Power Status .Foreign Affairs .vol.84.no5 ..pp 18-24.

(3) Gill and Reilly,Bates and james,The Tenuous Hold of China in Africa. Op.cit .pp 37-52.

وقد استحوذت الصين على عقود امتياز التنقيب واستغلال مصادر الطاقة في بعض الدول الإفريقية كالكونغو، إضافة إلى توقيع الصين على عدة اتفاقات مع حكومة السودان للتنقيب واستغلال النفط السوداني ذلك بدءا من العام ٢٠٠٠ ،وقد سعت الصين كذلك إلى توقيع عقود احتكار استخراج واستغلال خامات الكوبالت التي تستخدم في صنع الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب المحمولة والفحم واليورانيوم والذهب والماس وغيرها مع دول الكونغو ونيجيريا وتشاد ومصر والجزائر وزامبيا وكينيا والسنغال وإثيوبيا.

فالمتبع لسياسة الصين في أفريقيا يجد أن الصين تحرص على الحصول على دعم الدول الإفريقية في المحافل الدولية، خاصة في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي تحاول بعض الدول الغربية استغلالها لاستصدار قرارات ضد ما يسمونه انتهاكات حقوق الإنسان في الصين، وكان لموقف الدول الإفريقية الفضل في إجهاض هذه المحاولات، مما دعا الصين إلى عقد أول مؤتمر صيني أفريقي حول حقوق الإنسان في شهر تشرين أول من عام(٢٠٠٤) (١) .

وتعمل الصين كذلك على تقديم مساعدات في مجال الكوارث والمجاعة التي تعصف بين الفترة والأخرى بالدول الإفريقية، كما قدمت بعض المنح المالية إلى الاتحاد الإفريقي، وإلغاء بعض الديون المترتبة على العديد من الدول الإفريقية الفقيرة، حيث عملت على إدخال سلع إفريقية إلى السوق الصيني بدون رسوم جمركية، فمنذ عام (٢٠٠٥)أصبحت (١٩٠) سلعة من (٢٥) دولة إفريقية معفاة من الرسوم الجمركية (٢) .

---

(١) هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية ... المنطلقات والأبعاد ، مرجع سابق، ص ص ١٣٤-١٣٥ .

(٢) حجاج، أحمد، (٢٠٠٦)، الصين تعيد اكتشاف أفريقيا، السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٦٣) ، ص ص ١٣٨-١٤٠. وانظر أيضا الشيخ ، طارق عادل ، (٢٠٠٤)، الصين وتجديد سياستها الإفريقية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد (١٥٦)، ص ص ١٥٢-١٥٧.

وفي ظل هذا الوضع، دأبت الصين دوماً على تأكيد مشاركتها الفاعلة في جهود تعزيز الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية، وتركز في هذا الإطار على ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في :

أولاً: حرص الصين على المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القارة الأفريقية، حيث شاركت الصين منذ بداية التسعينيات في حوالي ١٢ عملية من هذا النوع، سعياً منها للمشاركة الفعالة في تسوية الصراعات وحل المشكلات المعقدة في أفريقيا.

ثانياً: تعزيز علاقات التعاون العسكري مع أفريقيا باعتبارها إحدى أهم مجالات السياسة الصينية في أفريقيا، سيما في مجالات: تبادل التكنولوجيا العسكرية، والتدريب العسكري، والمساعدات العسكرية، حيث يقوم الموقف الصيني على أن التعاون مع أفريقيا في هذه المجالات يزيد من قدرة الدول الأفريقية في مجالات حفظ الأمن والاستقرار.

ثالثاً: تنشيط التعاون الصيني ـ الأفريقي في مجال تبادل المعلومات الإستخبارية واستكشاف طرق ووسائل أكثر فاعلية لتوثيق العلاقات في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة الصغيرة وتهريب المخدرات والجرائم الإقتصادية المتعددة الجنسية، باعتبار أن هذا النوع من التعاون أصبح يستحوذ على أهمية متزايدة على الساحة الدولية في مرحلة ما بعد هجمات ١١ أيلول في الولايات المتحدة(١).

---

(1) Medeiros and fravel. (2003) ,Evan and taylor.Chinas New Diplomacy .Foreign Affairs.vol 82 no.6. pp22-35.

وانظر أيضا الشيخ، الصين وتجديد سياستها الإفريقية، مرجع سابق، ص ص ١٥٢-١٥٧.

وتعتبر المسألة التايوانية في العلاقات الصينية الأفريقية واحدة من محددات السياسة الـصينية في أفريقيا، حيث تسعى الصين لتوظيف علاقاتها السياسية والإقتصادية الجيدة مع العديـد مـن دول القارة لمحاصرة تايوان، ومنعها من الحصول على الاعتراف الدبلوماسي من دول القارة، بالإضـافة إلى ضمان مساندة الدول الأفريقية للموقف الصيني في حالة اتجاه تايوان مستقبلاً نحو الاسـتقلال أو الحصول على الاعتراف الدولي من خلال الأمم المتحدة. وعلى مستوى القـارة الأفريقيـة، كانـت مصر هي الدولة الأفريقية الأولى التي نقلت اعترافها الدبلوماسي من تايوان إلى الصين فـي عـام (١٩٥٦)، وكان ذلك بداية لعلاقات قوية متشعبة بين الدولتين، ثم أدركت الصين بعـد ذلـك أهميـة توسيع نطاق سياستها في القارة الأفريقية من أجل محاصرة النشاط الدبلوماسي لتايوان، جنبـاً إلـى جنب مع العمل على الحصول على الاعتراف الدبلوماسي من أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقيـة (١).

وقد تصاعدت المنافسة بين الصين وتايوان منذ بداية تسعينيات القرن الماضي علـى كـسب الاعتراف الدبلوماسي من العديد من الدول ومنها الدول الأفريقية. ونشطت الصين لتوظيف علاقاتها واستثماراتها الضخمة في أفريقيا لتعزيز فرصها في التنافس مع تايوان، وركَّزت على إقناع الـدول الأفريقية بسياستها القائمة على مبدأ "الصين واحدة" (٢).

---

(١) الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، مرجع سابق، ص ص ٨٤-٩٥.

(2) Gill and Reilly,Bates and james,The Tenuous Hold of China in Africa. Op.cit .pp 37-52.

المبحث الرّابع : العلاقات الصينية الروسيّة

منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، بدأت السياسة الخارجية الروسية في التخلّي عن عدد من المواقع التي كانت من خلالها تشكل تحديا للغرب في فترة الحرب الباردة، واختارت العودة إلى معظم المراكز التي تخلت عنها عبر سياسة قائمة على تدرج في الأولويات (١) .

ومن هنا بدأت العلاقات الروسية الصينية تشهد تحسّنًا منذ العام(١٩٩٢) حين أكّد الرئيس الروسي السابق (بوريس يلتسين) خلال زيارته لبكين في كانون أول من ذلك العام على أهمية التوازن في السياسات الخارجية الروسية بين التوجّه الغربي والتوجّه الآسيوي باعتبار أن روسيا دولة اورو آسيوية. ثم جاءت قمّة بكين في نيسان(١٩٩٦) لتعطي دفعة قوية للعلاقات بين البلدين وترسي دعائم المشاركة الإستراتيجية بينهما بعد النجاح في تسوية مشاكل الحدود بشكل نهائي، وبعد ذلك زيارة رئيس الوزراء الصيني لي بينغ لروسيا عام(١٩٩٧)، بهدف إرساء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب مختلف عن النظام العالمي الذي تحاول الولايات المتحدة فرض هيمنتها عليه(٢).

---

(١) دياب، أحمد ،(٢٠٠٧)، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٦٧)، ص ص ١٢٠-١٢٧.

(٢) الدسوقي، أبو بكر ، (٢٠٠٧)، العلاقات الروسية – الصينية ...محددات الخلاف وآفاق التعاون، السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٧٠) ، ص ٧٦.

وقد اتخذت العلاقات الروسية الصينية عدة أبعاد:

أولها: موقف البلدين من السياسة الأميركية ورفضهما لهيمنة قوة واحدة على النظام العالمي في إشارة إلى الولايات المتحدة، ومعارضة مشروع الدرع المضادة للصواريخ التي تقيمها الولايات المتحدة بدعوى حماية أراضيها من هجمات محتملة قد تشنّها ما تطلق عليه "الدول المارقة" مثل إيران وكوريا الشمالية، وترى فيها الصين وروسيا تهديدًا للأمن العالمي وتجديدًا لسباقات التسلّح (١).

ثانيها: التعاون في مجال التقنيات العسكرية حيث تعتبر الصين أكبر سوق للسلاح الروسي، وتستأثر وحدها بـ(٤٠%) من صادرات السلاح الروسي، في حين تشكّل الأسلحة الروسية(٧٠%) من إجمالي واردات الصين من الأسلحة، بتكلفة سنوية تصل إلى نحو ملياري دولار(٢).

ثالثها: التنسيق الأمني بين البلدين في منطقة آسيا الوسطى بهدف تعزيز التعاون بين البلدين ومكافحة تجارة المخدّرات وتهريب الأسلحة والتصدّي للإرهاب والنزعات الانفصالية، وترسيم الحدود بين البلدين، وذلك في إطار مجموعة شنغهاي الخماسية، التي تضمّ كازاخستان و طاجيكستان و قيرغيزستان إلى جانب روسيا والصين وتكوّنت في نيسان(١٩٩٦) مع توقيع معاهدة أمنية بين الدول الخمس، وانضمت إليها أوزبكستان عام (٢٠٠١)(٣).

---

(١) فرحات، محمد فايز ، (٢٠٠٧)، هل العالم على أعتاب حقبة آسيوية، السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٦٧)، ص ١٣٦.

(٢) دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٣) مظلوم، جمال، (٢٠٠٦)، التعاون الصيني الروسي في إطار منظمة شنغهاي، السياسة الدولية، مركز الأهرام ، جمهورية مصر العربية، عدد (١٦٤)، ص ص٦٠-٦٢.

رابعها: تأكيد عدم تدخّل كل طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر واحترام الوحـدة والسلامة الإقليمية له. فقد أكّدت الصين دومًا على أن قضية الشيشان هي من الشؤون الداخلية التي تتعلق بوحدة الأراضي الروسية، كما التزمت روسيا تفادي إقامة علاقات رسمية مع تايوان، وأعلنت أن التيبت جزء لا يتجزّأ من الصين، وبذلك يتفادى البلدان دعم الحركات الانفصالية في كل من بلديهما.

خامسها: يتعلق بتنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ففي الفترة بين عامي(٢٠٠١-٢٠٠٥)تضاعف حجم التبادل التجاري من (١٠) مليار دولار إلى(٣٠) مليار دولار ،حيث تعتبر الصين ثالث أكبر شريك تجاري لروسيا بعد ألمانيا والولايات المتحدة. ولا شك في أن الإمكانات المتاحة للبلدين تتيح الفرصة لمضاعفة التبادل التجاري بينهما ولمزيد من التعاون في المجال الاقتصادي(١).

هذا كلّه يوضح عمق المشاركة الإستراتيجية بين روسيا والصين وعدم اقتصارها على الجوانب الأمنية والعسكرية فحسب بل اتساعها لتشمل العديد من الجوانب الأخرى سيما الإقتصادية، ولكن على الرغم من تنامي العلاقات بين البلدين فإنها تظل عند حد المشاركة الإستراتيجية ولا ترقى إلى مستوى التحالف العسكري، وقد أكّد الطرفان ذلك في أكثر من مناسبة، كما أكّدا أنها لا تستهدف طرفًا آخر وإنما تأتي تلبية للمصالح المشتركة للبلدين (٢).

وفي السنوات الأخيرة، ظلّت التجارة والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بين الجانبين تتكثف يومًا بعد يوم، كما ازدادت مع مرِّ الأيام التبادلات والتعاون في مجالات الثقافة والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والتربية وغيرها.

---

(١) الدسوقي، العلاقات الروسية – الصينية ...محددات الخلاف وآفاق التعاون، مرجع سابق، ص٧٨.

(٢) دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مرجع سابق، ص ١٢٢.

أمّا بالنسبة إلى الخلاف الذي كان في السابق يحدّ من هذا التعاون بشكل أساس، فهو خلاف حدودي، إذ تشترك الصين وروسيا في حدود يبلغ طولها (٤٣٧٠)كيلومترًا. و قد حدّد الجانبان (٩٧%) من الحدود عبر مفاوضات استمرت سنوات عديدة على أساس معاهدات الحدود الحالية ومبادئ القوانين الدولية المعترف بها وروح التشاور المتكافئ والتفاهم والتسامح (١) .

وعلى الرغم من التقاء المصالح الصينية-الروسية في الكثير من النقاط إلاّ أنّ هناك العديد من النقاط التي قد تقف عائقًا في وجهة العلاقات الإستراتيجية الثنائية مستقبلاً أو تعرقل مسيرتها و منها على الأرجح النقاط التالية:

أولاً: إنّ الصين تشكّل قوّة صاعدة متزايدة يومًا بعد يوم سواءً من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، فيما نستطيع أن نقول وفي أحسن الأحوال أن قوّة روسيا تراوح مكانها بعد أن كانت شبه دولة إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، لكنّ جهود بوتين لإعادة القوة لروسيا على الرغم من قوتها و إيجابيتها إلاّ أنّها ينقصها الكثير لتكون في موقع الصين وهو الأمر المستبعد الحصول، و من هنا فإنّ ضعف روسيا أمام الصين قد يثير حساسية العديد من الفئات الروسية و بالتالي يعرقل أو يوجد العديد من المشاكل في العلاقة مع الصين.

ثانيًا: مسألة الكثافة السكانية، فالصين تشهد كثافة سكانية عالية، في حين أنّ الكثافة السكانية الروسية مقارنة بنظيرتها الصينية صغيرة و بالتالي هناك من يرى من القوميين الروس أنّ هذه المسألة تشكّل خطرًا و تهديدًا لروسيا من باب أنّ الانفجار السكاني الصيني لا بدّ وأنّ يدفع الصين في مرحلة من المراحل إلى التمدّد الجغرافي فتكون روسيا هي الضحية(٢).

---

(١) الدسوقي، العلاقات الروسية – الصينية ... محددات الخلاف وآفاق التعاون، مرجع سابق، ص٧٩.

(٢) دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مرجع سابق، ص ١٢٢.

وفي كل الأحوال تبقى العلاقات الصينية-الروسية خطوة مهمّة ومطلوبة في عالم الأحادية القطبيــة السائد حاليًا، وذلك لكسر السيطرة و الهيمنة الأميركية على العالم، وهي بلا شك خطوة مهمّــة فــي ظهورعالم متعدّد القطب.

الفصْل السّادس

العلاقات الأمريكية - اليابانية

الفصل السادس

العلاقات الأمريكية اليابانية

المبحث الأول : اليابان والبحث عن الدور الخارجي :

تكتسب دراسة العلاقات الأمريكية اليابانية أهمية خاصة خلال المرحلة الحالية، وهي مرحلة ستقود في المحصلة النهائية لتفاعلاتها السياسية إلى توضيح وتشكيل معالم النظام العالمي في هذا القرن، ويرجع ذلك إلى الوزن النسبي الكبير لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من حيث عناصر القوة وتوافر الرغبة السياسية للدولتين للقيام بدور كوني، حيث تحتل اليابان مركزاً متميزا على المستويين الآسيوي والعالمي فهي ضمن مجموعة الدول الصناعية الثمانية لتي تنسق سياساتها لاستقرار الاقتصاد العالمي، وأكبر مساهم في البنك الآسيوي للتنمية، وثاني أهم المساهمين بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن أهم الدول في المساهمة في ميزانية الأمم المتحدة، ومع تصاعد المد القومي في اليابان فقد برز الاتجاه المنادي إلى ضرورة تعديل بعض مواد الدستور للسماح لليابان بتنمية قوتها العسكرية، حيث تثير هذه المسألة حفيظة الصين وكوريا الجنوبية اللتان تخشيان ظهور نزعات توسعية امبريالية (١) .

والمتتبع للسياسة اليابانية وعلاقاتها الخارجية يجد أنها تسعى إلى تعظيم دورها الخارجي منذ بداية التسعينات، ومن الممكن ملاحظة ذلك من خلال العديد من المؤشرات منها :

١. الحصول على مقعد دائم في الأمم المتحدة والذي يعتبر من أهم أولويات السياسة الخارجية اليابانية والحرص على ضرورة تولي شخصيات يابانية مناصب دولية رفيعة في المنظمات الدولية المختلفة ومساهمتها المتنامية في إقرار السلم والأمن الدوليين،وقد عبر وزير الخارجية الياباني(كونو)عن هذا التحول في مقالة ذكر فيها "أن انتهاء الحرب الباردة قد ساعد اليابان على توسيع بدائل

---

(١) قنديل، أحمد بهي الدين، (٢٠٠٧)، اليابان الجديدة ... إعادة التفكير في الدور الخارجي، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، السياسة الدولية، عدد(١٦٧)، ص ٩٨.

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من الأسباب التي دعت اليابان إلى التركيز على الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن باعتباره هدفاً أساسياً من أهداف سياستها الخارجية، ومن هذه الأسباب : أسباب تتعلق بالمكانة الدولية حيث يعد حصولها على مقعد دائم في مجلس الأمن اعتراف دولي بها كقوة سياسية كبرى إضافة إلى قوتها الاقتصادية، وأسباب سياسية تتعلق بمحاولة بناء توافق داخلي لإقناع الرأي العام الياباني بتحمل مزيد من المسؤوليات في النظام العالمي والخروج من القيود التي فرضتها اليابان على نفسها في أعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية (2) .

٢. المشاركة في عمليات السلام : حيث بدأت اليابان بإرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية للخارج للمساهمة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وتتركز حاليا المشاركة اليابانية في عمليات حفظ السلام على تقديم الدعم المادي بدلا من إرسال قوات محاربة إلى الخارج لتعارض ذلك مع الدستور، ويكفي الإشارة إلى إرسال اليابان قرابة (٤٠٠) مليون دولار في عمليتي حفظ السلام في كوسوفو وتيمور الشرقية (٣).

---

(١) عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ص ١١٣_١١٤.

(2) Reinhard Drfte.(1997) ,Japans Quest For A Permanent Security Council Seat : A Matter of Pride or Justice? London.St .Antonys series,.p 98.

(٣) عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص ١١٣.

٣.زيادة مساعدات التنمية الرسمية للدول النامية : حيث بدأت اليابان تبدي اهتمامها بالدول الإفريقية ودول الشرق الأوسط من الدول وتقديم الدعم لها باعتبارها احد المنطلقات لتحملها مسؤولية المشاركة في إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في هذه الدول مما يكسبها ثقة واحترام هذه الدول وتعاطفها وتأييدها للمطالب اليابانية المشروعة على مستوى النسق العالمي (١) .

المبحث الثّاني : القواسم المُشتَركة في العلاقات الأمريكية- اليابانية :

بانتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينات شهدت المنطقة الآسيوية عدة متغيرات منها زوال خطر التهديدات الروسية وتدهور قدراتها، وبروز الصين واليابان كقوة اقتصادية وسياسية يمكن أن تتنافس فيما بينهما، الأمر الذي سوف تكون له تداعياته على الأوضاع في المنطقة، ومن هنا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة ترسيم إستراتيجيتها في تلك المنطقة، خاصة أنها تشهد أسرع معدل نمو في العالم ، كما أنها تمتلك الأساسيات اللازمة لزيادة قدراتها التنافسية، كمعدلات الادخار والاستثمار والموارد البشرية الوفيرة والتقدم الاقتصادي في كافة المجالات، وانتقال مركز الثقل الاقتصادي الاستراتيجي في العالم إلى المحيط الهادي، وقد ترافق ذلك مع التحول في الاهتمام الأمريكي من الأطلسي (أوروبا الغربية) إلى الهادي(اليابان ومنطقتها الإقليمية)، لذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتفكير والبحث عن فرص جديدة لتعزيز زعامتها في منطقة آسيا- المحيط الهادي ، وبروز اليابان كإحدى القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة، كما تتمتع اليابان بالمظلة النووية الأمريكية التي تشكل ضمانة كلية لأمنها، مقابل إعطاء اليابان للولايات المتحدة قواعد وتسهيلات عسكرية لقواتها مما جعل اعتبار اليابان ركيزة أساسية في الإستراتيجية الأمريكية(٢) .

---

(١) محمد، أحمد طه، (١٩٩١)، المعونة الفنية اليابانية لأفريقيا، مرجع سابق، عدد (١٠٢)، ص ٢٩٣.

(٢) أبو عامود، محمد سعد، (١٩٩٧)، السياسة الأمريكية في آسيا، السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد (١٢٧)، ص ص ١٢٩-١٣٥.

ولقد برهنت المصالح المشتركة القائمة بين الطرفين على أن اليابان لا يمكن لها أن تنفصل عن النظام الأمني الأمريكي، بل لا بد من الحفاظ على العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة واليابان ومنطقة المحيط الهادي بأسرها، مما يؤكد انه لا يمكن أن تنفصل الصلة الوثيقة بين الدولتين لان الانفصال من شانه أن يعرض حالة الاستقرار القائمة في المنطقة إلى التهديد، وقد أشار هنري كيسنجر فيما يخص استمرار الوجود العسكري الأمريكي في آسيا، على الرغم من المعارضة المحلية، إذ ادعى وآخرون معه (إن اليابان ستملأ الفراغ الناجم عن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة)، هذا الادعاء يخرج عن المصداقية، حيث تحاول الولايات المتحدة من الناحية العملية إحباط كل توجه مستقل للسياسة الخارجية، حاولت اليابان اتخاذه في هذا المضمار(١).

فالعلاقات الأمريكية اليابانية ذات أهمية كبيرة سياسياً واستراتيجياً لكل من الطرفين على المستوى الآسيوي، إذا إن المظلة تمثل غطاء لدور ياباني أكثر فاعلية على المستوى الإقليمي، في حين أن اليابان في المقابل تمثل أحد الركائز للإستراتيجية الأمريكية في آسيا، وإلى جانب ذلك فإن دوراً يابانياً واسعاً ضمن إطار الإستراتيجية الأمريكي في المنطقة لا يعني بالضرورة السماح بدور قيادي لليابان فيها، لأن الولايات المتحدة تُصرّ على الاحتفاظ بهامش القيادة في هذه المنطقة الحيوية من العالم، ومهما اتسع دورها فإن اليابان لا تكفُّ عن طمأنة جيرانها الآسيويين، بالتركيز على أن وجود معاهدة الأمن اليابانية- الأمريكية يبعد احتمال تحوُّلها إلى قوة عسكرية كبرى (٢).

---

(1) Bagwat,Jagdish.(1994). USA-Japan Relations.Foregin Affairs. Vol(64) , No 3, PP7-8.

(2) Johnson,Chatlmers,(1995). East Asin Security. Foreign Affairs. Vol (74) . No 4 .PP104-106.

أضف إلى ذلك أن علاقة التحالف القائمة بين كلتا الدولتين على أساس معاهدة الأمن المبرمة بينهما، تعني هنا أنها لا تشمل الجوانب العسكرية لمعاهدة الأمن فحسب، بل تشمل أيضا علاقة التعاون السياسي _الاقتصادي الأوسع نطاقاً. كما تنص عليها المادة الثانية من المعاهدة، وفي الوقت الذي تتحول فيه العلاقات بين الشرق والغرب من المواجهة إلى الحوار هناك حاجة إلى أن تُعرِّف من جديد بالمغزى العصري لعلاقة التحالف، وغني عن الذكر أن الردع هو الدور الأساسي لمعاهدة الأمن، ومهما يكن التغيير الذي طرا على الاتحاد السوفيتي فإنه لا يزال بدون تغيير كقوة عسكرية كبرى بقواته النووية والتقليدية الضخمة، وحتى أوروبا الغربية حيث ينحسر بسرعة التهديد السوفيتي نتيجة لتفسخ حلف وارسو بابتعاد دول أوروبا الشرقية، عن الاتحاد السوفيتي، ووجود قرار عام بضرورة الإبقاء على منظمة حلف شمال الأطلنطي، وفي المنطقة المحيطة باليابان لا يزال المناخ الأمني غير واضح مع الاستمرار في تحديث القوات البحرية والجوية السوفيتية ووجود التوتر بين الشمال والجنوب في شبه الجزيرة الكورية، في ظل هذه الظروف يعتبر ضمان الردع الفعال الذي يكفله الحفاظ على العلاقات الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة أمراً جوهرياً للسلام والأمن في الشرق الأقصى بما ذلك اليابان(١) .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة اليابانية تعمل جاهدة في تقديم الدعم الضخم للحفاظ على استمرار الوجود العسكري الأمريكي على الأراضي اليابانية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النقاط التالية :

١- أن مستوى الوجود العسكري الأمريكي في منطقة آسيا – الباسفيك يقدر بحوالي (١٠٠)ألف منهم (٤٣) ألفا في كوريا والباقي على ظهر سفن بحرية، وأن هذا المستوى يجب الحفاظ عليه، وذلك بسبب الغموض في البيئة الإستراتيجية في المنطقة.

---

(١) عبد العاطي، بدر، (٢٠٠٠)، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد (الفرص والقيود)، السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٤١)، ص ص ٣٠-٣١.

٢- إن تخفيض حجم الوجود العسكري الأمريكي في (أوكيناوا)قد يدفع بكوريا الشمالية إلى هجوم على كوريا الجنوبية.

٣- إن تصاعد حجم القوة العسكرية الصينية (الجيش الصيني) فإن القوات البحرية الأمريكية في (أوكيناوا)أصبحت ضرورية جداً لدعم الديمقراطية في تايوان.

٤- إن اليابان ستضطر إلى سد الفجوة الناجمة عن تخفيض الوجود العسكري الأمريكي من خلال زيادة حجم قواتها العسكرية الوطنية.

٥- إن استمرار الوجود العسكري الأمريكي سيضمن حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة (١).

وبعد العديد من اللقاءات بين وزراء دفاع وخارجية كل من اليابان والولايات المتحدة تم التوصل إلى اتفاق إطاري لتحالف استراتيجي شامل بين الولايات المتحدة واليابان وقد تم نشر الملامح العامة لهذا التحالف في تقرير رسمي صادر بواشنطن في (٢٩ تشرين أول ٢٠٠٥) تحت اسم: (Japan. U.S:Alliance Transformation and Realignment For the Future)

وبموجب هذا التحالف الاستراتيجي الشامل بين الولايات المتحدة واليابان فإنه سوف يتم تخفيف الكثافة العسكرية الأمريكية في جزيرة (أوكيناوا) اليابانية بنقل سبعة آلاف من المارينز إلى جزيرة (جوام) التابعة للولايات المتحـدة على بعد عدة مئات من الكيلومترات على أن تتعهد اليابان بتغطية

---

(١) المجالي، دور اليابان في النظام الدولي الراهن (١٩٨٩-٢٠٠٥)، مرجـع سـابق، ص ص٥٦-٧ ، وأنظر أيضا النقر، علي سيد، (٢٠٠١)، السياسة الخارجية اليابانية، دراسة تطبيقية علـى شـرق آسـيا، دراسـات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد(٦٣)، ص ص ٣٤-٣٨.

نفقات المارينز وتُقدَّر هذه النفقات بتسعة مليارات دولار. إلا أن عملية نقل (٧)آلاف من المارينز إلى جزيرة (جوام) تهدف كذلك من جانب البنتاغون- وربما في المقام الأول- إلى جعل هذه القوات الأمريكية في موقع جغرافي أفضل يمكنها من التعامل مع الجماعات الإسلامية الراديكالية الناشطة في جنوب شرق آسيا. وعملية نقل المارينز تلك لا تمنع من أنه سوف تظل في اليابان (٨٩) فرقة عسكرية أمريكية تضم في مجموعها (٤٠) ألف من العسكريين الأمريكيين، تتعهد اليابان بتغطية (٧٥%) من نفقات إقامتهم على أرضها بموجب أربعة مليارات دولار سنوياً. وهو مما يجعل من اليابان الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأكثر كرماً وعطاء إذ أن كوريا الجنوبية لا تتحمل فقط إلا (٤٠%) من تكلفة إقامة الفرق العسكرية الأمريكية على أراضيها بموجب (٨٤٠) مليون دولار سنوياً فقط (١).

وتتمثل أبعاد هذا التحالف الاستراتيجي الشامل بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في تدعيم القدرات العملياتية المشتركة للدولتين، أي إعادة هيكلية جذرية للتعاون العسكري على مستوى تبادل المعلومات وتنسيق العمليات والتدريبات المشتركة، وهو مما يعني من وجهة نظر بعض المتخصصين في الشؤون العسكرية أن نقل السبعة آلاف مارينز إلى جزيرة (جوام) ليس إلا تمهيداً لأن تحل محل قوات المارينز وحدات من القوات اليابانية للدفاع الذاتي وسوف تتيح عملية الإحلال تلك تنسيقاً عملياتياً بين الوحدات الأمريكية والوحدات اليابانية. وهذا التوسع في التنسيق العملياتي إنما يعني ضوءاً أخضراً من جانب واشنطن لإحداث تحول نوعي في القدرات القتالية للقوات اليابانية للدفاع الذاتي بحيث تصبح هذه القوات اليابانية قادرة على القيام بمهام قتالية خارج اليابان، بعد أن كان دورها وعلى مدى نصف قرن من الزمان يقتصر فقط على القيام بمهام دفاعية محدودة للحفاظ على أمن اليابان، دونما مغادرة هذا الإقليم براً أو بحراً أو جواً (٢).

---

(١) عبد العظيم، خالد، (٢٠٠٦)، الطموحات العسكرية لليابان تتحقق عبر الولايات المتحدة، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام ، القاهرة، عدد (٢٤)، ص ٣٠ . وانظر كذلك المجالي، دور اليابان في النظام الدولي الراهن (١٩٨٩-٢٠٠٥)، مرجع سابق ، ص ص ٥٩-٦٠.

(٢) ناجي، محمد عباس، (٢٠٠٧)، العلاقات الأمريكية اليابانية بعد كويزمي، قراءات استراتيجية، مركز الأهرام، القاهرة، عدد(٢)، ص ص ٥٥-٥٨.

وتتمثل دوافع هذا التحالف الاستراتيجي الشامل بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في حدوث ثلاثة متغيرات في البيئة الإستراتيجية الآسيوية والعالمية.

المتغير الأول: هو تداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول (٢٠٠١) إذ في إطار الحرب ضد الإرهاب تم إرسال القوات اليابانية للدفاع في مهام خارج منطقة المحيط الهندي في إطار التحالف الدولي لإسقاط نظام طالبان في أفغانستان، وكان ذلك في تشرين أول (٢٠٠١) ثم مهمة أخرى في عام (٢٠٠٣) في جنوب العراق (١) .

المتغير الثاني: هو اتجاه كوريا الجنوبية – ونتيجة للعديد من المطالب الشعبية والرغبة في التصالح مع كوريا الشمالية- إلى الاستغناء عن (١٢) ألف وخمسمائة جندي أمريكي من مجموع (٣٧) ألف وخمسمائة جندي أمريكي على أرضها، دونما يعني ذلك من جانب كوريا الجنوبية نقض معاهدة الدفاع المشترك المبرمة مع الولايات المتحدة عام (١٩٥٤) (٢).

المتغير الثالث: إن تعاظم قوة الصين العسكرية هو ما تخشاه الولايات المتحدة واليابان، إذ أن لدى اليابان خلافات تاريخية لا تزال قائمة مع الصين وتتعلق بالسيادة على العديد من الجزر. وبذلك فالتنسيق العملياتي بين الولايات المتحدة واليابان يهدف كذلك إلى تمكين اليابان من الدفاع عن بعض جزرها في المحيط الهادي في حالة ما إذا قررت الصين في اللحظة المناسبة غزو هذه الجزر عسكرياً لاكتساب نقاط إستراتيجية جديدة في منطقة الباسفيك (٣).

---

(١) عبد العظيم، الطموحات العسكرية لليابان تتحقق عبر الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) هدهود، ناجي، (٢٠٠٧)، اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ص ص ٨٦-٨٧.

(٣) النقر، (٢٠٠١)، السياسة الخارجية اليابانية، دراسة تطبيقية على شرق آسيا، مرجع سابق، ص ص ٤٠-٤٤.

و تتشارك الولايات المتحدة واليابان في توجيه العديد من الانتقادات إلى الصين، و تتمثل أهم الانتقادات و الاتهامات الموجهة للسياسات الاقتصادية والتجارية للصين في الآتي :

أ) اتهام الصين بأنها تتبع سياسات صناعية تدخليه مثيرة للمشاكل، و تعول في تجارتها الخارجية على سياسات تجارية ضارة بحرية التجارة، مثل الشروط الخاصة بوضع حد أدنى للمكونات المحلية للبضائع، والقيود على الواردات و الصادرات، والنظم التمييزية، والإعانات الحكومية المحظورة المقدمة للصادرات، خاصة في مجال الضرائب، وفي هذا الصدد، تطالب الولايات المتحدة الصين باحترام آليات السوق، و تقليل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، بشكل يخالف حرية التجارة و حرية المنافسة (١).

ب) اتهام الصين بعدم احترام حقوق الملكية الفكرية، وأن كثيراً من صناعاتها تقوم على التقليد الكامل لمنتجات الدول المتقدمة، حيث تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكوى ضد الصين لدى منظمة التجارة العالمية تتهما فيها بالتباطؤ في مكافحة القرصنة حيث تشير بعض التقديرات الأمريكية إلى أن (٩٠%) من الأفلام والموسيقى وبرامج الحاسب في الصين هي عبارة عن مواد مقلدة أو منسوخة، وأن الشركات الأمريكية تخسر سنوياً مبالغ تتراوح بين (٢٠٠ و٢٥٠) مليار دولار بسبب عمليات القرصنة على حقوق الملكية في العالم و أن الحكومة الصينية لا تتخذ من الإجراءات القانونية ما يمنع هذه الممارسات غير المشروعة(٢).

---

(١) علي، مغاوري شلبي، (٢٠٠٧)، الصين والاقتصاد العالمي ... مقومات القوة وعوائق الاندماج، السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٦٧)، ص ص ٨٢-٨٣.

(٢) علي، الصين والتجارة الدولية ... من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، مرجع سابق، ص ص٨٧-٨٨.

ج) اتهام الصين بأنها تنتج و تصدر منتجات غير آمنة تضر بالصحة العامة و تهدد حياة البشر ، رغم إدراك الحكومة الصينية أهمية سلامة المنتجات و حماية سمعة شعار "صنع في الصين"، فلا يزال (٥٢ %)من المنتجات غير الآمنة تصل إلى أوروبا و الولايات المتحدة قادمة من الصين.

د) اتهام الولايات المتحدة للصين بإغراق أسواقها بالمنتجات الرخيصة ، مما يكبد شركتها خسائر كبيرة سواء كانت شركات محلية منتجة أو شركات مصدرة للأسواق الأخرى. و قد تم تحريك عدد كبير من قضايا الإغراق، ضد الصين في منظمة التجارة العالمية، كان أغلبها من قبل الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و اليابان، وأصبحت قضايا الإغراق ضد الصين تمثل نحو (١٢%)من إجمالي قضايا الإغراق المنظورة أمام منظمة التجارة العالمية عام(٢٠٠٧)، و موجهة ضد نحو (٤٠٠٠) منتج صيني.

هـ) اتهام الولايات المتحدة الصين بأنها لا تتعاون بالقدر الكافي لإنجاح مفاوضات الدوحة التي بدأت عام (٢٠٠١)، و ما زالت متعثرة حتى الآن، و تضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الصين لتقديم تنازلات أكبر وعروض أفضل لتحرير تجارتها الخارجية و فتح أسواقها أمام الصادرات الأجنبية ، وتستند هذه الضغوط الأمريكية الأوروبية اليابانية على أن الصين أكثر المستفيدين من النظام التجاري الدولي الراهن، و أكثر الدول استفادة من عضوية منظمة التجارة العالمية، من ثم عليها أن تجتهد في تنفيذ التزاماتها أمام المنظمة بشكل أكثر فاعلية (١).

---

(١) علي، الصين والتجارة الدولية ... من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، مرجع سابق، ص ص٨٧-٨٨.

المبحث الثالث : المخاوف الصينية من العلاقات الأمريكية- اليابانية

إن المتتبع للعلاقات الأمريكية اليابانية المتجهة نحو مزيد من التطور، يشعر أن هناك تخوفا صينيا من أن تكون اليابان تتصرف في علاقاتها معها بدافع من الولايات المتحدة سيما وأن عناصر المواجهة بين الصين والولايات المتحدة لا يمكن أن تكون مباشرة لأنها ستكون مدمرة، وتزداد هذه الشكوك بتزامن هذا التوتر في العلاقات اليابانية الصينية مع اتهام الولايات المتحدة للصين والتحكم في عملتها الوطنية، وإن عدم تعويم العملة يستهدف إضعاف الدولار الأمريكي، كما أن التوتر تزامن مع الضغط الأمريكي والياباني على أوروبا لعدم رفع تصدير السلاح إلى الصين ودعم تايوان في موقفها نتيجة صدور قانون مكافحة الانفصال الصيني، فهناك أوساط صينية تعتبر أن الولايات المتحدة تدفع اليابان لمضايقة الصين في عدد من القضايا لمحاصرتها حيث من الممكن أن يؤخر ذلك من تقدمها ويعرقل نموها ويحفظ للولايات المتحدة وحليفها الاستراتيجي اليابان التفوق والنفوذ، فالمواضيع الخلافية السياسية القوية مع الصين تدور حول الموقف الياباني من تايوان والحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن والعلاقات الأمريكية اليابانية القوية على حساب منطقة شرق آسيا (١) .

ومن بين مخاوف الصين الكثيرة تجاه التحالف الأمريكي- الياباني التأثير المحتمل على تعامل الصين مع قضية تايوان. فقد أدت تقوية ذلك التحالف إلى الإسراع في توريط اليابان في قضية تايوان، كما تبين في شباط (٢٠٠٥) عبر البيان المشترك للجنة التشاور الأمنية اليابانية- الأمريكية

---

(١) ميتكس وعابدين، هدى والسيد صدقي، (٢٠٠٤)، قضايا الأمن في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة ، ص ص ١٠١-١٠٣.

التي أساءت بدورها إلى العلاقات اليابانية الصينية بصورة أكثر. والمظاهرات الواسعة المعادية لليابان في ربيع عام (٢٠٠٥) لم يكن سببها النزاعات التاريخية والإقليمية فحسب، ولكن هناك أيضاً تدخل اليابان غير المبرر في ما تعتقد الصين أنه جوهر مصالحها القومية في قضية تايوان (١).

في الوقت الذي يعمل فيه التحالف الأمريكي- الياباني بمثابة الضمان الأمني لتايوان فإنه أيضاً يمكّن القوى الانفصالية في تايوان من أن تكون أكثر جرأة، وهم يعتقدون أنه مهما يكن الجانب الذي سيثير الحرب في مضيق تايوان فستأتي الولايات المتحدة واليابان لإنقاذهم، ووفقاً لهذه الحسابات فقد كانت تايوان تضغط من أجل قيام " تحالف أمني ياباني- أمريكي" في السنوات الأخيرة بالنسبة للصين (٢).

فاليابان تدعم استقلال تايوان بشدة وتكاد تكون من أكثر الدول فعالية في هذا المجال، ولا يمكن فهم الموقف الياباني من تايوان إلا في إطار العلاقة مع أمريكا والهدف من ذلك إضعاف الصين وتطويقها. هذا فيما يتعارض مطلب حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن مع الصين على اعتبار أنها ستكون سلاحاً أمريكياً ضد الصين خاصة إثر المساعي الأمريكية الحثيثة لإقناع اليابانيين بتعديل دستورهم ، مما يمكنهم من عودة التصنيع العسكري واستحداث وزارة الدفاع غير الموجودة أصـــلاً في اليابان لأن تكـــون قوة نووية لأن جميع أعضـــاء مجلس الأمن الدائمين

---

(١) المجالي، دور اليابان في النظام الدولي الراهن (١٩٨٩-٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ١٠٩، وانظر أيضا سلامة ،معتز محمد ،(١٩٩٦)، الصين والولايات المتحدة : جوهر الخلاف، السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٢٦)، ص ص ١٧٦-١٧٩.

(٢) النقر، السياسة الخارجية اليابانية، دراسة تطبيقية على شرق آسيا، مرجع ســابق، ص ٤٣. وانظــر أيــضا المجالي، دور اليابان في النظام الدولي الراهن (١٩٨٩-٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ١١٠.

يحتكرون القوة النووية، بالإضافة إلى باكستان والهند وإسرائيل في وجه الصين لاستنزافها في سباق تسلح تكون الولايات المتحدة الرابح الأساسي من ورائه (١).

---

(١) السكري، غادة، (١٩٩٩)، العلاقات الصينية اليابانية، قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام، القاهرة، مجلد ٥، عدد(٢)، ص ٢٠.وانظر أيضا صالح ، ماجدة (١٩٩٨)، اتجاهات الوحدة القومية في آسيا : كوريا والصين ، في (محرر)، آسيا والتحولات الدولية، تحرير محمد السيد سليم، ص ص ٢٥٥-٢٧٦.

الاستنتاجات

تخلصُ هذه الدِّراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يُمكن أنْ تجيبَ عن التَّساؤلات التي تمَّ طرحها في مشكلة الدِّراسة، وهي كالآتي :

١. تُعَدُّ اليابان الرّكيزة الأساسيّة في الإستراتيجية الأمريكية في آسيا وقد ازدادت أهميّتهـا، وتـزداد لعدّة عوامل منها: انتقال مركز الثقل الاقتصادي الإستراتيجي في العالم إلى المحيط الهـادي، وقـد ترافق ذلك مع التحوّل في الاهتمام الأمريكي من الأطلسي (أوروبا الغربية) إلـى الهـادي (اليابـان ومنطقتها الإقليمية) إضافة إلى بروز اليابان كإحدى القُوى الإقليمية الرئيـسية فـي المنطقـة (١٥)، ملاحظة ثانية، تتمتّع اليابان بالمظلّة النوويّة الأمريكية التي تشكّل ضمانة كليّة لأمنها، مقابل إعطـاء اليابان للولايات المتحدة قواعد وتسهيلات عسكريّة لقوّاتها ممّا جعل اعتبار اليابان ركيزة أساسيّة في الإستراتيجيّة الأمريكية ، وقد تعزّزت تبعيّة اليابان للولايات المتحدة بشكل أكبر بعد توقيـع معاهـدة الأمن بين الطرفين في عام ١٩٥١ التي وفّرت الولايات المتحدة بموجبها الضّمانات الكفيلة بحمايـة أمن اليابان، من خلال تركّز القوّات الأمريكية في قوّات إستراتيجيّة ضمن الأراضي اليابانية ، لقـد تضمّنت هذه المعاهدة عدداً من القواعد المنظِّمة لعلاقة (تبعيّة) تكـاد تكـون مُطلَقـة بـين اليابـان والولايات المتحدة، ولقد برهنت المصالح المشتركة القائمة بين الطرفين على أن اليابان لا يمكن لهـا أن تنفصل عن النّظام الأمني الأمريكي، بل لا بُدَّ من الحفاظ على العلاقة الخاصّـة بـين الولايـات المتحدة واليابان ومنطقة المحيط الهادي بأسرها مما يؤكّد أنّه لا يمكن أن تنفصل الصلة الوثيقة بـين الدّولتين لأن الانفصال من شأنه أن يعرِّض حالة الاستقرار القائمة في المنطقة إلى التّهديد .

٢. إن الضّغوط الأمريكية على التوجهات السِّياسيَّة الخارجيَّة اليابانية يهدف في محـصّلته إلـى خدمة المصالح الإستراتيجيّة للغرب، فحينما ازدادت الضّغوط الأمريكية على اليابـان فـي اتّجـاه معاكس لما عملت له الولايات المتحدة في الماضي، وخاصّة حينما كان الاتحاد السوفيتي يمثّل تهديداً للإمدادات النفطيّة القادمة إلى اليابان من منطقة الخليج العربي، نرى أن اليابان بدأت تستجيب، بـل وتتجاوب مع المطالب الأمريكية لزيادة نفقاتها الدفاعيّة وإعادة تحديد الدَّور الإستراتيجي الأمني لها، ليغطّي بشكلٍ نشيط (مسرح شرق آسيا) كذلك صار مطلوبا من اليابان آنـذاك أن تحمـي الخطـوط

البحريّة والفضاء ضمن أي مشهد تهديد من الاتحاد السوفيتي ، وإلى جانب ذلــك، فــإن الولايــات المتحدة تلجأ إلى إعادة ترتيب إستراتيجيتها في المنطقة في ضوء انتهــاء الحــرب البــاردة وقيــام التّساؤل حوْل جدوى استمرار معاهدة الأمن المتبادَل المعقود بين الولايات المتحدة واليابان، إذ مــن المحتمَل أن تُقام ترتيبات أمنيّة جديدة تشارك بها القُوى الإقليمية الرئيسة مع استمرار الدَّور اليابــاني كركيزة أساسيّة في الإستراتيجيّة الأمريكية في التّرتيبات الأمنيّة الجديدة ، وبالمقابل، بدأت التوجّهات اليابانيّة بالتّجاوب مع هذه التيّارات من خلال قيامها بدور إقليميٍّ عسكريٍّ أوسع ومن خــلال زيــادة إنفاقها الدّفاعي مع إسهامها في استقرار منطقة جنوب شرق آســيا عبــر المــساعدات الاقتــصاديّة المتزايدة التي تقدِّمُها لهذه الدول ، ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ العلاقات الأمريكية اليابانية ذات أهميّةٍ كبيرةٍ سياسيّاً وإستراتيجيّاً لكلٍّ من الطّرفين على المستوى الآسيوي، إذ إنَّ المظلّة الأمريكيــة تمثّــل غطاءً لدَورٍ يابانيٍّ أكثر فاعلية على المستوى الإقليمي، في حين أنَّ اليابان في المقابــل تمثّــلُ أحــد الرّكائز للإستراتيجيّة الأمريكية في آسيا ، وإلى جانب ذلك فإنَّ دَوراً يابانيّاً واســعاً ضــمن إطــار الإستراتيجيّة الأمريكية في المنطقة لا يعني بالضّرورة السّماح بــدورٍ قيــادي لليابــان فيهــا، لأنَّ الولايات المتحدة تُصِرُّ على الإحتفاظ بهامش القيادة في هذه المنطقة الحيويّة من العالم، ومهما اتّــسع دَوْرُها فإنَّ اليابان لا تكفُّ عن طمْأنة جيرانها الآسيويين، بالتّركيز على أنَّ وجود معاهــدة الأمــن اليابانية- الأمريكية يُبعِدُ احتمال تحوّلها إلى قوّةٍ عسكريّةٍ كُبرى.

ومن هنا يُمكن القول بأنَّ بروز القوَّة الصينية سيساعد في استقرار الوضــع الإقليمــي فــي آســيا استقراراً قد يكون أو يصبحُ آنيّاً، و بقاء الولايات المتحدة الأمريكية محافظة على علاقات متميّزة مع اليابان، إلا أنّها ومع ذلك، ستتّجه نحوَ الصين وستدخل معها في علاقات تعاونية، و أنه و كمــا لــن تصل الدولتين إلى مرحلةِ عداءٍ مُطْلَق مع الصين في المستقبل القريب، لن تــصل إلــى ذلــك فــي المستقبل القريب إحداهما، وبالتالي ستبدأ اليابان تدريجيّاً- عقــب بــروز ســلطة ذلــك التحــالف الإقتصادي الآسيوي- الذي سيدعم وحدة الهويّة التاريخية الآسيويّة الواحدة- على النظام الــدولي- في التحوّل- اختياراً أو اضطراراً- عن التّحالف الأمني الأمريكي الشامل إلى تحالف أمنيٍّ وسياسيٍّ واقتصاديٍّ آسيويٍّ مع الصين، تعود فيه إلى أصولها وتستأنف استعداء الغرب.

ويمكن القول كذلك بأنَّ بروز القوَّة الصينية يجعل أصحاب القرار في الإدارة الأمريكية والإدارة اليابانية يأخذون على عاتقهم التفكير ضمن العديد من المحاور والاتّجاهات، لأن علاقة الطرفين مع الصين يشكل نمطاً معقدا للغاية، حيث لا يمكن الحكم على هذه العلاقات بأنها ستشهد حالة من العداء والصراع لأنها لا تلبث إلا ويعود الإنفراج والتعاون بين تلك الدول، وعند النظر في العلاقات الأمريكية اليابانية ورؤيتهما إلى العلاقات مع الجانب الصيني نجد أن هناك العديد من المحددات التي تحكم تلك العلاقة، لعل أبرزها:

١) الاحتياج الاستراتيجي: و يقصد بذلك وجود إدراك متزايد و متبادل بين كل الأطراف بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له و إن اختلف معه، وربما يفسر ذلك مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقات تلك البلاد.

٢) سيطرة المنظور و الفكر الواقعي في إدارة كل طرف لعلاقته مع الطرف الآخر و عدم الرغبة في تقديم أيه تنازلات، فالولايات المتحدة تضغط على الصين في محاولة للتحكم في صعودها، حتى لا يضر المصالح الأمريكية، والصين من ناحيتها ترفض الهيمنة الأمريكية وقيادة الأخيرة لشوؤن العالم، كما تدرك الرغبة الأمريكية في احتوائها. لذا ، تسعى إلى الحفاظ على مصالحها في مواجهة الضغوط الأمريكية .

تعكس علاقة الشد و الجذب بين كل الأطراف التفاعل بين هذين المحددين، فالولايات المتحدة و إن كانت لا ترغب في صعود الصين كقوة كبرى منافسة لها، فهي في الوقت نفسه لا ترغب في انهيار الصين. ورغم وجود خلافات تجارية كبيرة بين الصين و الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إلا أن هناك مصالح تجارية مهمة بينهم يسعى كل طرف للحفاظ عليها .

٣) تتأثر العلاقات الصينية الأمريكية بتغير الإدارات الأمريكية، دون أن تتأثر بتغير القيادات الصينية. ومن الملاحظ أن معظم الإدارات الأمريكية بمجرد وصولها للبيت الأبيض تتبع سياسة متشددة تجاه الصين. منتقدة الإدارة السابقة لضعف سياستها، ثم لا تلبث أن تغيِّر من موقفها.

٤) تأثير العوامل الداخلية على العلاقات الصينية الأمريكية وعلى العلاقات الأمريكية اليابانية، حيث يلعب الإعلام و الكونجرس الأمريكي و جماعات حقوق الإنسان، دور في الضغط على الإدارات

الأمريكية لدفعها لإتباع سياسات متشددة تجاه الصين. أما في الصين، فإن التحولات التـي يـشهدها المجتمع الصيني حفزَّت القوى الاقتصادية بداخلها للتأثير على العلاقات مع الولايات المتحدة.

وكما تم ذكره سابقاً ومن خلال التصريحات الرسمية لقادة الصين نجد أن الصين تعمل جاهدة على تحسين صورتها أمام العالم عبر العديد من الوسائل منها /

أ. تغيير الخطاب الصيني: حيث بدأ القادة الصينيون باستخدام عبـارة " التطـور الـسلمي للصين " بدلاً من تعبير الصعود الصيني والذي كان مستخدماً من ذي قبل، فالصعود الصيني لـيس تهديداً لأحد، فهي تعتمد على الأسواق العالمية، فكيف تكون تهديداً لها .

ب. تأكيد الشفافية العسكرية : حيث قررت الصين رفع شفافية الشؤون العـسكرية بـصورة متزايدة، تعزيزاً للثقة المتبادلة مع مختلف بلدان العالم، وقد أعلنت الصين عن مشاركتها فـي نظـام النفقات العسكرية للأمم المتحدة ابتداءً من العام(٢٠٠٧)، وقدمت بياناتها عن النفقـات العـسكرية للعام(٢٠٠٦) وما تلاها .

ج. تفعيل مصطلح القوة الناعمة : حيث بدأت الصين باستخدام وتفعيل الأدوات الدبلوماسـية والثقافية والايدولوجية والفكرية والرمزية، وإقامة الأيام الثقافية الصينية في مختلـف بلـدان العـالم وإقامة الاولمبياد والذي يعني للصينيين فرصة لاستعادة وتقوية المكانة المرموقة لهم فـي المجتمـع الدولي .

ويمكن القول عند النظر في بروز القوة الصينية وأثرها على العلاقة الأمريكية اليابانيـة أن هناك العديد من السيناريوهات التي تبرز إلى السطح في العقلية الأمريكية والعقلية اليابانيـة، ولعـلَّ من أبرز هذه الاتجاهات :

السيناريو الأول : الاتجاه الصراعي :

ويتمحور هذا السيناريو بأن الصين الصاعدة سوف تتحول إلى قوة عدوانيـة، وسـتقود إلـى زعزعة استقرار آسيا وتحدي المصالح الأمريكية الحيوية فيها ، وستعمل على تهديد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية عالميا، ومن ثم فالأمر يتطلب أن تقوم الولايات المتحدة بتعزيز تحالفاتها مع الدول المحيطة بالصين، وزيادة الانتشار العسكري الأمريكي في آسيا، ويؤكد أنصار هذا الاتجاه علـى أن

الصين ستسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات التوسعية والسياسية على حساب الولايات المتحدة الأمريكية إقليمياً وعالمياً، وان على الولايات المتحدة أن تبذل قصارى جهدها لإضعاف الصين والحيلولة دون وصولها إلى مرتبة القوة العظمى .

وعليه فأن الصين تبحث الآن لتحل محل الولايات المتحدة في آسيا وأنها لم تعد تنظر إلى الولايات المتحدة كحليف أو شريك استراتيجي ولكنها تنظر إليها كعقبة رئيسية تقف أمام تحقيق طموحاتها، ومن ثم تسعى الصين إلى التقليل من التأثير الأمريكي في آسيا وتحاول منع اليابان والولايات المتحدة من التوصل إلى صيغة لعزل الصين أو احتوائها .

وهناك العديد من المؤشرات على تنامي القوة الصينية ومنها : التطور العلمي والتكنولوجي حيث تولي الصين أهمية خاصة لتطوير قدراتها التكنولوجية، حيث أطلقت ثاني قمر صناعي ضمن سلسلة من أقمار البحث العلمي التي طورتها بالاشتراك مع البرازيل، فضلا عن إخفاء الصين برامجهم الفضائية والعسكرية، وحيازة مقومات القوة سواء القوة المالية أو الفكرية وغيرها، حيث يلاحظ بان الصين تستهلك ثلث إنتاج العالم من الحديد والصلب والفحم وتمتلك احتياطي ضخم من النقد الأجنبي ، وتزايد الطلب الصيني على الطاقة والموارد الطبيعية من مختلف دول العالم ، وقيام الصين بدعم العديد من الأنظمة الديكتاتورية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية .

السيناريو الثاني : الاتجاه التعاوني :

يعترف هذا السيناريو بالنمو المضطرد للقوة الصينية، ويرى أن نوايا الصين سوف تظل مرنة، ويركز أنصار هذا التصور على أن توسيع العلاقات الاقتصادية والحوارات الرسمية مع الصين حول مسائل الأمن وحقوق الإنسان والقضايا الكونية ذات الاهتمام المشترك، سيفتح المجال أمام استخدام الصين لقوتها على نحو يخدم المصالح الأمريكية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن علاقة تعاونية أمريكية صينية سوف تحقق المصالح الإستراتيجية الأمريكية في آسيا، كما أنها ستوفر الازدهار والاستقرار الذي يمكن رجال الأعمال الأمريكيين من المشاركة في تحديث الإقتصاد الصيني الضخم كما أن التعاون بين البلدين سوف يسهل من عمليات مجلس الأمن والأمم المتحدة في المنطقة ويقوي ويدعم نشاط المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى وسوف يخفف من حدة الخلافات بين الدولتين ويمكنهما من التوصل إلى صيغة ملائمة تجنبهما الصدام .

ومن هذا المجال يمكن القول بأن هناك ترحيب غير معلن بالصعود الاقتصادي للصين خاصة إذا ما علمنا بأن الاستثمارات الصينية في الخارج قد قاربت نحو (١٠٠) مليار دولار عام(٢٠٠٧) وهو في حال ازدياد مستمر، وهذه الاستثمارات تتم من خلال (١٠) ألاف شركة، ومن ثم فإن الانتعاش الاقتصادي الصيني يعود بالنفع على هذه الدول، ومن ثم يمكن القول بأن أي تباطؤ في الاقتصاد الصيني سيؤدي إلى فقدان ملايين من العمال لوظائفهم في بلدان كثيرة ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية.

أضف إلى ذلك أن الأرقام تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول استفادة من تطور الاقتصاد الصيني، حيث ارتفعت الصادرات الأمريكية للصين بنسبة (١٩٠%) منذ انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام(٢٠٠١)، وأصبحت الصين ثالث أكبر سوق تجارية للصادرات الأمريكية، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر شريك تجاري للصين .

السيناريو الثالث : الاتجاه الواقعي :

ويقوم هذا السيناريو على أساس أن الجدل حول الصراع والتعاون يتجاهل إمكانية تبلور اتجاه وسط لهذه العلاقات، وأن القلق من تنامي القوة الصينية يستند إلى افتراض خاطئ حول حقيقة القدرات الصينية الإستراتيجية، ومن ثم فإن كلا الاتجاهين التعاوني والصراعي يركز على جوانب القوة الصينية ويتجاهل جوانب الضعف ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الصين لا تستطيع الوصول إلى مرتبة القوة العظمى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الكوني .

وعلى الرغم من تلك السيناريوهات إلا أنه من الملاحظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنت السيناريو الصراعي باتجاهين مكملين لبعضهما البعض، الأول إضعاف الصين عن طريق إضعاف الدائرة المحيطة بها اقتصاديا وممارسة نوع من أنواع الضغط الإقتصادي غير المباشرعلى الصين كوضع شروط أمريكية على دخول الصين إلى بعض المنظمات الدولية ، وممارسة نوع من أنواع الضغط المعنوي على الحكومة السياسية من خلال التركيز على قضايا حقوق الإنسان في الصين، وهو ما تعتبره الصين تدخلا في شؤونها الداخلية ، ومحاولة جر الصين إلى الدخول في سباق التسلح الأمر الذي يؤثر على قدرتها على تحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة وتدني وتدهور عناصر قوتها، وتأخير تحقيق الوحدة الصينية الكاملة إلى أقصى مدى زمني ممكن وذلك من خلال دعم ومساندة حكومة تايوان وتقديم المساعدات العسكرية والأسلحة المتطورة لها .

أما االسيناريو الثاني فهو ردع الصين وذلك بإتباع العديد من الإجراءات منها : بنـــاء تحـــالف مع اليابان بما يؤدي إلى استخدام القواعد الأمريكية في أي عمليات محتملة وتطوير القدرات الدفاعية لتايوان تحسبا لأي هجوم صيني متوقع عليها، والتحالف مع الهند ومساعدتها لزيادة عناصر قوتهـــا بما يؤهلها للقيام بدور مكافئ للصين على مستوى القارة الآسيوية، ومبادرة درع الصواريخ أو شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ التي تسعى الولايات المتحدة لنشرها لحماية مدنها من التعـــرض لأي هجوم محتمل من قبل أي قوة أخرى في العالم .

حيث يلاحظ أن العلاقات بين البلدين (الصين وأمريكا) تشهد مزيد من الزخم في عهد الرئيس أوباما الذي أشار خلال لقائه بالرئيس الصيني أن العلاقات الأمريكية الصينية مـــن أهـــم العلاقـــات الثنائية في العالم، لأنها توفر ظروفاً جيدة لمواجهة مختلف التحديات ولا توجـــد روابـــط اقتـــصادية كثيفة بين البلدين فحسب، بل توجد كثير من المصالح المـــشتركة للجـــانبين فـــي القـــضايا الدوليـــة والإقليمية الهامة أيضاً اتفق الرئيسان الصيني والأمريكي على إنشاء آليـــة الحـــوار الاســـتراتيجي والاقتصادي بين البلدين وعقد أول جولة من هذا الحوار في واشنطن خلال صـــيف(٢٠٠٩). كمـــا اتفقا على إعادة الحوار بين الجانبين حول حقوق الإنسان، مؤكدين السعي لتطـــوير العلاقـــات بـــين جيشي البلدين بصورة مستمرة، و أكد أوباما تمسك الحكومة الأمريكية بسياسة "صين واحدة" واتفق هو جين تاو وأوباما على بذل جهود مشتركة للإسهام في حل القضية النووية فـــي شـــبه الجزيـــرة الكورية والقضية النووية الإيرانية وتقديم المساعدات الإنسانية لدارفور السودانية ومعالجة الأوضاع في جنوب آسيا.

أضف إلى ذلك أن العلاقات الأمريكية الصينية تشهد حالياً في ظلِّ حكم(أوباما) دفعة قوية فـــي بداية توليه مقاليد الحكم في الولايات المتحدة عكستها زيارة وزيرة خارجيته هيلارى كلينتون للصين خلال الفترة من (٢٠و حتى ٢٢ شباط ٢٠٠٩) أكدت خلالها على أهمية مواصلة الحوار الـــسياسي بين البلدين وتطرقت إلى عدد من الموضوعات الإقليمـــية و الدولية التي تلعب فيهـــا الـــصين دور رئيسي حرصاً على استمرار التعاون و التنسيق بين البلدين في إطار التغيرات فـــي ظـــل الأزمـــة المالية العالمية .

لذا فمجمل القول في النهاية انه وفي ظل تطور العلاقات الأمريكية الصينية ، تأتي الصين علـــى رأس اهتمامات الولايات المتحدة في أغلب التقارير الإســـتراتيجية الأمريكيـــة، وبمـــا أن العلاقـــات

الصينية الأمريكية تشكل الآن نمطاً فريداً من العلاقات الثنائية، فلا هي منافسة صــريحة ولا هـــي عداء مستتر ولكنها مع ذلك تظل تعمل في إطار توازن دقيق من المــصالح المتبادلـــة والتهديـــدات المتوقعة، فإن العلاقة الأمريكية_اليابانية ستبقى ضمن إطار التعاون والتنسيق والتشاور ولن تـــصل إلى مرحلة عداء مطلق مع الصين.

"والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين"

المراجع

الكتب العربية

الأخرس، إبراهيم ،(٢٠٠٥) ، **التجربة الصينية في النمو هل يمكن الاقتداء بها ؟**، ايتراك للنشر والتوزيع: مصر .

بدوي وآخرون، محمد، (٢٠٠٣)، **المدخل إلى العلاقات السياسية الدولية**، المكتبة المصرية: القاهرة .

بدوي ومرسي، محمد طه وليلى أمين، (٢٠٠٢)، **أصول علم العلاقات الدولية**، المجلد الأول، المكتب العربي الحديث: الإسكندرية.

بن، وو،(١٩٩٦)، **الصينيون المعاصرون**، ترجمة د . عبد العزيز حمدي، الجزء الأول، العدد ١٢٠ ، سلسلة عالم المعرفة : الكويت.

بوعشة، محمد، (١٩٩٩)، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة : دراسة المفاهيم والنظريات**، الطبعة الأولى، دار الجيل ، بيروت.

توفيق، سعد حقي، (٢٠٠٤)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.

توفيق، سعد حقي،(١٩٩٩)، **النظام الدولي الجديد**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع: عمان .

التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، القاهرة، **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام**، ٢٠٠٧.

حمد، صبري محمد، (٢٠٠٨)، **الجغرافيا السياسية في عالم متغير : العولمة والنظام العالمي الجديد**، الدار العالمية للنشر والتوزيع : جمهورية مصر العربية .

الخزرجي، تامر كامل، (٢٠٠٥)، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، ط ١، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع : عمان .

ربيع ومقلد، محمد وإسماعيل، (١٩٩٣)، **موسوعة العلوم السياسية**، جامعة الكويت: الكويت.

السامرائي، نعمات عبد الرزاق، (٢٠٠٤)، **قراءة في النظام العالمي الجديد**، دار الحكمة : لندن.

شينكار، أوديد، (٢٠٠٥)، **العصر الصيني، القوة الاقتصادية الفائقة في القرن ٢١**، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم : بيروت .

صالح، ماجدة، (١٩٩٨)، **اتجاهات الوحدة القومية في آسيا : كوريا والصين**، في (محرر) :آسيا والتحولات الدولية، تحرير محمد السيد سليم، ص ص ٢٥٥-٢٧٦.

الظاهر، نعيم إبراهيم، (٢٠٠٣)، **سياسة بناء القوة في الأردن**، ط ٢، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع : عمان.

العايدي وآخرون، زكي، (١٩٩٤)، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة سوزان خليل، الطبعة الأولى، إبن سينا للنشر: القاهرة .

عبد الحي، وليد، (٢٠٠٤)، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (١٩٧٨-٢٠١٠)**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة .

عبد العاطي، بدر، (٢٠٠٣)، **السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول**، مركز الدراسات السياسية: القاهرة .

عطوان، خضر عباس، (٢٠٠٤)، **مستقبل العلاقة الأمريكية – الصينية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبو ظبي.

عمر، مجدي، (١٩٩٥)، **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، دار البشير للنشر والتوزيع : عمان.

غالي وعيسى، بطرس بطرس و محمود خيري، (١٩٨٩)، **المدخل في علم السياسة**، الطبعة السابعة، مكتبة الأنجلو المصرية : القاهرة .

فضة، محمد، (١٩٨٠)، **سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث**، مطابع وزارة الأوقاف ولشؤون والمقدسات الإسلامية، نشر بدعم من الجامعة الأردنية : عمان .

فهمي، عبد القادر محمد، (٢٠٠٠)، **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية : أبو ظبي .

قنديل، حنان، (٢٠٠٦)، **القوة الصينية الصاعدة ... المخاوف والآمال ... دراسة في نظريات الصعود الصيني**، مركز الدراسات الأسيوية: القاهرة .

المصري، شفيق، (١٩٩٢)، **النظام العالمي الجديد : ملامح مخاطر**، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين: بيروت .

مصطفى، ممدوح محمود، (١٩٩٨)، **مفهوم النظام الدولي بين العملية والنمطية**، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبو ظبي .

مقلد، إبراهيم صبري، (١٩٨٧)، **العلاقات السياسية الدولية**، ط ٥، ذات السلاسل للطباعة والنشر : الكويت .

ميتكس وعابدين، هدى والسيد صدقي، (٢٠٠٤)، **قضايا الأمن في آسيا**، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة .

نافع، إبراهيم، (١٩٩٩)، **الصين معجزة نهاية القرن العشرين**، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر : القاهرة .

نعمة، كاظم هاشم، (١٩٧٩)، **العلاقات الدولية**، الجزء الأول، جامعة بغداد : العراق .

ويلبورن، توماس، (١٩٩٧)، **السياسة الدولية في شمال آسيا، المثلث الاستراتيجي : الصين – اليابان - الولايات المتحدة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية : أبو ظبي.

وين، مايكل دي، (١٩٩٧)، **الصين، في كتاب التقييم الاستراتيجي**، تحرير زلمي خليل زاد، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبو ظبي .

هدهود، ناجي، (٢٠٠٧)، **اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي**، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، القاهرة .

الدوريات العربية

أبو طالب، حسن، (٢٠٠٨)، الصين والشرق الأوسط بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٧٣) : ص ص ١٤٢-١٤٥.

أبو عامود، محمد سعد، (٢٠٠١)، العلاقات الأمريكية الصينية، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٤٥) : ص ص ٩٧-٩٩.

أبو عامود، محمد سعد، (١٩٩٧)، السياسة الأمريكية في آسيا، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد (١٢٧)، ص ص ١٢٩-١٣٥.

أحمد، مسعد الششتاوي،(٢٠٠٨)، القدرات العسكرية الصينية، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، المجلد ٤٣ (١٧٣)،: ص ص ١٢٨-١٣١.

باكير، علي حسين، (٢٠٠٦)، العلاقات الصينية – الإيرانية والملف النووي، **آراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث: الإمارات العربية المتحدة، عدد(٢٢)، ص ص ١٥-٢٧.

جيان، لي وي، (٢٠٠١)، العلاقات بين الصين والشرق الأوسط، ترجمة وو قن فو(عثمان)، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، (١٤٥)، ص ص ٦٧-٦٩.

حجاج، أحمد، (٢٠٠٦)، الصين تعيد اكتشاف أفريقيا، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٦٣): ص ص ١٣٨-١٤٠.

الدسوقي، أبو بكر، (٢٠٠٨)، الدور العالمي للصين، رؤى مختلفة، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام ، جمهورية مصر العربية، عدد(١٧٣) : ص ص ٧٦-٨٠.

الدسوقي، أبو بكر، (٢٠٠٨)، العلاقات الروسية – الصينية ... محددات الخلاف وآفاق التعاون، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد (١٧٠) : ص ص ١٤٦-١٤٩.

دياب، أحمد ، (٢٠٠٧)، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام ، جمهورية مصر العربية، عدد(١٦٧)، ص ص ١٢٠-١٢٧.

دياب، أحمد، (٢٠٠٨)، العلاقات الصينية – الأمريكية بين التعاون والصراع، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد (١٧٣)، ص ص١٢٢-١٢٣.

زرنوقة، صلاح سالم، (١٩٩٨)، الصين : التحولات الداخلية والسياسة الخارجية، **السياسة الدولية** ، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٣٢) : ص ص ٥٣-٥٧.

الساكت، محمد عبد الوهاب، (٢٠٠١)، الموقف العربي من القضايا الصينية، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٤٥) : ص ص ٨٤-٩٥.

السكري، غادة، (١٩٩٩)، العلاقات الصينية اليابانية، **قراءات إستراتيجية**، مركز الأهرام، القاهرة ،مجلد٢، عدد(٥)، ص ٢٠.

سلامة، معتز محمد، (١٩٩٨)، الجيش وصناعة القرار في الصين، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٣٢) : ص ص ٦٥-٦٩.

سلامة، معتز محمد، (١٩٩٦)، الصين والولايات المتحدة : جوهر الخلاف، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٢٦)، ص ص ١٧٦-١٧٩.

الشيخ، طارق عادل، (٢٠٠٤)، الصين وتجديد سياستها الإفريقية، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد (١٥٦) : ص ص ١٥٢-١٥٧.

الشيخ، نورهان، (٢٠٠٧)، الصين وروسيا وأزمة البرنامج النووي الإيراني، **دراسات شرق أوسطية**، القاهرة، عدد(٣٨)، ص ص١٢٩-١٣٧.

صالح، عبدالله، (١٩٩٨)، التقارب الصيني الأمريكي وآفاق المستقبل، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد (١٣٢) : ص ص ٢٤٧-٢٤٩.

عبد العاطي، بدر، (٢٠٠٠)، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد (الفرص والقيود)، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٤١)، ص ص ٣٠-٣١.

عبد العزيز، عبد العزيز حمدي، (١٩٩٩)، العلاقات الصينية - الإسرائيلية، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٣٢) : ص ص ١٧٣-١٧٦.

عبد العظيم، خالد، (٢٠٠٦)، الطموحات العسكرية لليابان تتحقق عبر الولايات المتحدة، **قراءات إستراتيجية**، مركز الأهرام، القاهرة، عدد (٢٤)، ص ٣٠

عبدالله، ثناء فؤاد، (١٩٩٩)، العلاقات الصينية – الروسية وتحديات النظام الدولي الجديد، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، العدد(١٣٧) : ص ص ٤٩-٥١.

عبد الملك، أنور، (٢٠٠٥)، نهضة الصين : الصعود السلمي في عالم متعدد الأقطاب، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٦١) : ص ص ٢٣-٢٥.

العزي، غسان، (١٩٩٨)، الصحوة الصينية، حدودها وآفاقها، **شؤون الأوسط**، بيروت، العدد (٦٩)، ص ص ٣٩-٤١.

عكاشة، سعيد، (٢٠٠١)، مستقبل العلاقات الإسرائيلية- الصينية ، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٤٣) : ص ص ١٠٢-١٠٥.

علي، مغاوري شلبي، (٢٠٠٨)، الصين والتجارة الدولية ... من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية.عدد (١٧٣) : ص ص ٨٦-٩١.

علي، مغاوري شلبي، (٢٠٠٧)، الصين والاقتصاد العالمي ... مقومات القوة وعوائق الانــدماج، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٦٧)، ص ص ٨٢-٨٣.

علي، مغاوري شلبي، (٢٠١٠)، الولايات المتحدة والصين... قطبية ثنائية جديدة، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٧٩) : ص ص ٨٢-٨٧.

عيسى، وجيدة، (٢٠٠٦)، الصين في القرن الحادي والعشرين، **مجلة النهــضة**، جامعــة القــاهرة، عدد(٣) : ص ص ١٨٤-١٨٨.

فرحات، محمد فايز، (١٩٩٨)، الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية، **السياسة الدولية**، مركز الأهــرام، جمهورية مصر العربية.عدد (١٣٢) : ص ص ٨٩-٩٢.

فياض، علي، (١٩٩٩)،الطريق الصيني إلى القطبية: المقومات، العوائق، **شؤون الأوسط** ، بيروت، العدد (٨٩): ص ص ٣٣-٣٥.

قنديل، أحمد بهي الدين، (٢٠٠٧)، اليابان الجديدة ... إعادة التفكير في الدور الخــارجي، **الــسياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٦٧) : ص ص ٩٨-١٠١.

محمد، أحمد طه، (١٩٩١)، المعونة الفنية اليابانية لأفريقيا، **السياسة الدوليــة**، مركــز الأهــرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٠٢): ص ص ٢٩٣-٢٩٥.

المشاط، عبد المنعم، (٢٠٠٩)، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقيــة، **الــسياسة الدوليــة**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٧٨) : ص ص ٤٠-٤٩.

مظلوم، جمال، (٢٠٠٦)، التعاون الصيني الروسي في إطار منظمة شنغهاي، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد (١٦٤)، ص ص٦٠-٦٢.

ناجي، محمد عباس، (٢٠٠٧)، العلاقات الأمريكية اليابانية بعد كويزمي، **قراءات إستراتيجية**، مركز الأهرام، القاهرة، عدد(٢)، ص ص ٥٥-٥٨.

النقر، علي سيد، (٢٠٠١)، السياسة الخارجية اليابانية، دراسة تطبيقية على شرق آسيا، **دراسات إستراتيجية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد(٦٣)، ص ص ٣٤-٣٨.

هلال، رضا محمد، (٢٠٠٨)، العلاقات الصينية بالدول النامية .... المنطلقات والأبعاد، **السياسة الدولية**، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، عدد(١٧٣) : ص ص ١٣٢-١٣٩.

الرسائل الجامعية

أبو جرادة، بلال خميس (٢٠٠٣)، **السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأقصى (١٩٤٩-٢٠٠٠)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان .

عقيل، وصفي محمد عيد، (٢٠٠٣)، **أثر العولمة على صنع القرار السياسي في الصين خلال الفترة بين عامي (١٩٩٧-٢٠٠٧م)**، رسالة جامعية غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن .

المجالي، باسل عبد الوهاب، (٢٠٠٨)، **دور اليابان في النظام الدولي الراهن (١٩٨٩-٢٠٠٥)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان .

الانترنت

جلال ، محمد نعمان ، الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين الخارجية ، على موقع

www.aljazeera.net\nr\exeres تاريخ الدخول ٢٨-١٠-٢٠١٠، الساعة ٥ مساءً.

الصين ثاني أكبر اقتصاد في ٢٠١٠ على موقع www.aljazeera.net\nr\exeres تاريخ الدخول

٢٥-٨-٢٠١٠، الساعة السابعة مساءً .

موقع www.china.org.cn\english\shuzi-en تاريخ الدخول ٢٥-٨-٢٠١٠.الساعة السادسة

مساءً.

على موقع الإنترنت index/http://arabic.china.org.cn/arabici تاريخ الدخول ٢٥-

٨-٢٠١٠ الساعة السادسة مساءً.

متغيرات في معادلة القوة : الصين مرشحة لسلم القوة العظمى ، موقع

www.saqrcenter.net تاريخ الدخول ٢٩-٨-٢٠١٠ الساعة السادسة مساءً .

المراجع باللغة الانجليزية

Books

Bunin, William Henry.(2001). **Managing the United States-China-Japan strategic triangle and East Asian security in the twenty-first century**, M.S., Southern Connecticut State University, AAT 1403280.

Gill and Reilly,Bates and james.(2007),**The Tenuous Hold of china in Africa**. The Washington Quarterly USA.

Holsti.K .J.(1972),"**The Concept of Power in the Study of International Relations**" in Bruce L.Sanders and Alan Durbin in " Contemporary International Politics:Interoductory Reading .USA.1972.

Hans J. Morgenthau .(1980), **politics Among Nations** , 5 Edition , New York , Altred A. Kreptp

M.Hammas .M.S .Abu Ghazleh,(1997) ,**Power Governs the World**. First Edition ,Amman.

Reinhard Drfte .(1997),**Japans Quest For A Parmanent Security Council Seat : A Matter of Pride or Justice**? London.St .Antonys series.

Reynolds .P.A(1970), **An Introduction to International Relations** . Longman Paper Back. London.

M.Hammas .M.S .Abu Ghazleh,(1997) ,**Power Governs the World**. First Edition ,Amman.

Reinhard Drfte .(1997),**Japans Quest For A Parmanent Security Council Seat : A Matter of Pride or Justice**? London.St .Antonys series.

Reynolds .P.A(1970), **An Introduction to International Relations** . Longman Paper Back. London.

Journal

Bagwat,Jagdish.(1994). USA-Japan Relations.**Foregin Affairs**. Vol(64) , No 3, PP7-8.

Bijian.Zheng.(2005),Chinas Peaceful Rise to Great Power Status .**Foreign Affairs** .vol.(84).no5 .

John Ikenberry.(2008) The Rise of China and the Future of the West : Can the Liberal System Survive? **Foreign Affairs** Vol(187).No.1.

Johnson,Chatlmers,(1995). East Asian Security. **Foreign Affairs**. Vol (74) . No 4 .PP104-106.

Khalid R .Al-Rodhan.(2007), A Critique of the China Threat Theory: A Systematic Analysis, **Asian Perspectives** .Vol(31).no 3.

Medeiros and fravel.Evan and taylor.(2003).Chinas New Diplomacy .**Foreign Affairs**.vol(82) no.63.

Thesies

Funai,Go .(2009), **My neighbor, my enemy: Understanding the protracted conflict between China and Japan**, M.A., Georgetown University, AAT 1464733.

Kim, Hyun-Wook, (2008).**Critical junctures and alliance cohesion: The post-Cold War US-Korea and US-Japan alliances**, Ph.D., Brown Univesity,292 pages; AAT3318340.

Urayama, Koaori, (2008). **Missile defense, U.S.-Japan alliance and Sino-Japanese relations, 1983—2007**,Ph.D., Boston University, 2008 , 298 pages; AAT 3314085.

internet

Full text of Hu Jintaos Speech at the opening ceremony of the annual

conference of the Boao Forum for Asia in 17-12-2010 at 10 pm

www.arabic.xinhuanet.com

Impact Of The Rise Of Chinese Power On The American – Japanese Relationship From 2000 Until 2010

By

Seham Nayef Al Adwan

Supervisor

Prof. Faysel Al Rofou

ABSTRACT

This study aimed at discussing the impact of the rise of Chinese power on the American – Japanese relationship from 2000 until 2010, trying to indicate the prospects of the future relationship of United States with Japan, under the pressure of rapid changes in the international balance of power, and within an atmosphere of global political uncertainty.

The study tried to answer the following question: Will the rise of Chinese power in the United States and Japan push towards the strengthening of American - Japanese alliance, or will it have no effect, leading the United States to have a balanced relationship with both countries?

The study tracked and analyzed the impact of the main aspect of the new change in the international balance of power, represented by "the rise of Chinese power," on the of American - Japanese relationship, relying on the historical ruling system,and the analytical approach.

The study found that despite the development in U.S. relations with Japan, and in light of the growing power of China, the United States puts China on its ladder of concerns, since the Sino-US relations constitute a unique pattern of bilateral relations, as it is not an open competitor nor a veiled enemy, but nonetheless continue to operate within the delicate balance of mutual interests and expected threats. Therefore, it is expected to see Chinese-US relations a new impetus during the Obama administration, whereby the President stressed the importance of bilateral relations between the two countries, and thus reducing the focus on strategic competition will eventually reduce the likelihood of the United States challenging major national interests China. China, on the other hand, expects that for more sensitive matters, such as the Taiwan issue, that the United States adopts a more disciplined policy that is closer to being positive. Furthermore, it is likely that the United States seeks more cooperation between China on climate change, energy and humanitarian assistance issues.